المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵔⴰⵡ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴷ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵜ
Conseil Economique, Social et Environnemental

# تنمية العالم القروي
## التحديات والآفاق

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

إحالة ذاتية رقم 2017/29

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

# تنمية العالم القروي
## التحديات والآفاق

إحالة ذاتية رقم 2017/29

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

## إحالة ذاتية رقم 2017/29

- بناء على القانون التنظيمي رقم 12-128 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- استنادا إلى قرار المجلس بإعدادَ تقْريرٍ ورأي حول «**تنمية العالم القرويّ، التحديات والآفاق**» في إطارِ إحالةٍ ذاتيةٍ؛
- استنادا إلى قرار مكتب المجلس تكليف اللّجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية بإعداد تقرير ورأي حول الموضوع؛
- استنادا إلى المصادقة بالإجماع على التقرير حول «**تنمية العالم القرويّ، التحديات والآفاق**» بتاريخ 23 فبراير 2017.

### يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقريره:

# تنمية العالم القروي
# التحديات والآفاق

تم إعداد التقرير من طرف
اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا الجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية

رئيس اللجنة : السيد عبد الرحيم كسيري
مقررة اللجنة : السيدة مينة الروشاتي
مقرر الموضوع : السيد ادريس بلفاضلة

الإيداع القانوني : 2017MO4336

ردمك : 978-9954-635-33-9

ردمد : 2335-9234

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

طباعة: Station & Media Group

# الفهـــــرس


ملخص ..... 11

مقدّمة ..... 33

الإطار المرجعيّ ..... 33

1.اتفاقيات دوليّة تحمي حقوق الإنسان الأساسيّة الاقتصادية والاجتماعيّة والبيئيّة ..... 34

2.أحكام دستورية تضْمن الحقوق الأساسية للجميع ..... 35

الأهداف ومنهجية العمل ..... 35

I-عناصر سياقية بارزة ..... 36

أ. النهوض بتنمية منصفة للعالم القروي ..... 36

ب. مكتسبات هامة لأهداف الألفية من أجل التنمية ينبغي أخذها في الاعتبار، في إطار أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 ..... 37

ج. الميثاق الاجتماعيّ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كإطار مرجعيّ يشجّع على تحسين ظروف عيْش وتحقيق الرفاه الاجتماعي ..... 38

II. واقع عالمٍ قرويّ يثير الكثير من المخاوف ..... 39

أ. انتقال ديمغرافي وتحوّلات سوسيو- اقتصادية لم تؤخَذ في الاعتبار بما يكفي ..... 40

ب. ما فتئ المجتمع المغربي يعجّ بالصور النمطية إزاء الساكنة القروية ..... 42

ج. تنمية اجتماعيّة لفائدة الساكنة القرويّة غير ناجعة بما يكفي ..... 42

III. رافعات هامّة للعمل ينبغي تثمينها من أجل النهوض بالاقتصاد القروي ..... 60

أ. فلاحة في حاجة إلى دينامية جديدة لإدماج خصوصيات والتحولات الجديدة للعالم القرويّ ..... 61

ب. قطاع الصيد : إمكانيات هامّة ينبغي تثمينها لفائدة الساكنة القروية ..... 71

ج. إمكانات للسياحة القروية غير مثمّنة بما يكفي ..... 72

د. الصناعة التقليدية القروية، رافعة لتنمية العالم القروي غير مستغلة بما يكفي ..... 74

هـ. المناطق الجبلية: تنوع وإكراهات ورهانات تنموية ..... 76

و. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: منهجية مبتكرة للحدّ من الخصاص والهشاشة ..... 77

IV- المحافظة على الموارد الطبيعية والتكيف مع التغيرات المناخية ..... 80
V- النهوض بالأنشطة الثقافية والرياضية في الوسط القروي..... 82
VI- دور الفاعلين في المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية
التشاركية والقدرات الفردية والجماعية للساكنة القروية ..... 83
تعزيز الديمقراطية التشاركية ..... 83
الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتعزيز القدرات الفردية والجماعية للساكنة القروية ..... 84
VII-حكامة تنمية العالم القروي تظل متمركزة ..... 85
أ. أبعاد وحدود سياسات واستراتيجيات التنمية القروية بالقياس إلى حاجيات
الساكنة القروية ..... 85
ب. حكامة مجالية: ضرورة من أجل تعزيز تنمية العالم القروي ..... 86
VIII- موارد لتمويل التدخلات الخاصة بالتنمية القروية تتطلب
مزيدا من الإدماج على الصعيد الجهوي والمحلّي ..... 88
أ. تمويلات تعبّئها الدولة في إطار مشاريع وبرامج كبرى مهيكلة للتنمية القروية ..... 88
ب. تمويل المشاريع الصغرى لفائدة الساكنة القروية..... 89
ج. تمويل العمليات عبر صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية ..... 91
خلاصة وتوصيات..... 93
توصيات ذات طابع استراتيجي وعرضاني ..... 94
توصيات ذات طابع إجرائيّ ..... 96
ملاحق..... 103
**الملحق الأول:** لائحة مجموعة العمل المنبثقة عن اللجنة..... 103
**الملحق الثاني:** لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة
والتنمية القروية والترابية ..... 104
**الملحق الثالث:** الفاعلون الذي تمّ الإنصات إليهم ..... 105
**الملحق الرابع :** مراجع بيبليوغرافية..... 107

# ملخص

## مقدمة

وعْيًا منه بالرّهانات السوسيو- اقتصادية التي يمثلها العالم القرويّ، والصّعوبات التي يواجهها، آثرَ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أنْ يتناول، في إطار إحالة ذاتية، بالدراسة والتحليل مُجْمَلَ التحديات التي يتعيّن رفعها من أجل تحسين تنمية العالم القروي، والوقوف على آفاق تطوّره.

وقد تحكّمت مجموعةٌ من الاعتبارات في اختيار هذا الموضوع، ولا سيّما ما يتعلق بطموح تحقيق صعود سوسيو- اقتصادي مستدام قد لا يتحقق بدون إدراج العالم القرويّ في الدينامية الوطنية. وبعبارة أخرى، يتعلق الأمْر، من جهة، بضعف مستوى التنمية البشرية للساكنة القروية، واستمرار الفوارق السوسيو- اقتصادية والتهميش والفقر المتزايد الذي تعاني من حدّته الساكنة الأكثر هشاشة في البوادي المغربيّة؛ ومن جهة أخرى فإنّ العالم القرويّ يزخر بالعديد من الإمكانات البشريّة، كما ينطوي على مخزون من الثروات التي ينبغي تعبئتها من أجل خدمة التنمية المستدامة لبلدنا.

وبالفعل، تشير المعطيات والأرقام إلى أنه رغم الجهود المبذولة من طرف مختلف الفاعلين المتدخّلين، فإنّ وضعيّة العالم القرويّ جدّ مقلقة، ولا سيّما في مجال الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والهجرة القروية والانتقال الديمغرافي والتحوّلات التي تعرفها أنماط العيْش، وخلق فرص الشغل في الوسط القروي، واستنزاف الأراضي ذات الإنتاجيّة الفلاحيّة الكبيرة بسبب التوسّع العمراني المتزايد وتوسّع المدن والبحث عن الأمن الغذائي والأمن الاقتصاديّ للأفراد.

وقد تسائلُ مختلف هذه الإشكاليات، لما تكتسيه من أهمية، فعالية ونجاعة السياسات العموميّة المتبعة إلى حدود اليوم، وكذا الحكامة الجيّدَة والتقائيّة وتجانُس المخططات والبَرَامِج، والرؤية الاستراتيجية المشتركة المتعلقة بتنمية العالم القرويّ.

ويهدف التقرير، الذي يلخّصه هذا الرأي، إلى تحليل مختلف جوانب هذه الإشكاليات، وتقديم عناصر الإجابة على التساؤلات المطروحة، وذلك بهدف حثّ السلطات العموميّة على إعداد، بالتشاور مع جميع الفاعلين المعنيّين والمُشاركة الفعليّة للسّاكنة القرويّة، رؤية جديدة خاصّة لتنمية العالم القرويّ تنصبّ أكثر على البعد الإنساني، وليْس فقط على التجهيزات والبنيات التحتية الأساسية.

## الأهداف ومنهجية العمل

تهدف هذه الإحالة الذاتية إلى تحقيق الأهداف الأساسيّة التالية:

1. تشخيص وضعيّة العالَم القرويّ؛
2. تقديم تحليل مستفيض لمختلف إشكاليات العالم القرويّ؛
3. اقتراح توصيات عمليّة كفيلة بتنمية قرويّة مستدامة.

تعتمد المقاربة المنهجية المتبعة لإعداد تقرير المجلس على إجراء تحليلٍ وافٍ للوضعيّة الراهنة التي تعرفها التنمية القرويّة، وإبراز العوامل التي تعُوق تحسين الظروف المعيشيّة للسّاكنة التي تعيش في الوسط القرويّ، وذلك بهدف الكشف عن العناصر المفقودة في عملية تحقيق تجانس أفضل وإدْمَاج للاستراتيجيات

والبرامج في أهدافها ومرحلة تنفيذها، وكذا مختلف التحديات التي ينبغي رفعها من أجل النهوض بالتنمية المستدامة للعالم القرويّ.

من هذه الزاوية، وفضلا عن تجميع مختلف الوثائق المرجعية المتصلة بالموضوع، واستنادًا إلى مقاربته التشاركيّة القائمة على التشاور الموسَّع، نظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جلساتٍ للإنصات مع عدد من القطاعات الوزاريّة والمؤسسات العموميّة وممثلي النقابات والمنظمات المهنية والمجتمع المدني. كما أنصت المجلس إلى مجموعة من الفاعلين داخل المجلس وخارجه بهدف إثراء عمل اللجنة، وكذا إلى المنظمات الدولية (منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية).

إضافة إلى ذلك، نظَّمَ المجلس ورشتيْ عمل مع هيئات تعمل في الميدان ومنظمات مهنية، علاوة على الهيئات التي تموّل المشاريع الصغيرة في الوسط القرويّ. كما نظّم المجلس زيارتين ميدانيتيْن، الأولى إلى جهة الشرق، والثانية إلى جهة بني ملال- خنيفرة.

## نظرًا للأهمية التي يكتسيها العالم القروي بالمغرب،

يشكّل العالم القروي انشغالا سياسيا بالنظر إلى أهمّيته الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. وهو يغطي 90 في المائة من المساحة الإجمالية لبلادنا، ويمثّل حواليْ 13.5 مليون نسمة (40 في المائة من ساكنة البلاد). كما يضمّ 85 في المائة من الجماعات (أيْ 282 1 جماعة قروية من بين 503 1). وعلى صعيد آخر، فإنّ 13 في المائة من الجماعات القرويّة تتوفر على مركز حضريّ، وهناك 000 33 دوّار و168 مركزا قرويّا.

على صعيد آخر، تبلغ المساحة الإجمالية للمغرب حواليْ 71 مليون هكتار[1]، منها 8.7 ملايين هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة. وتنقسم هذه المساحة إلى أراضٍ مسقيّة (1.5 مليون هكتار) وأراضٍ بورية (7.2 ملايين هكتار). يُضاف إلى هذا حواليْ 500 3 كيلومتر على طول الساحل المغربي، مع مجال بحريّ بحوالي 1.1 مليون كيلومتر مربّع. وتشتمل المناطق الجبلية على 70 في المائة من الموارد المائية وتغطي 62 في المائة من الغابات المغربيّة ومناطق ذات تنوّع بيولوجيّ لحوالي 80 في المائة من الأنواع البيولوجية المحلّية.

كما يضمّ العالم القروي 43 في المائة من ثروات البلاد، ويغطي 65 في المائة من حاجيات الحبوب، و96 في المائة من حاجيات الحليب، و98 في المائة من حاجيات اللحوم الحمراء، و100 في المائة من حاجيات الدواجن، و48 في المائة من حاجيات السكر، و9 في المائة من حاجيات الزيت[2].

## وأخذا في الاعتبار الجهود المحمودة التي بذلتها الدولة،

من خلال تنفيذ مشاريع واستراتيجيات تنموية تهدف إلى تحسين مستوى عيْش الساكنة في العالم القرويّ. ولا بدّ من الإشارة، في هذا الصدد، إلى البرامج المخصصة لقطاع التربية والتكوين (الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013، وبرنامج المساعدات المالية «تيسير» للأسر المشروطة بالتمدرس، والرؤية الاستراتيجية 2030)، وبرنامج الصحة (المخطط الوطني للصحة في العالم القروي، والاستراتيجية القطاعية للصحة 2012-2016) والبرامج الخاصّة بالتزويد بالماء الشروب وكهربة العالم القروي، والبرنامج الوطني للطرق القرويّة (الأول والثاني). علاوة على البرامج التي تمّ إطلاقها خلالَ السنوات الأخيرة في مجال البنيات التحتية الرقميّة.

1 - التقرير التركيبي لأشغال المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الصخيرات، 8-9 دجنبر 2015.

2 – مشروع قانون المالية 2016، قطاع الفلاحة، وزارة الفلاحة والصيد البحري.

كما تمّ إطلاق استراتيجيات أخرى بهدف تنمية العالم القروي، منها على وجْه الخصوص استراتيجية 2020 للتنمية القرويّة في أواخر التسعينيات، واستراتيجية التنمية القرويّة دون إدراج الجانب الفلاحي، في سنة 2011، إضافة إلى استراتيجيات ذات صلة وطيدة بالعالم القرويّ، ولا سّيما مخطط المغرب الأخضر الذي انطلق سنة 2008، و«رؤية 2020 للسياحة» و«رؤية 2015 للصناعة التقليدية» واستراتيجية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية التي صودق عليها في يوليوز 2015. لقد ساهمتْ هذه المخططات والاستراتيجيات في تحقيق تحسّن كبير في البنيات التحتية الأساسية. غير أنّه ينبغي بذل مزيد من الجهود للاهتمام أكثر بالمناطق الأكثر خصاصا، مع التركيز على العنصر البشري.

## واستنادا إلى المنهجية المجدِّدَة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية،

حاولت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بنقاط قوتها وضعفها، وبإرادة ملكية راسخة، تدارك القصور الذي كان يتسم به العمل الحكومي والمنتخبين في مجال التنمية البشرية، ولا سيما محاربة الهشاشة والخصاص في العالم القروي.

## والبرنامج الجديد للقضاء على الفوارق المجالية والاجتماعيّة في العالم القروي،

الذي تم إعداده من أجل سدّ العجز المسجل في العالم القرويّ في مجال البنيات التحتية، انطلاقا من تشخيص على الصعيد الترابيّ، وبناءً على مشارَكَة وانخراط الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي والجهوي والوطني، وكذا تحديد وجود 000 29 دوّار تعاني من نقص في الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم والصحة والماء والكهرباء والطرق القروية، ...) على صعيدٍ 253 1 جماعة قروية تنتمي إلى 73 عمالة وإقليم، و800 20 مشروع لفائدة 12 مليون مستفيد بمبلغ إجماليّ للاستثمار يبلغ 50 مليار درهم.

## وانسجاما مع التنظيم الترابي الجديد،

الذي يعترف بدور الجهة، باعتبارها مجالا ملائمًا للنهوض بتنمية العالم القرويّ، كما أصبح رئيس الجهة يملك أدوات قانونية قوية لتنمية الجهة. يتعلق الأمر بمخططات التنمية الجهوية والمخططات الجهوية للتهيئة الترابية، وبرامج العمل الجماعية وبرامج تنمية العمالات والأقاليم المنصوص عليها في أحكام القانون التنظيمي رقم 14-112 المتعلق بالعمالات والأقاليم، والقانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات.

## وانطلاقًا من عناصر التشخيص والتحليل،

تجدر الإشارة إلى أنّ الجهود التي بذلتها السلطات المحلية للنهوض بالتنمية الاجتماعية في بلادنا قد عرفت تقدما ملحوظا في السنوات الأخيرة، يتجلّى في التطوّر الإيجابي الطفيف لبعض المؤشرات، ولا سيّما مؤشرات الولوج إلى التربية والتكوين والبنيات التحتية والخدمات الأساسية. كما أنّ أمَد الحياة عند الولادة قد انتقل من 47 سنة في 1962 (57 سنة في الوسط الحضري و43 في الوسط القروي) إلى 75.5 سنة في 2014 (77.8 سنة في الوسط الحضري و72.6 في الوسط القرويّ)، ثمّ إنّ منظومة التربية والتكوين قد عرفت تقدّما على مستوى تعميم الولوج إلى التمدرس (على سبيل المثال: انتقل معدل تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 سنوات و11 سنة في الوسط القرويّ، خلال الفترة 2015-2014، من 95.9 في المائة إلى 98.3 في المائة)، كما بلغ معدّل الولوج إلى الماء الشروب 95 في المائة سنة 2014، مقابل

14 في المائة سنة 1995، ومعدّل الولوج إلى الكهرباء 96.5 في المائة سنة 2014 مقابل 18 في المائة سنة 1995، وأخيرًا بلغت نسبة ولوج الساكنة إلى الشبكة الطرقية 85 في المائة في يوليوز 2016.

غير أنّ المجهودات المبذولة لم تتمكّن من تقليص حدّة الفوارق بصفة عامة[3]، ولا الفوارق التنموية القائمة بين العالم الحضري والعالم القرويّ وبين المرأة والرجل. وبالتالي، فإنّ هذه المجهودات لم تعمل سوى على تعزيز التجهيزات دون أن تهتمّ في غالب الأحيان بالعنصر البشري. لذلك ظلت التنمية البشرية تجري بوتيرتين مختلفتين، وبالتالي فالتقدّم القطاعيّ المسجَّل، وخاصّة في مجال الصحة والتعليم والبنيات التحتيّة، يكون في غالب الأحيان أفضل في الوسط الحضري. يتجلى ذلك على مستوى الفقر والهشاشة اللذيْن لا زالا مرتفعيْن في العالم القرويّ، حيث يوجد 79.4 في المائة من الفقراء، و64 في المائة من الأشخاص في وضعية هشاشة، كما أنّ 47.7 في المائة في الوسط القروي يعانون من الأمية، مقابل 22.2 في المائة في الوسط الحضري بالنسبة للساكنة البالغة عشر سنوات فما فوق. فضلا عن أنّ 56 في المائة من الساكنة التي تعيش في المناطق الجبليّة تعاني من الأميّة.

وقد صاحبَ الانتقالُ الديمغرافي الذي عرفه المغرب خلال السنوات الأخيرة تحوّل عميق للأراضي المغربية، تجلّى أساسًا في الانتشار السريع والعشوائيّ للمدن الجديدة حول المدن الكبرى، في غياب سياسة مندمجة لتهيئة هذه المجالات تأخذ في الاعتبار التطوّر السوسيو- اقتصادي للساكنة. لذلك تعرّضت الضواحي المحيطة بالمدن، وما فتئت تتعرّض، لضغط عقاريّ وديمغرافيّ قويّ، مع مختلف المشاكل والمخاطر التي يمكن أن يتسبب فيها تمركز ساكنة غير متجانسة وفقيرة في أغلب الأحيان في منطقة واحدة.

فضلا عن ذلك، فإنّ عوامل أخرى، مترابطة في غالب الأحيان فيما بينها، من شأنها أنْ تؤثر على التنمية السوسيو- اقتصادية في العالم القروي مستقبَلًا، وبالتالي يتعيّن أخذها في الاعتبار عندَ التفكير والبحث عن السياسات العموميّة الملائمة:

- منحى شيخوخة السّاكنة القرويّة (9.7 في المائة[4] من هذه الساكنة، التي تقدر بِ 13.5 مليون نسمة، تبلغ أعمارُهم ما بيْن 60 سنة وما فوق)؛
- التأنيث التدريجي والمتزايد للعمل الفلاحيّ في العالم القرويّ؛
- تنامي وتيرة الهجرة القرويّة: حيث يغادر الشباب والمتعلّمون العالم القروي، مما يدلّ على أنّ الفلاحة بالنسبة للشباب تبقى هي الملاذَ الأخير حينَ لا يجدون وسيلة عيْشٍ أخرى؛
- إقبال فئة من الفلاحين المدينيّين على المناطق الغنية وذات الإمكانات الفلاحيّة القوية، يجذبهم الإعفاء الضريبي للقطاع، بالتّزامن مع إطلاق مخطّط المغرب الأخضر؛
- مكننة (عصرنة) الفلاحة؛
- تفتيت وتقسيم الأراضي (الإرْث، الخ)، وتزايد المساحات التي لا تتجاوز 5 هكتارات؛
- ضعف الإنتاج الفلاحي، ولا سيّما خلال سنوات الجفاف، ونقص في مجال تنويع الأنشطة غير الفلاحية؛
- إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط الاستراتيجي الذي يظل محدودا بما أن السياسات العمومية لا توفر دائما آليات عمليّة ومتاحة للنساء. كما أنّه على صعيد التمكين الاقتصادي، ما تزالُ النساء يعانين من الفقر والإقصاء والتمييز والاستغلال المفرط، ولا سيّما في الوسط القرويّ.

3 – حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، فقد انتقل مؤشر جيني من 0.393 سنة 1991 إلى 0.388 سنة 2014.

4 – الإحصاء العام للسكان والسكنى، المندوبية السامية للتخطيط، 2014.

ثمّ إنّ التمييز يعوق الولوج إلى موارد الإنتاج المالية (الدّخل والادخار والقروض) والمادّيّة (الولوج إلى الأراضي والسكن والتكنولوجيا،...)؛

- بُعْد الحركيّة الاجتماعية بين الأجيال، الذي يتعلق بالارتقاء الاجتماعي للأفراد من جيل إلى آخر، والذي لا يزال أحد العوامل المُعيقة للتنمية، وخاصة في العالم القروي.

## الولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية والبنيات التحتية

يشير تحليل المعطيات المتعلقة بتطوير الخدمات والبنيات التحتية لفائدة الساكنة القروية إلى العناصر التالية:

- تعاني شبكة مؤسّسات الخدمات الصحية الأساسية من نقص في التنسيق والتواصل مع القطاع الاستشفائيّ، ومن غياب خريطة صحية تشمل كُلّا من القطاع العمومي والقطاع الخاص. إنّ الخريطة الحالية لتنظيم شبكة مؤسّسات الخدمات الصحيّة الأساسيّة قد استنفذت دورها. ذلك أنّ منطق التدخل في مجال التغطية الصحية، القائم على بناء شبكة مؤسسات الخدمات الصحيّة الأساسيّة في مختلف الجماعات القروية تقريبا، دون الأخذ في الاعتبار نقص الموارد البشرية والمالية..قد أدّى إلى الوضعيّة الحالية التي شهدت إغلاق العديد من المراكز الصحية، كما أن العديد من المؤسسات لا يقصدها الناس كثيرا. ثمّ إنّ محددات الصحة (الولوج إلى الماء الشروب، التطهير السائل وتصفية المياه، التربية الصحية والتربية الشاملة، الولوجيّة، الخ)، ينبغي تعزيزها من خلال استهداف المناطق الأكثر احتياجا والساكنة الفقيرة أو الهشّة في المقام الأوّل؛

- كما أنّ 32 في المائة فقط من الساكنة القروية تستفيد من تغطية صحية، و23 في المائة فقط من الأشخاص يستفيدونَ من التأمين الإجباري الأساسيّ عن المرض (76 في المائة في الوسط الحضري)و48 في المائة من الساكنة القروية يملكون بطاقة راميد (مقابل 52 في الوسط الحضري)؛

- تعرف منظومة التربية والتكوين فوارق اجتماعيّة ومجالية كبيرة (وسط حضري- وسط قروي) وفوارق على مستوى النّوع؛ كما يظلّ التعليم الابتدائي غير متطور بما يكفي، ولا سيما في الوسط القروي، بينما يعرف تطورا واسعا في الوسط الحضري بفضل القطاع الخاص. كما تعاني المنظومة من الارتفاع الكبير لظاهرتيْ التكرار والهدر المدرسي، ولا سيّما على مستوى التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي. وبالتالي فإن بلادنا تبدد ما بين 8 و9 ملايير درهم سنويا بسبب الهدر المدرسي والتكرار؛

- الحاجة إلى إجراء تقييم مرحلي للمدارس الجماعية، باعتبارها بديلا أساسيا لتحسين نسبة مكوث التلاميذ في المدارس. يضاف إلى ذلك القصور الحاصل في مجال إدماج العمليات التي يقوم بها مختلف المتدخّلين (التجهيزات، البنيات التحتية، الكهربة، الماء الشروب، الطرق، الطبّ الوقائي، ...)؛

- تجدر الإشارة إلى أنّ نسبة الولوج إلى الماء الشروب تبلغ 95 في المائة حاليًا مقابل 14 في المائة عندَ إطلاق البرنامج سنة 1995، غير أنّ ولوجَ الساكنة إلى شبكة الماء الشّروب لم يتجاوز 55.3 في المائة في نهاية سنة 2014، فضلا عن أنّ الربط المنزلي لا يمثّل سوى 39.7 في المائة. فضلا عن ذلك، فإنّ 3.5 ملايين شخص ما زالوا لم يستفيدوا بعدُ من التزويد المنتظم. كما أنّ الأسعار المطبقة تشكّل عائقا أمام تعميم الولوج إلى الماء الشّرُوب في الوسط القرويّ، بسبب الدّخل المحدود للساكنة القرويّة. كما أنّ الربط بشبكة التطهير السائل يبقى ضعيفا جدا ويطرح مشاكل صحية وبيئية حقيقيّة، ولا سيما على مستوى المراكز القرويّة الصّاعدة؛

- وبخصوص عمليّة الكهْرَبَة، فقد انتقل معدّل الكهربة القرويّة من 18 في المائة (1995) إلى 96.5 في المائة (2014). غير أنّ 1.3 مليون شخص لا يستفيدونَ اليوم من الربط بشبكة الكهرباء؛

- فيما يتعلق بالسكن في الوسط القروي، فإنه يتّسم بتشتّت كبير للمنازل، وانعدام ظروف صحّيّة لائقة وحدّ أدنى من الخدمات الأساسيّة. كما أنّ المراكز القرويّة التي تقام بدون مخطط تهيئة في معظم الأحيان من مشاكل التطهير السائل والبنيات التحتية التي تمكّنها من لعب دورها كاملا باعتبارها فضاءً للعيش الاجتماعيّ والاقتصادي والثقافيّ، وفضاء لخلق الثروات وفرص الشغل. كما أنّ تطوير هذه المراكز الصاعدة يتطلب توفير بنيات تحتية متكاملة، علاوة على إنشاء وحدات لتثمين المنتجات المحليّة، وخلق فرص الشغل الذي من شأنه الحدّ من الهجرة القروية نحو المدن الكبرى . إضافة إلى ذلك، فإن أغلب الأسواق الأسبوعية المنتشرة في أغلب الجماعات القروية، لم تتمّ إعادة تهيئتها وتأهيلها بصفتها فضاءات لعيْش الساكنة القروية وللقاءات والأنشطة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية؛

- خلال العشرين سنة الماضية، تمّ تحقيق استثمارات هامّة مكّنتْ منْ تطوير الشّبكة الطرقيّة من خلال إطلاق برنامج خاصّ بتدارك النقص الحاصل في الوسط القروي أُطلِق عليه «البرنامج الوطني الأوّل للطرق القرويّة» و«البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية». غير أنّ تعدّد المتدخّلين، ولا سيّما على المستوى المحلي والجهوي والوطني، تطرح مشكلة التنسيق وتجانس البرامج المتعلقة بفكّ العزلة عن العالم القروي. ذلك أنّ الطرق غير المصنفة والمسالك القرويّة، التي هي الأكثر استعمالا في العالم القروي، تستدعي وضع آلية تضمن في الوقت نفسِه إنشاء هذه الطرق، ولا سيما صيانتها، من خلال تحديد وتوضيح مسؤولية تدبير الطرق غير المصنفة (الصيانة والمراقبة، علامات التشوير، الأشغال...) باحترام المعايير المعمول بها؛

- كما تمّ خلال السنوات الأخيرة إطلاق برامج تتعلّق بالبنيات التحتية الرّقمية، ومعَ ذلك لا يزالُ الولوج إلى المعلومة وإلى وسائل الاتصال في الوسط القروي محدودًا للغاية.

## رافعات هامّة للعمل ينبغي تثمينها من أجل النهوض بالاقتصاد القروي

تستدعي دينامية الاقتصاد القرويّ خلق فرص اقتصادية ضمن قطاعات واعدة لضمان توفير دخلٍ كافٍ يعزّز القدرة الشرائيّة للساكنة القرويّة.

ولا ينبغي أن تقتصر هذه الدينامية على الفلاحة وحدها، لأنه مع التحوّلات والتغيّرات الاجتماعية والاقتصادية التي باتت تميّز العالم القروي، وأصبح من الأجدى تعزيز تطوير التنسيق مع قطاعات أخرى مولّدة للثروة ولفرص الشغل، كما هو الشأن بالنسبة للصّيد والسياحة القروية والصناعة التقليدية لإعطاء دينامية جديدة وتطوير اقتصاد العالم القروي.

### فلاحة في حاجة إلى دينامية جديدة لإدماج خصوصيات والتحولات الجديدة للعالم القرويّ

يعدّ القطاع الفلاحي في بلادنا أحد المحرّكات الرئيسية للتنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر. كما أنّ مساهمته في الناتج الداخلي الخامّ تختلف باختلاف السنوات، حسب المندوبية السامية للتخطيط، حيث انتقلت من 13.3 في المائة سنة 2013 إلى 13.7 في المائة سنة 2015. كما يتولّى القطاع تشغيل 40 في المائة من الساكنة النشيطة، وهو مصدر دخْل لِمَا مجموعه 80 في المائة من الساكنة القرويّة، ويساهم سنويا بما قدره 11 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات[5].

5 – وكالة التنمية القروية.

منذ إطلاقها سنة 2008، ما فتئتْ الاستراتيجية الفلاحية لمخطط المغرب الأخضر تواصل تجسيدَ رؤيتها المتمثلة في إعادة هيْكلة نسيج الإنتاج الفلاحي الوطني. وعلى صعيد مساهمة الفلاحة في تحقيق النمو، فإنّها انتقلت، حسب معطيات وزارة الفلاحة، إلى 20 في المائة خلال الفترة 2008–2015، بينما لمْ تكنْ تتجاوز نسبة 6 في المائة خلال الفترة 2000–2007. كما أنّ متوسط معدل النمو السنوي قد انتقل إلى 6.7 + في المائة خلال الفترة نفسها مقابل 3.9 + في المائة بالنسبة لبقية الاقتصاد الوطني[6].

من ناحية أخرى، ساهم مخطّط المغرب الأخضر في تحسين الفلاحة المغربية، ولا سيّما على صعيد ميزانيّة الاستثمار، وتبرز النتائج الهامّة المحقّقَة أنّ الاستثمار الفلاحيّ تضاعف بنسبة 1.7 بين سنتيْ 2008 و2014، مع زيادة 34 في المائة من صادرات المواد الغذائية منذ سنة 2008. في هذا الإطار، يحتل المغرب اليوم الرتبة الأولى في العالم كمصدّر للكبّار والفاصوليا الخضراء وزيت الأركان، والرتبة الثالثة كمصدّر للزيتون المعلّب والمصدر الرابع للكْليمانتين والطماطم[7].

كما عرفت الفلاحة التضامنية بدورها تحسّنا هاما، ولا سيما من خلال إطلاق مشاريع تنموية في إطار الدعامة الثانية، حيث بلغ عدد المستفيدين المستهدفين منْ 700 مشروع منذ سنة 2010 حواليْ 000 767، علاوة على أنّ المساحات المعنية قدْ تجاوزت 000 800 هكتار. وقد تمّ اتخاذ تدابير تتعلق بدعم ومواكَبَة الفلاحة التضامنيّة من أجل مساعدة صغار الفلاحين، وفي مقدّمة هذه التدابير التأمين متعدّد المخاطر، والإعانات الممنوحة في إطار صندوق التنمية الفلاحية، وعملية التجميع، الخ.

وخلال السنوات الأخيرة، أثار تطوير وتسويق المنتجات المحلية اهتماما خاصّا بهدف إعادة تثمين هذه المنتجات وتعزيز التعاونيّات النسوية والاستغلاليات وجمعيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامنيّ.

كما حظيَ تطوير وتسويق المنتجات المحلية باهتمام خاص خلال السنوات الأخيرة لدعم التعاونيات النسائية وتجمّعات الاستغلاليات وجمعيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامنيّ. غير أنّه ينبغي تعزيز مراقبة جودة هذه المنتجات بهدفِ تثمينها وتحسين تسويقها.

ورغم التقدم الذي تحقّق في مجال الإنتاج، فإنه ينبغي بذل مزيد من الجهود من أجل تعزيز قدرة الفلاحين على الاستمرار، ولا سيّما الفلاحين الصّغار والمتوسطين، وذلك عن طريق تحسين وتنويع مصادر مداخيلهم. كما أنّ الفلاحة التضامنية، التي تهمّ أساسا صغار الفلاحين، ينبغي أن تستفيدَ أكثر من الدّعم المالي والمواكَبة لمكافحة الفقر في الوسط القروي، عنْ طريق الرّفع من المداخيل الفلاحية بشكل ملحوظ في المناطق الأكثر خصاصا.

أمّا على مستوى الجوانب المتعلقة بتأطير القرْب والتحسيس وتكوين الفلاحين، والشباب بوجه خاص، فقد وقفت الزيارات الميدانية[8] على بعض مظاهر القصور في هذا الشأن. وبالتالي، فإنّ هذه الجوانب تتطلّب مزيدا من الجهد والمواكبة من أجل تشجيع المبادرات وتجويد المعارف والخبرات المحليّة للفلاحين، وكذا مساعدتهم على تطوير ممارساتهم الفلاحية وتنويع منتجاتهم.

إنّ التحوّلات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والترابيّة والمناخيّة وآثارها على أنماط عيش الساكنة القرويّة تهمّ اليوم مجموعَ الفاعلين العاملين في المجال الفلاحيّ. ومع ذلك، فإن مراعاة هذه التحوّلات

6 – التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2016، وزارة الاقتصاد والمالية.

7 – المناظرة الثامنة للفلاحة بمكناس، أبريل 2015.
(http://www.agriculture.gov.ma/pages/actualites/8ieme-edition-des-assises-de-l%E2%80%99agriculture)

8 – زيارة أعضاء عن اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا الجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية، للجهة الشرقية، ما بين 30 نونبر 2016 إلى 03 دجنبر 2016؛ ولجهة بني ملال خنيفرة، ما بين 07 إلى 10 دجنبر 2016.

والتغيّرات الجديدة في إطار رؤية متجدّدة من أجل تحقيق تنمية مستدامَة للعالم القرويّ تتطلب رفْع التحديات الكبرى التالية:

- لا زال العقار الفلاحي يطرح مشكلة كبيرة في بلادنا، وهناك العديد من النزاعات القائمة التي تشكّل عائقا أمام استغلال الأراضي الفلاحيّة استغلالا أفضل؛
- كما أنّ تسويق المنتجات لا زال يطرح مشاكل عديدة تتعلق بالولوج إلى الأسواق؛
- ضرورة تنظيم أكثر وتقنين قنوات توريد الأسمدة ومُبيدات الحشرات والمنتجات الكيماوية؛
- التدبير العقلاني للموارد المائية يسائل المتدخلين على الصعيد المحلي والجهوي والوطني، ولا سيّما مع ندرة هذا المورِد وقلة التساقطات المطرية وعدم انتظامها. وينبغي إيلاء أهمية خاصة لمشكلة الماء عن طريق استعمال تقنيات جديدة لتدبير الموارد المائيّة مثل التغذية الاصطناعية للفرشات المائية، والتدبير الموضعي لماء السقي، ومحاربة الإجهاد المائي والإفراط في الضّخ، وخصوصا في مناطق الواحات والمناطق الجبلية من خلال تعزيز برامج لإعادة تأهيل وتهيئة شبكات السقي التقليدية (الساكية، الخطّارة، ...) وتطوير السدود التّليّة؛
- تظلّ ظاهرة الأمية في صفوف الفلاحين والساكنة القروية عموما أحد التحديات الكبرى التي يتعيّن رفعها؛
- قصور على مستوى تحويل المنتجات الفلاحية، إذ أشارت اللجنة البرلمانيّة (مجلس المستشارين) في تقريرها برسم سنة 2016 حول تقييم السياسات العموميّة، بما في ذلك تقييم مخطط المغرب الأخضر إلى أنَّ وحدات الصناعة الفلاحية لا تمثل سوى 24 في المائة من مجموع النسيج الصناعي المغربي؛
- بإمكان قضية الأمْن الغذائي، وخاصّة بعض المواد الغذائية الأساسية كالسكر والزيت والقمح اللين، أنْ تشكّل تحدّيا كبيرا في المستقبل؛
- قصور مهم في مجال تطوير الأنشطة غير الفلاحيّة في الوسط القرويّ، ولا سيّما على مستوى الخدمات المتصلة بالفلاحة وبالاستعمال التجاري.

## من أجل دينامية جديدة للبحث الزراعي والابتكار التكنولوجي ملائمة للمناطق المحرومة في العالم القروي

يشكّل البحث العلمي والابتكار التكنولوجي والاجتماعي، بكيفية متزايدة، أدوات ضرورية لتطوير الفلاحة والصيد والعالم القروي بصفة عامّة.

وفي هذا المجال، يتعين على المغرب مواجهة التحديات التي سبق تحديدها عبر مخطط المغرب الأخضر والمبادرات المغربية خلال مؤتمر الأطراف 22 (المبادرة من أجل تكييف الفلاحة الأفريقية مع التغيرات المناخية). وهي تحدّيات لا يمكنُ رفعها بدون بذل مزيد من المجهودات المهمة في مجال البحث من طرف القطاع الخاص والقطاع العام، وذلك على مستويات متعدّدة:

- التكيّف مع التغيرات المناخية والحدّ من آثارها السلبية؛
- تعزيز التنافس الدولي الذي يتطلب جهودًا على مُستوى الإنتاجية والارتقاء بجودة تحويل المنتجات الأساسية؛
- الأخْذ في الاعتبار مختلف الإكرَاهات البيئية ومعايير الاسْتدامة في المناهج الفلاحية؛

- تطوير منتجات محلية تتطلب الاستقرار وتتبع معايير الجودة؛
- تطوير تدبير يعود بالربح للنفايات ولكلّ سلاسل الاقتصاد المدوَّر؛
- البحث عن أشكال للتعاون والتضامن بين القطاعين العام والخاص الكفيل بدعم سياسات متجانسة على الصّعيد المحلي وعلى صعيد الجهة والحوض، إلخ.

وتهم هذه التحديات جميع الأنشطة الفلاحية، وكذا جميع الأنشطة المتصلة بالموارد الطبيعية، غير أنه ينبغي الإشارة إلى الصعوبات الخاصة التي يواجهها العالم القروي الأكثر فقرًا، والذي تستهدفه الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر بصورة جيدة.

ويعتبِر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنه من الضروري إعطاء دفعة جديدة للآلية الوطنية المغربية في مجال البحث الزراعي من خلال إعطاء أولوية كبيرة للدعامة الثانية في مخطط المغرب الأخضر. ثم إنه يتعيّن أن يكون البحث العلمي والابتكار التكنولوجي في خدمة سياسة مندمجة لتنمية العالم القروي والمناطق الأكثر احتياجا فيه، التي تتعرض اليوم لجميع التحديات التي يواجهها العالم الفلاحي بصفة عامة، مما من شأنه أن يفاقم وضعيتها.

وبالفعل، ورغم المنجزات والمكتسبات التي تحققت في مجال البحث، فإن هذا الأخير لا زال يعاني من نقص في مجال دعم الابتكار التكنولوجي والاجتماعي لفائدة الفلاحة المغربية والعالم القرويّ. وبطبيعة الحال هناك عوامل كثيرة تفسّر هذه الوضعية، منها على وجه الخصوص النقص الحاصل في الموارد البشرية، ولا سيما مع عملية المغادرة الطوعية وتقاعد الأساتذة والباحثين، وعدم التعويض الكافي لهؤلاء الأساتذة، بالنّظر إلى محدودية المبادرات المتخذة في هذا الشأن. وبالتالي، فقد عرفت مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي تراجعا ملحوظا في مجال البحث العلمي والبحث الميداني، ولا سيما في مجال السوسيولوجيا القروية.

من هذا المنظور، ينبغي للجهود الرامية إلى تطوير منظومة رسمية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، أن ترتكز أكثر على الخبرات الميدانية غير الرسمية، وعلى الحلول المُبدعة التي طوّرها الفلاحون أصحاب الاستغلاليات الصغرى، والتي تساهم إلى حد كبير في تحسين الإنتاجية ورفاه ساكنة العالم القروي. ومن أجل ذلك، ينبغي القيام بعمليات للقرب في صفوف المستغلين، وخاصة الشباب منهم، عن طريق توفير تكوينات ملائمة: أساليب فلاحية، تقنيات التحويل، ريادة الأعمال، التدبير، الخ. كما يتعين تشجيع إنشاء المقاولات المبتدئة من طرف الشباب بشراكة مع الجامعات والمدارس، في بيئة ملائمة من شأنها أن تساعد على صعود نسيج اقتصادي وتكنولوجي فلاحي محلي. ويتعين على الدولة كذلك، ولا سيما الجهة، ضمان تطوير المبادرات المحلية (منتجات وخدمات فلاحية، تنسيق، تسويق ...) من خلال مواكبتها في تطوير الأسواق والبحث عن أسواق جديدة، وممارسة مراقبة أفضل على الواردات وعلى التوزيع غير المشروع.

وأخيرا، فإن التنمية المستدامة للعالم القروي لا ينبغي أن تقتصر على الابتكار في مجال الفلاحة وحدها، بل يجب أن تشمل كذلك مجالات أخرى من مجالات الاقتصاد والبيئة والحياة السوسو- ثقافية للساكنة، والتي تزخر بخزان كبير كفيل بخلق الثروات وخلق فرص الشغل.

### قطاع الصيد: إمكانيات هامّة ينبغي تثمينها لفائدة الساكنة القروي

بالنظر إلى أهميته على الصعيد والاقتصادي والاجتماعي، ينبغي أنْ يولي قطاع الصيد أهمّيّة خاصّة للساكنة التي تعيش في العالَم القرويّ. هكذا، فإنّ الصيد التقليدي، الذي يهمّ بشكل رئيسيّ صغار الصيادين المنتمين في غالبيتهم إلى الجماعات القرويّة، ينبغي أن يحظى بمكانة هامّة في استراتيجية آليوتيسّ. وفي

هذا الإطار، تمّ إنجاز عدد من العمليات (تحسين ظروف العيّش والشغل لفائدة الصيادين التقليديين، توفير التكوين، التنظيم في شكل تعاونيات، التأطير، الخ) لفائدة ساكنة هذه الجماعات.

وبالتالي، فإنّ تعزيز وتنويع الأنشطة حول المنتجات البحرية (السياحة، زراعة الأعشاب البحرية، وجمع الطحالب البحرية، وتربية المحار وتربية السمك،...) وريادة الأعمال في صفوف الصيادين التقليديين، كلها مسالك يتعين تطويرها من أجل خلق فرص شغل في الوسط القرويّ لفائدة الساكنة القريبة من المناطق الساحلية. لذلك، من الأهمية بمكان تعزيز العمليات الرامية إلى تحسين إطار عيش الصيادين، وذلك بسبب ضعف دخل العاملين في قطاع الصّيد البحري والتدهور الشديد لظروفهم المعيشية، ولا سيّما في بعض القرى التي يعيش فيها الصّيّادون.

وبالتالي، فإنّ دعم أنشطة التحويل، وتثمين الصيد ومنتجات البحر، بإعطاء الأولوية للتدبير المسؤول لقطاع الصيد، من شأنها تعزيز الدور المستقبلي للاقتصاد الأزرق.

### إمكانات للسياحة القروية والصناعة التقليدية غير مثمّنة بما يكفي

يُعدّ القطاع السياحي من بين القطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني منذ الستينيات، وقد أصبح اليوم مجالا حيويّا يساهم في خلق الثروات وفرص الشغل ومصدرا لدر العملة لبلادنا.

ويتوفر العالم القروي على موارد هامّة، غير أنها لا تزال غير مستغلة بما يكفي. لا تزال هناك بعض المشاكل التي ينبغي التغلب عليها والمتعلقة أساسا بغياب أقطاب تنافسيّة، وغياب مدارات مندمجة وموضوعاتية (التميز، الوضوح، الخ)، وضعف نسبة مواكبة الجودة والأداء العملي ودعم إنشاء المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغيرة والمتوسطة (الولوج إلى التمويل والأسواق). إضافة إلى عدم التثمين الكافي للخبرات المحلية وللفاعلين من الاقتصاد الاجتماعي والتضامنيّ.

وانطلاقا من الاستراتيجية السياحية الوطنية «رؤية 2020»، التي تهدف من بين ما تهدف إليه، إلى تثمين الموارد الطبيعية والقروية، مع الحفاظ عليها وضمان احترام الأصالة الاجتماعية والثقافية لمجموعات الاستقبال بتمكينها من امتيازات اجتماعية واقتصادية ، ومنْ أجل استغلال الثروات التي يزخر بها الوسط القرويّ استغلالا أفضل، ينبغي الأخذ في الاعتبار التوجهات التالية عند إعداد مشاريع تتعلق بتطوير السياحة القرويّة:

- تشجيع التنشيط السياحيّ في الوسط القروي وتطوير «علامة المنطقة و/ أو الجماعة» لجلب مزيد من السياح. كما ينبغي العمل على تعزيز الطاقة الاستيعابيّة في الوسط القرويّ، وتحسين عمليات التجديد، ولا سيما على مستوى النظافة والجودة، من خلال الانكباب على الجانب المتعلق بالتكوينِ والتحسيسِ المتزايد للمسؤولين عن القطاع ومساعديهم؛

- تثمين المدارات السياحية الموجودة، مع الأخذ في الاعتبار المناطق غير المعروفة كثيرًا والتي تتوفر على إمكانيات كبيرة ومتنوعة، قصد تمكينها من الاستفادة من نفس الامتيازات التي تستفيد منها المناطق المعروفة في مجال التنمية؛

- تطوير مشاريع التنمية السياحية القروية بالعمل على تطوير عرض مندمج يشمل السلسلة بكاملها: الإيواء، التغذية، التنشيط، توفير المرافق السياحية، اقتناء المنتجات المحلية في عين المكان بمراكز ومحلات العرض، جولات بالمدارات السياحيّة، تشجيع تطوير أنواع جديدة من الإقامة، إلخ؛

- المساهمة الفعليّة للفاعلين المحليين والمجتمع المدني والساكنة القروية المستفيدة من المشاريع والعمليات المقترَحة بهدف التطوير الجماعي للسياحة القروية؛

- تعزيز التواصل، ولا سيّما بشأن المنتجات السياحية في الوسط القرويّ من خلال تطوير مواقع سياحية خاصّة بكلّ منتوج، وكذا تحسين الولوجيّة عن طريق التكنولوجيات الجديدة للمعلوميات؛
- تعزيز منظومة الحكامة المتعلقة بالعمليات السياحيّة الرامية إلى تطوير السياحة القرويّة، وتعبئة وسائل التمويل الكفيلة بتنفيذ هذه العمليات في الوقت المناسب.

تظلّ الصناعة التقليدية قطاعًا هامًا بالنسبة لدينامية الاقتصاد القرويّ، ورافعة أساسيّة للنهوض بتنمية العالم القرويّ، بالنّظر إلى أهمّيتها في تحسين عائدات الصنّاع التقليديين وخلق فرص الشغل لمعظم الساكنة القرويّة التي تزاول حرف الصناعة التقليديّة الأساسية.

وتسعى الاستراتيجية الوطنية الجديدة التي أطلقتها الوزارة الوصية في 2005 تحت اسم «رؤية 2015» من أجل تطوير الصناعة التقليدية المغربية، إلى تحقيق هدفين اثنين من أجل تحسين تسويق منتجات الصناع الفرادى القرويين : من جهة تطوير السياحة القروية الرامية إلى إدماج مجالات الصناعة التقليدية في مدارات السياحة القروية، ومن جهة أخرى تطوير سياحة القرب بالعالم القروي.

وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها الفاعلون في هذا المجال، لا تزال هناك تحديات مطروحة، ولا سيما على صعيد التكوين ومحاربة الأمية في صفوف الصّنّاع الفرادى، وضعف تعزيز إنتاج الصّناعة التقليدية القرويّة. كما أن الظروف الاجتماعية للصناع التقليديين ما فتئت تطرح عددا من الصعوبات (التغطية الاجتماعية للصناع التقليديين وخاصة في العالم القروي). فضلا عن عدم وجود فضاءات مخصصة لتنظيم اجتماعات منتظمة بين الصناع الفرادى القرويين ( المنظمين في شكل تعاونيات) والإدماج الضعيف للصناع التقليديين القرويين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

هناك ثلاث رافعات على الأقلّ ينبغي تعزيزها لتحسين الصناعة التقليدية في العالم القروي بشكل أفضل. يتعلق الأمر بالتكوين ومحاربة الأمية في صفوف الصّنّاع الفرادى، وتعزيز إنتاج الصناعة التقليدية القروية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية للصّناع التقليديين.

كما تبيّن، في الأخير، أنه من الضّروري ضمان المواكبة اللازمة للصنّاع التقليديين في العالم القروي، وخاصّة لفائدة النساء الصّانعات، وذلك من أجل تحسين دخلهم عن طريق الاستغلال العقلانيّ للمشاريع المنجَزَة. إضافة إلى أنَّ تشجيعَ ودعمَ مختلف الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتّضامنيّ قصْد الاستثمار أكثر في تطوير الصناعة التقليدية القرويّة، سوف يساعد على استثمار ما يزخر به العالم القرويّ من تنوّع وثروات.

## النهوض بالأنشطة الثقافية والرياضية في الوسط القروي

يعرف العالم القروي، على غرار المدن الصغيرة والمتوسطة، نقصًا كبيرًا في البنيات التحتية والمرافق الثقافية والرياضية، وخاصة من حيث أعدادها وطاقاتها الاستيعابيّة والخدمات التي تقدمها للساكنة. كما أنّ إنشاء هذه المرافق في الوسط القروي، حيث تغيب التجهيزات الرياضية والثقافية، يتطلّب تضافر العديد من العوامل، منها عموما انخراط الفاعلين المحلّيين والقرب من الساكنة المستفيدة وتدبيرها العقلانيّ حتى لا تتحوّل إلى أماكن مهجورة. وبالنظر إلى أهميتها باعتبارها أماكن وإطارًا لعيْش المواطنين، فإنّ هذه المرافق الثقافية والرياضية تساهم في التفتّح الذّاتي للشباب القرويّ، وتساعده على الاندماج السريع في الحياة العملية.

إنّ إحداث بنيات تحتية، ثقافية ورياضية في الوسط القرويّ يتطلب رفع التحدي المتعلق بإنشائها وصيانتها باعتبارها رافعات للاندماج الاجتماعي، تساعد على ترسيخ قيم التعايش والتضامن، وتعزيز الإبداع ونشر الثقافة، وحماية العلاقات الاجتماعيّة بين مختلف شرائح الساكنة القروية. غير أنّ كلّ ذلك يتطلب التزامَ

ومسؤولية المرافق غير الممركزة للقطاعات الوزارية المعنية، كما يتطلب تعاونا فعليًا للجماعات القرويّة وباقي الفاعلين المتدخلين في هذا المجال على الصعيدَيْن الترابي والمحليّ. وأخيرا، فإن تنامي التظاهرات الثقافية والرياضية (مثل المهرجانات والمسابقات والفنون الشعبية الخاصة بكل جهة ومنطقة) يلعب دورا هاما في تعزيز الأنشطة الترفيهية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمراكز القرويّة.

## المحافظة على الموارد الطبيعية والتدبير المستدام للتنوع البيولوجي والتكيف مع التغيرات المناخيّة

يزخر العالمُ القروي في بلادنا بمخزون كبير من الموارد الطبيعية غير المستغلة بما يكفي، والتي يساء تدبيرها في بعض الأحيان. وبالتالي، فإنّ المحافظة على هذه الموارد والنّهوض ببيئة سليمة أصبحا ضرورة ملحّة اليوم تفرض على صنّاع القرار وعلى الفاعلين في المجتمع المدني اعتماد رؤية جديدة وتدبير عقلانيّ واستشرافيّ يوضعان ضمن أولويات السياسة التنموية لبلادنا.

إنّ التدبير المستدام للموارد الطبيعية يواجه اليوم العديد من الإكراهات المرتبطة أساسًا بالتغيرات المناخيّة التي باتتْ تهدّد المنظومات الغذائية والتنمية البشرية (يتعلق الأمر بالجفاف المتكرّر وتلوّث الموارد المائيّة والفيضانات والكوارث الطبيعيّة،...).

كما أنه يتعيّن حماية وتثمين الموارد والنظم الإيكولوجية ذات القيمة العليا، ولا سيّما في المناطق القرويّة الأكثر هشاشة. علاوة على أنّ وضْع منظومة تضامنية ومبتكرة للموازنة الوطنية والدولية بين منطقة الحماية ومنطقة الاستغلال من شأنه أن يساهم إلى حد كبير في تعزيز التعاون بين الساكنة على الصعيدين الترابي والمحلي.

علاوة على ذلك، فإنّ المبادرة من أجل تكييف الفلاحة الأفريقية «(AAA triple)» والصناديق الدوليّة للبيئة والمناخ، هما فرصتان يتعيّن استغلالهما من أجل الحدّ من هشاشة الفلاحة التضامنيّة أمام التغيرات المناخيّة.

على صعيد آخر، يتطلّب المجتمع المدنيّ وشبكات الجمعيات النشيطة في مجالات حماية البيئة في العالم القرويّ تعزيز دورها ودعم المبادرات المتعلقة بتأطير وتحسيس المواطنات والمواطنين في العالم القرويّ بتحديات التغيرات المناخية، والمشاركة في إعداد وتنفيذ وتتبّع وتقييم السياسات العموميّة الخاصّة بتدبير الموارد الطبيعية على المستوى الجهوي والمحلي.

## تنمية العالم القروي تتطلب تعزيزا للحكامة المجالية

يظلّ البُعْد الجهويّ قليلَ الاهتمام بالتخطيط المجاليّ الاستراتيجيّ والفعليّ الذي يشتمل على مخطط جهوي للتنمية القروية، يرتكز على مقاربة تشاركيّة فعليّة لمختلف الفاعلين. ينبغي أنْ يحتلّ العالم القرويّ إذن مكانة متميزة في جهة الغد.

فمن المؤكد أنّ بلادنا بذلت مجهودات كبيرة من أجل تنمية العالم القروي، وذلك عبر عدد من البرامج والمشاريع المندمجة المتعلّقة بتنمية العالم القرويّ، لكن، هذا المجهود تعوزه رؤية موحّدة تستجيب للانتظارات الحقيقيّة للساكنة القرويّة. إن تحليل مختلف البرامج والاستراتيجيات يدلّ اليوم على أن بلادنا لا تتوفّر على سياسة عموميّة حقيقيّة مندمجة خاصّة بتنمية العالم القرويّ، تم إعدادها بمشاركة مختلف الفاعلين المعنيين، وتسعى إلى تحقيق مزيد من التجانس بين مختلف التدخلات. ذلك أنّ القضايا المتعلقة بالتنمية القرويّة تمّ تدبيرها، خلال سنوات، بكيفيّة متفرّقة بين العديد من القطاعات الوزاريّة، كلّ قطاع حسب مهامّه وأولوياته ومخطط تمويله. وفي سنة 2013، تمّ إحداث اللجنة الدائمة المشتركة بين الوزارات

لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، تضمّ 17 قطاعا وزاريا برئاسة رئيس الحكومة، من أجل العمل على تتبّع مختلف العمليات المتعلّقة بتنمية المجال القروي والمناطق الجَبَليّة. وعليه، فإنّ تنمية العالم القروي تتطلب وضع إطار تشريعيّ خاصّ، يحدّد الأهداف والتوجّهات الكبرى المتعلقة بتنمية العالم القرويّ، في أفق إعداد مدونة للعالم القروي. في هذا الإطار، لا بدّ من إعداد رؤية وطنية لتنمية العالم القروي، تُترجَم إلى مخططات جهوية لتنمية العالم القروي ويتمّ إدراجها ضمن مخططات التنمية الجهويّة. علاوة على أنّه في إطار التنظيم الترابي الجديد، وطبقا لأحكام القوانين التنظيميّة[9] المتعلقة بالجهة والعمالة والإقليم والجماعة، فإنّ تنمية العالم القرويّ تتطلب مُلاءمة حكامته بحسب الخصوصيّات والتحوّلات السوسيو - اقتصادية والثقافيّة والجغرافيّة للمناطق القروية.

## موارد مخصصة لتمويل برامج التنمية القروية تتطلب اندماجا أكبر على الصعيدين الجهوي والمحلي

رغم الموارد الهامة العموميّة المخصصة للعالم القروي. إلا أنّ أثرها على الساكنة القرويّة يبقى ضعيفًا، وبالتالي لم تنجح في التقليص من الفوارق الاجتماعية والمجاليّة، ولا في الاستجابة الفعّالة للمتطلبات التي تعبّر عنها الساكنة القرويّة. ينبغي أن يكون المواطن القرويّ في قلب الاعتمادات المالية من أجل تحسين دخله وتنويع موارده المالية. كما يتعيّن تفعيل البرنامج الجديد للحدّ من الفوارق المجالية والاجتماعيّة بالعالم القروي والمناطق الجبلية، وذلك من خلال ضمان الإنصاف في توزيع الاعتمادات المالية، والفعالية في تنفيذ القرارات.

وفي مجال ولوج الساكنة إلى تمويل مشاريعها، ورغم التنوّع الذي تعرفه المنتجات الموجَّهة لتمويل المشاريع الصغيرة في الوسَط القرويّ، فإنّ هناك العديد من التحديات التي لا تزال مطروحة، ولا سيّما ما يتعلّق بضعف ثقافة ريادة الأعمال في الوسط القرويّ، وضعف المواكَبَة الشّمولية غير المالية لحاملي المشاريع، والصّعوبات المتعلقة بالحصول على وثائق قانونية تحدد علاقة المستفيد بالأرض، إلخ.

وهكذا، فإنّ تحسين ولوج الساكنة القروية إلى القروض الصّغيرة يرتبطُ بوضع برنامج للتكوين الأساسي، ووضع آلية للمواكبة غير المالية الملائمة للمقاولات الفلاحية والقرويّة المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدّا.

كما يتعيّن على المسؤولين المحليين إعداد بنوك مشاريع ذات طابع اجتماعي قابلة للتمويل من طرف المستثمرين والممولّين (المحليين والوطنيين والدوليين) الذين يهتمون بالعالم القرويّ، وذلك باتخاذ تدابير تحفيزيّة في هذا الشّأن. وأخيرًا، فإنّ من شأن البحث عن وسائل تمويل بديلة لفائدة العالم القَرويّ أنْ يُساهم في تنويع مصادر تمويل المشاريع التي تقدمها الساكنة القروية.

## بناءً على ما سبق، يستنتج المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ما يلي:

في ختام هذا التحليل، يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن التحولات والتغيرات السوسيو-اقتصادية والثقافية والديموغرافية والديمقراطية الجديدة التي عرفتها البادية المغربية خلال السنوات الأخيرة تتطلب تغيير الباراديغم والمقاربات المتعلقة بالتنمية لكيْ تتركّز على العنصر البشري حتى لا يكون هناك خلط بين ما هو قرويّ وما هو فلاحيّ، وعدم اعتبار البنيات التحتية ومختلف الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بمثابة غايات في حدّ ذاتها، بقدر ما ينبغي اعتبارها وسائل يُعدّ قياسُ أثرها على الساكنة العالم القروي والعنصر البشري وتنمية العالم القروي، هو المؤشر الوحيد لنجاح البرامج والمشاريع المعتَمَدَة.

9 - القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات، والقانون 14-112 المتعلق بالعمالات والأقاليم، والقانون 14-113 المتعلق بالجماعات.

وإضافة إلى المشاريع ذات الطابع التقنيّ، فإنّ الدراسات السوسيولوجيّة والأنثروبولوجية الحديثة المتعلقة بدينامية البنية الاجتماعيّة لكل مجال ترابيّ، تكتسي أهمية قصوى من أجل تحسين ظروف عيْش الساكنة القرويّة، وتحليل قيمها الأساسية وتراثها الثقافي ( الأواصر، أشكال التعاون، النوع...) الذي يتعيّن الحفاظ عليه أو تطويره عن طريق وضع وتنفيذ برامج جديدة للابتكارات الاجتماعيّة تكون ملائمة لخصوصيات العالم القروي.

ويتعيّن أن تستند تنمية العالم القروي إلى مقاربات مجدِّدَة وتشاركيّة لمختلف الفاعلين المعنيين، تهدف إلى تحسين جودة تدبير الخدمات العموميّة، وذلك من خلال تعزيز تنسيق وإدماج العمليات والمشاريع المتعلّقة بتنمية المواطن الذي يعيش في الوسط القرويّ، وتفعيل مبادئ الحكامة المسؤولة المرتبطة بالمحاسبة. كما يتعيّن إجراء تقييم منتظم للأثر الفعليّ لجميع الوسائل التي تعبّئها الدولة ومختلف الفاعلين في إطار سياسات عمومية قطاعية (الصحة والتعليم والفلاحة والبرامج المتعلقة بالبنيات التحتية الأساسية والسياحة القرويّة والصناعة التقليدية)، مع القيام في الوقت نفسه بتقييم مستوى تجانس واندماج هذه السياسات، وإشراك قدر الإمكان مراكز البحث الجامعي على المستوى الجهوي.

ففي هذا السياق، ومن أجل ترصيدِ المكتسبات والتزامات الدولة والأوراش المفتوحة، ولا سيما ورْش الجهوية المتقدمة وبرامج ومخططات تنميةَ العالم القروي، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي توصيات ذات طابع استراتيجي وعرضاني وتوصيات إجرائيّة:

## يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي توصيات حسب محورين أساسيين:

### توصيات ذات طابع استراتيجي وعرضاني

1. اعتماد قانون- إطار يتعلق بتنمية العالم القروي، في أفق إعداد مدونة للعالم القروي.
2. الإعداد التشاركيّ لرؤية وطنية للتنمية العالم القروي، تتضمن المكوّن البشري والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي في أفق 2030 ثمّ 2050، وتطوير وسائل الاتصال لفائدة جميع الفاعلين والساكنة المعنية، قصْدَ تملّكِ مضمون هذه الرؤية التي ينبغي أن توجّه مختلف التدخلات الرامية إلى تطوير الجهة والإقليم والجماعة القرويّة؛
3. إعادة هيكلة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوزارات لتنمية المجال القرويّ والمناطق الجبلية بتعزيز صلاحياتها، وتمكينها من الكفاءات البشرية الضروريّة، وملاءمة تركيبتها، ولا سيّما قصد السماح لرؤساء الجهات الإثني عشر بالمشاركة بصفة استشارية في هذا الشأن، فإنّ المجلس يوصي بما يلي:

- التشاور مع كلّ جهة على حدة من أجل تحديد المؤهلات الأساسية التي تشكّل هوية كلّ جهة من الجهات وإمكاناتها الإنتاجيّة؛ وكذا إعداد مخطط جهوي للتنمية القرويّة مندمج في برنامج التنمية الجهويّة ، ويندرج في إطار استراتيجية وطنية يؤطّرها القانون الإطار المقترَح؛
- إنشاء عقود – برامج بين الدولة والجهة لتمويل وتنفيذ مخططات جهويّة للتنمية القروية، وذلك من خلال تعبئة ميزانيات صندوق التنمية القرويّة، وصندوق التأهيل الاجتماعي، وصندوق التضامن بين الجهات بكيفيّة تكاملية وشفافة.
- إحداث لجان جهوية للتتبّع على مستوى كل جهة، وذلك من أجل تنسيق وإدماج التدخلات القطاعية،مع تعزيز الحكامة اللامركزية في وضْع وتنفيذ اسْتراتيجيات وبرامج التنمية القروية.

4. العمل على تنظيم مناظرة وطنية خاصّة بالعالم القروي، تشارك فيها مختلف الأطراف المعنية (القطاعات الوزارية، المنتخبون المحليون، البرلمانيون، شخصيات من الوسط الاقتصادي أو الجمعويّ أو الجامعي، على سبيل المثال) قصد مناقشة الرؤية وإغنائها واقتراح برنامج عمل محدد ومشترك بين الدولة والجماعات الترابية ( الجهة، الإقليم، الجماعة القروية).

5. الحرْص على إدماج نظم المعلومات وتقييم البرامج وديناميّة تنمية العالم القروي، في إطار هيئة جهويّة خاصّة.

6. إعادة النّظر في طرق تعيين وتدبير وتحفيز الموارد البشرية لمختلف القطاعات الوزارية والقطاع الخاص، وذلك باعتماد طرق ومقاربات أكثر ابتكارًا وملاءمة للوسط القروي من شأنها تحسين جودة ونتائج الخدمات المقدَّمَة؛

7. العمل على تنفيذ الآليات المتعلقة بإدماج السياسات الوطنية والمجاليّة، والاستعمال الأمثل للوسائل اللازمة لتنمية العالم القرويّ:

- التسريع بإصدار ميثاق اللاتمركز، وإعطاء الأولوية لإحداث اللجنة الوطنية لقيادة الجهوية المتقدمة التي أوصى به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- وضع آليات للتخطيط وإدماج مختلف وسائل الدولة والجهات والجماعات القروية، بالاعتماد المبتكر للاختيارات الاستراتيجية الكبرى التي توجّه التدخلات والميزانيات على المدى القصير والمتوسط والطويل، خلال مرحلة إعداد برامج التنمية القروية، مثل مخطط تنمية العمالات والأقاليم ومخطط العمل الجماعي، تبعًا لديناميّة وحركيّة الساكنة.

8. القيام بإصلاح عميق ومتضافر للقوانين التشريعية المتعلقة بالعقار، والتفكير في مواجهة التحديات المتزايدة وخاصّة ما يتعلق بتقسيم وتفتيت الأراضيّ الفلاحيّة، والتزايد العمراني القويّ والتحوّلات الديموغرافية والاجتماعية:

- إعداد مخطط خماسي استعجاليّ للتسجيل المجاني لفائدة جميع صغار الفلاحين؛
- حثّ القطاعات المعنية (وزارة العدل، وزارة الداخلية، المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، المحافظة العقارية، الخ) على تسريع معالجة الملفات وتفعيل الأحكام المتعلقة بالعقار.

9. إعداد وتنفيذ مخطط لتهيئة المراكز القرويّة على صعيد كلّ جهة وفي أقرب الآجال، تبعًا لحجمها ولعدد ساكنتها المحيطة بها، وتبعًا لقربها من المدن، وذلك لتمكينها من:

- لعب دورها كاملا باعتبارها فضاءات للعيْش الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وفضاءات لخلق الثروات وتوفير فرص الشغل؛
- توفّير شروط أفضل للاستقبال ولحياة الساكنة القروية التي ستختار باطراد الحركيّة المجاليّة حسب توقعات المندوبية السامية للتخطيط، وذلك بالحرص على:
- تطوير القرى الصغيرة والمراكز القروية في المناطق النائية، بتمكينها، بحسب حجمها، من البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الأساسية التي من شأنها خلق ظروف عيْش لائقة قادرة على تشجيع الساكنة القروية للانخراط في أنشطة غير فلاحيّة؛

- تطوير مراكز المجال القروي القريب من المدن (الضواحي) عن طريق إدماجها في تهيئة المدينة، وربطها بالمدن بكيفيّة قوية ولائقة (طرامواي أو قطار)، فضلا عن تأهيلها اقتصاديًّا: من الناحية الرياضية أو السياحية أو الصناعية أو غيْرها، حتى تلعب دورها في استقبال المهاجرين القرويين، الذي يجب مواكبتهم وتكوينهم، وتجنيب المدن التعرّض للضغط المتنامي والعشوائي للهجرة؛
- الإسراع في تأهيل المراكز القرويّة التي أُنشِئت في غياب مخطط للتهيئة، وذلك من أجل تحسين إطار عيْش الساكنة، وخاصّة على مستوى التطهير السائل وإنشاء محطات للمعالجة.

10. إعداد سياسة حقيقية للسكن القروي. وفي هذا الصدد، يوصي المجلس:

- بإعداد برامج جماعيّة لإعادة تأهيل السكن القرويّ، وتحسين واستكمال البناء العشوائي، والمساكن غير المكتملة في المراكز القرويّة؛
- بتعزيز السكن القرويّ الملائم لخصوصيات القرى المغربيّة، وتجنب تشويه المجالات الطبيعية، لا سيما في المناطق الجبلية؛

11. تسريع وتعزيز استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال باعتبارها وسيلة أساسية من وسائل تطوير العالم القروي بأقلّ كلفة، وذلك عن طريق استثمار الربط الهاتفي والرقمي الحالي في العالم القرويّ، من خلال:

- التوسيع المتزايد للشبكة الرقمية من أجل تغطية جميع المجالات الترابية بوسائل الاتصال؛
- إنشاء مواقع إلكترونية جهوية مخَيَّئَة ومتاحة، تقدّم خدمات مختلفة للقرْب بواسطة الحكامة الإلكترونيّة إلى الساكنة القرويّة والفاعلين المحليين، وتمكينهم من الولوج إلى المعلومة؛
- تطوير برامج تتعلق بالبحث التطبيقيّ والتكوين والمصاحبة، تكون ملائمة للوسط القروي، من خلال إشراك مختلف المدارس والمعاهد والجمعيات والجامعات؛
- تحفيز المؤسسات والهيئات التابعة للدولة، على الصعيدَيْن الجهوي والجماعي، على تطوير محتويات وأدوات ووسائط الاتصال ومناهج تتعلق بإدماج التكنولوجيات الحديثة في كافة المجالات (الفلاحة، الصحة، التشغيل، السياحة القروية، الحكامة المحلّية...) بهدف ضمان خدمات عن طريق التعلم عنْ بُعْد والتطبيب عن بعد، ... لفائدة الساكنة القروية.

12. تحقيق فعليّة المقاربة الإدماجيّة للمساواة بين المرأة الرجل في سياسة التنمية القرويّة، ووضع تدابير إيجابية لتمكين المرأة القرويّة، من أجل تجاوز الحواجز البنيويّة والثقافية، والقضاء على الممارسات التمييزية (التفاوتات، وضعيّة النساء داخل الأسرة والمجتمع، المشاركة في اتخاذ القرار، الحق في الولوج إلى الملْكية والولوج إلى الأراضي- السلاليات، الزواج المبكر للفتيات القرويات، التشغيل المنزلي للأطفال، استغلال النساء العاملات، ظروف النقل).

## توصيات ذات طابع إجرائيّ

### ضمان ولوج أفضل للساكنة القروية إلى الخدمات الاجتماعية وإلى البنيات التحتية

13. تعزيز الشبكة الطرقيّة في التجمّعات القرويّة، وخاصة في المناطق النائية، وتجويد موارد وجهود المتدخلين. ولهذه الغاية، يوصي المجلس بما يلي:

- إعداد رؤية متوسطة وطويلة المدى حول الجهة، وكذا دراسات توقّعية وديناميات تتعلق بالساكنة القروية، تتجسد في شكل مخططات جهوية ومحلية للربط بين المناطق التي تقطن فيها الساكنة أو المخطط لها، والأخذ في الاعتبار مختلف أنواع الطرق والمسالك (المصنفة وغير المصنفة والمسالك القرويّة) الموجودة أو المزمَع إنجازها؛
- وضع آلية تضمن في الوقت نفسِه إنشاء هذه الطرق، ولا سيما صيانتها، من خلال تحديد وتوضيح مسؤولية تدبير الطرق غيرِ المصنفة (الصيانة والمراقبة، علامات التشوير، الأشغال...) باحترام المعايير المعمول بها؛
- الأخذ في الاعتبار وسائل النقل الملائمة التي ينبغي تعزيزها لكلّ حالة على حدة.

14. تعزيز العمليات المتعلقة بمحددات الصحة (الولوج إلى الماء الشروب، التطهير السائل وتصفية المياه، التربية الصحية والتربية الشاملة، الولوجيّة، الخ) من خلال استهداف المناطق الأكثر خصاصا والساكنة الفقيرة أو الهشّة في المقام الأوّل؛

15. تفعيل المادة 16 من القانون-الإطار09-34 المتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات من أجل تحسين تغطية سائر المناطق القروية بالموارد البشرية، فضلًا عنْ إعادة النظر في المرسوم التطبيقي562-14-2 المتعلق بالخريطة الصحية الذي صادق عليه مجلس الحكومة بتاريخ 5 نونبر 2014 لإدماج القطاع الخاص؛

16. تنويع أساليب عمل منظومة التربية والتّكوين (المناهج الدراسية، تدبير الزمن المدرسيّ والفضاء...)، من خلال البحث عن طرق ومقاربات أخرى أكثر ابتكارا وملاءمة للوسط القرويّ، تكون كفيلة بتحسين النتائج، وجودة التعليم، ونسبة مواصلة التمدرس، وتجويد الوسائل والجهود؛

17. توسيع برنامج «تيسير» قصد إدماج التعليم الثانوي التأهيلي وتطويره من أجل محاربة الهدر المدرسي في الوسط القرويّ؛

18. تحسين مكانة وجاذبيّة المدرسة في الوسط القروي، وتسريع وتيرة تعميم المدارس الجماعتية، مع إجراء تقييم موضوعي لهذه التجربة على مستوى كلّ مجال ترابيّ لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، بهدف تحسين التملّك من طرف مختلف الفاعلين المحلّيين، عن طريق الاهتمام أكثر بجودة التربية والتعليم والخدمات الاجتماعية (النظافة، الداخليات، المطاعم المدرسية، ...)؛

19. تحسين برامج كهربة وتزويد العالم القروي بالماء الشروب. وفي هذا الشأن يوصي المجلس:

- بالربط الإجباري بالماء الشروب والتطهير السائل والصلب، وإحداث محطات صغيرة وكبيرة ملائمة لمعالجة المياه، حتى لا يتحوّل كلّ مشروع للتزويد بالماء الشروب إلى مشروع للتلويث، مع كلّ ما يترتب عليه من آثار سلبية على صحة الساكنة وعلى النُّظُم الإيكولوجية؛
- بالرفع من نسبة الربط المنزلي بشبكة الماء والكهرباء الموجودة في الوسط القرويّ، ولا سيّما لفائدة الساكنة الأكثر هشاشة؛
- بتوسيع شبكة الكهربة باستعمالِ حلول مجدِّدَة من خلال إعطاء الأولوية لاستخدام الطاقة المتجددة من خلال إقامة ألواحٍ شمسية ذات جودة، قابلة للاستعمال المتعدّد.

20. ربط الكهربة بتطوير الأنشطة الاقتصاديّة، مع النهوض بالمشاريع الاقتصادية الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة ودعمها في المناطق التي تمّ تزويدها بالكهرباء، من أجل ربط الكهربة القروية بتنمية الجماعات القروية؛

21. إعادة تأهيل القيام بتهيئة وتدبير الأسواق الأسبوعيّة بصفتها فضاءات للعيْش وعقد اللقاءات وممارسة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لفائدة الساكنة القروية.

### تعزيز دينامية الاقتصاد القروي

22. وضع آليات ملائمة لكل نوع من أنواع الإنتاج بهدف التحكّم في قنوات الإمداد (الأسمدة، المواد الكيماوية، مبيدات الحشرات،...) وتعزيز تسويق المنتجات؛

23. وضْع تدابير تحفيزية كفيلة بتشجيع إنشاء وحدات لتثمين المنتجات الفلاحيّة في الوسط القروي. وفي هذا الصدد يوصي المجلس:

- بتشجيع التفاعل بين الفاعلين في مجال الفلاحة، وفي الصناعة الغذائية ، والمصالح الإدارية، وذلك من أجل دعم الإنتاج وتشجيع تسويق هذه المنتجات وتثمينها؛
- تعزيز التجانس والاندماج بين مختلف التدخلات، وتوضيح أدوار ومسؤوليات سائر المتدخلين في مجالِ صناعة تحويل المنتجات الفلاحيّة بهدف إعطاء دينامية جديدة لتنمية النسيج الصناعيِ الفلاحي في الوسط القروي؛
- تفعيل تنفيذ العَقد-البرنامج المتعلق بسلاسل الصناعات الغذائية، وذلكَ من أجل إدماج فعلي للبداية الفلاحية والنهاية الصناعية، وتثمين أفضل للمنتجات الفلاحية للاستفادة الكاملة من ديناميات مخطط المغرب الأخضر الذي مكّن من تحقيق نموّ في إنتاج أغلب السلاسل.

24. دعم وتعزيز تطوير وتنظيم الفلاحة البيولوجيّة ومختلف المنتجات المحلية للفلاحة العائلية والتضامنيّة؛

25. تسريع تنفيذ استراتيجية تنمية المجال القروي والمناطق الجبليّة المُعتمَدة في يوليوز 2015؛

26. تشجيع وإدماج العمليات المتعلقة بتنمية السياحة القروية المحلية من خلال:

- إنجاز دراسات جهوية تروم تقييم الرأسمال المادي وغير المادي لكل جهة ومنطقة، وتقييم المؤهلات السياحية لكل منطقة على حدة، بهدف إعداد رؤية وبرنامج على المدى القصير والمتوسط والطويل حول السياحة القروية بتنسيق مع جميع الفاعلين المعنيين؛
- وضع وتنفيذ مخطط جهوي مندمج للسياحة القروية لتثمينِ وتحقيق جاذبية للمؤهلات والثروات التي تزخر بها المناطق والجماعات القروية، وذلك عن طَريق تشجيع «علامة المنطقة و/ أو الجماعة» لجذب مزيدٍ من السياح؛
- تطوير في كل جهة، برنامج مستدام لإنجاح وحدات أو وحدات صغرى: مآوي، بيوت، دور ضيافة...، مع إرساء سلسلة التثمين بأكملها (النقل والربط والتنشيط السياحي الملائم للوسط القروي والتسويق،...)، وجميع البرامج ذات الصلة المتعلقة بتكوين ومصاحبة الفاعلين، وإلا ظلّت المشاريع الصغرى المعزولة والتجارب النموذجية عرضة للفشل.

27. إعداد مخطط للتنمية الجهوية لأنشطة الصناعة التقليدية في شكل برنامج على الصعيد المحلّي تتوخّى بالخصوص خلق وتجهيز دار الصانع التقليدي في الجماعات القروية التي تزخر بإمكانات كبيرة على مستوى الصناعة التقليدية؛

28. تطوير أنشطة غير فلاحيّة في الوسط القروي، ولا سيما الخدمات ذات الصلة بالفلاحة وبالاستعمال التجاريّ والخدمات، وتشجيع إنشاء مقاولات صغيرة ومتوسطة قرويّة؛

29. تثمين إمكانات استغلال ثروات قطاع الصيد البحري، عن طريق تطوير وتنويع الأنشطة المرتبطة بالمنتجات البحرية (السياحة، زراعة الأعشاب البحرية، جمع الطحالب البحرية، تربية المحار، تربية الأسماك،...)، لفائدة صغار الصيادين والأشخاص الذين يعيشون في الوسط القروي.

30. تعزيز البحث العلمي في الميدان الفلاحي وعلم الاجتماع القروي؛

### حماية وتثمين الموارد الطبيعية

31. جعل البُعد البيئي من بين أولويات السياسة التنموية، وتنسيق الدراسات المتعلقة بأثر مختلف المشاريع على البيئة، وذلك ضماناً لتدبير عقلاني ومستدام واستباقيّ للموارد الطبيعيّة غير المستغلّة بما يكفي، والمعرَّضة لسوء التدبير في بعض الأحيان؛

32. تعزيز الوسائل الكفيلة بتثمين والمحافظة على الموارد والنظم الإيكولوجيّة ذات القيمة العالية في المناطق الأكثر هشاشة عن طريق إرساء منظومة تضامنيّة ومبتكِرة للأداء الوطني والدولي ما بين منطقة الحماية ومنطقة الاستغلال (أداء مقابل خدمات النظم الإيكولوجيّة على سبيل المثال)؛

33. استغلال الفرص التي تتيحها الصناديق الدوليّة للبيئة والمناخ (الصندوق الأخضر للمناخ، المبادرة من أجل تكييف الفلاحة الأفريقية، صُندوق التكيّف) من أجل دعم السّاكنة الهشّة في العالم القروي على مستوى التمويل وتعزيز القدرات ونقل التكنولوجيات؛

34. تعزيز ودعم دور مبادرات المجتمع المدني وشبكات الجمعيات النشيطة في مجالات حماية البيئة في العالم القرويّ، على صَعِيد:

- تأطير وتحسيس المواطنات والمواطنين في العالم القرويّ بتحديات التغيرات المناخية؛
- المشاركة في إعداد وتنفيذ وتتبّع وتقييم السياسات العموميّة الخاصّة بتدبير الموارد الطبيعية على المستوى الجهوي والمحلي، كما ينصّ على ذلك الدستور؛
- مصاحبة الساكنة القروية من أجل تطوير المشاريع المحليّة، وضمان تمويلها وتنفيذها؛

### تعزيز الأنشطة الثقافية والرياضية في الوسط القروي

35. خلق على صعيد كل جهة وكل مركز قروي مواقع وأمكنة عيش ثقافية ورياضية (دور الشباب، أنشطة ومسابقات رياضية، كشفية قروية، مخيمات صيفيّة،...) بالموازاة مع مخطط جهوي وجماعيّ للتنمية والترميم من أجل سدّ القصور الكبير في هذا النوع من المرافق في الوسط القروي من خلال:

- تشجيع انخراط ومواكبة المجتمع المدني من أجل المساهمة في إعداد وخلق وتدبير المرافق الثقافية في المناطق القروية؛
- الحرْص على أنْ تستهدفَ البنيات التحتية والمرافق الثقافية والرياضية النساء ومختلف فئات الساكنة القرويّة: الشباب والأشخاص المسنين والأشخاص في وضعيّة إعاقة؛

36. تعزيز وتطوير التظاهرات الثقافية والرياضية (المهرجانات والفنون الشعبية المميّزة لكل جهة ولكل منطقة) من أجل تقوية الأنشطة الترفيهيّة وتعزيز التنمية الاقتصادية للمراكز القروية؛

### ضمان مواكبة القرب للفاعلين المحليين والساكنة القروية وتعزيز قدراتهم

37. تسريع تنفيذ المقاربات والآليات المتعلقة بالديمقراطية التشاركيّة من أجل تحسين التشاور مع الساكنة، وضمان تملكهم الفعليّ لأيّ مشروع أو برنامج من شأنه النهوض بالعالم القروي. ولهذه الغاية، يقترح المجلس:

- إشراك الجامعيين والباحثين، مع مختلف الفاعلين من المجتمع المدني، في عمليات التحسيس وتعزيز القدرات والتتبّع والتقييم وإصدار تقارير منتظمة من طرف باقي الفاعلين؛
- توضيح الأدوار، وهدف التشاور والحوار والتقاسم في إطار منتديات جهوية ومحلية؛
- تطوير عمليات فعالة لمصاحبة الساكنة يقوم بها فاعلون في مجال التنمية أو فاعلون اجتماعيون أو فاعلون جمعويون جهويون أو محليون، يتوفرون على التكوين الملائم والتحفيز ويخضعون للتقييم ؛

38. تقوية نسبة وجودة تأطير الفلاحين، وضمان مصاحبة القرب بالعمل على تحسين جودة الاستشارة الفلاحية وتنويع برامج التكوين والتحسيس والتجارب بحسب الخصائص التي تميّز المناطق القروية وقدرات الفلاحين أنفسهم، مع إنجاز تقييم منتظم لأنشطة المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية بالتركيز على أثرها؛

39. تعزيز ريادة الأعمال في العالم القروي، ولا سيما المقاولات الصغيرة والمتوسطة، ولتحقيق ذلك يُوصي المجلس ب:

- إعداد وتنفيذ برامج في التكوين الأساس أو المستمر تتلاءم مع المقاولة القرويّة والفلاحية الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما البرامج المتعلقة بثقافة ريادة الأعمال والتربية المالية لحاملي المشاريع؛
- إرساء آلية للمساعدة التقنيّة غير المالية للمقاولة القروية والفلاحية الصغيرة والمتوسطة، من خلال تعبئة الخبرة الخاصة؛
- دعم الاستغلاليات الفلاحية الصغيرة في جهودها الرامية إلى تأسيس جمعيات وتعاونيات مستدامة من أجل المساهمة في تعزيز الاقتصاد الاجتماعيّ والتضامنيّ.

40. تطوير وتنويع برامج ومشاريع جهوية تتعلّق بمحو الأمية لفائدة الساكنة القرويّة ؛

## تعزيز تمويل العمليات المتعلقة بالتنمية القروية وتوجيهها نحو رفاه المواطن في العالم القروي

41. جعل المواطنة والمواطن في العالم القرويّ في صلب الميزانيات منْ أجْل تحسين دخْل المواطنين في العالم القرويّ وتنويع مواردهم المالية؛

42. تشجيع الاستثمارات الخاصة والمالية ( استثمارات محلية ووطنية ودولية) على الاهتمام بالعالم القرويّ بوضع إجراءات تحفيزيّة في القطاعات ذات القيمة المضافة، وإشراك الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

43. البحث عن مختلف الوسائل للتمويلات البديلة لفائدة العالم القروي؛

44. تشجيع المسؤولين المحليين على إعداد أبناك مشاريع ذات طابع اجتماعيّ يمولها المستثمرون الذين يستفيدون من الإجراءات التحفيزيّة؛

45. تفعيل تنفيذ «البرنامج الجديد للحدّ من الفوارق المجاليّة والاجتماعية للعالم القروي والمناطق الجبلية»، من خلال الإنصاف في توزيع الدعم المالي والنجاعة في تنفيذ القرارات.

# مقدّمة

وعْيًا منه بالرهانات السوسيو- اقتصادية التي يمثلها العالم القرويّ في المغرب، والصعوبات التي يواجهها، آثر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أنْ يتناول، في إطار إحالة ذاتية، بالدراسة والتحليل مجمل التحدّيات التي يتعيّن رفعُها من أجل تحسين تنمية العالم القروي، والوقوف على آفاق تطوّره.

وقد تحكّمت مجموعة من الاعتبارات في اختيار هذا الموضوع، ولا سيّما منها ضعف مستوى التنمية البشرية للسّاكنة القروية، واستمرار الفوارق السوسيو- اقتصادية، والتهْميش والفقر المتزايد الذي تُعاني من حدّته السّاكنة الأكثر هشاشة في البوادي المغربيّة. ومن جهة أخرى فإنّ العالم القرويّ يزخر بالعديد من الإمكانات البشريّة، كما ينطوي على مخزون من الثروات التي ينبغي تعبئتها من أجل خدمة التنمية المستدامة لبلدنا.

وبالفعل، تشير المعطياتُ والأرقام المتوفّرة إلى أنّه رغم الجهود المبذولة منْ طرف مختلف الفاعلين المتدخّلين، فإنّ وضعيّة العالم القرويّ تظلّ جدّ مقلقة، ولا سيّما في مجال الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والهجرة القروية والانتقال الديمغرافي والتحوّلات التي تعرفها أنماط العيْش، وخلق فرص الشغل في الوسَط القرويّ، والضّغط على الأرَاضي ذات الإنتاجيّة الفلاحيّة الكبيرة بسبب الانتشار العمراني المتزايد وتوسّع المدن والأمن الغذائي والأمن الاقتصاديّ للأشخاص.

وقد تسائل مختلف هذه الإشكاليات، لما تكتسيه من أهمّيّة، فعالية ونجاعة السياسات العموميّة المتبَعة إلى حدود اليوم، وكذا الحكامة الجيّدة والتقائيّة وتجانُس المخططات والبرامج، والرؤية الاستراتيجية المشتركة المتعلقة بتنمية العالم القرويّ.

لذلك، يرومُ هذا العمل تحليل مختلف جوانب هذه الإشكاليات، وتقديم عناصر الإجابة على التساؤلات المطروحة، وذلك بهدف حثّ السلطات العموميّة على إعداد رؤية جديدة خاصّة لتنمية العالم القرويّ، بالتشاور مع جميع الفاعلين المعنيين والمشاركة الفعليّة للسّاكنة القرويّة، تنصبّ أكثر على البعد الإنساني، وليس فقط على التجهيزات والبنيات التحتية الأساسية.

# الإطار المرجعيّ

لقد تمكّنت بلادنا من تحقيق تقدم كبير على الصّعيد الدّستوري منْ أجل تمكين المواطنات والمواطنين من الولوج إلى الحقوق الأساسية. ومن ثمّ، فقد أعاد إصْلاح الدستور في يوليوز 2011 التأكيد على الخيار الثابت للمغرب لبناء دولة قانون ديمقراطية وحديثة، فضلا عن التزامه بالانخراط في المبادئ والحقوق والواجبات التي تنصّ عليها المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان المُعترَف بها على الصعيد الكونيّ.

هكذا، وبالنظر إلى الفوارق الاجتماعية بين الوسط الحضري والوسط القرويّ، واستمرار مؤشرات الفقر، فإنّه يتعيّن على السّلطات العموميّة والجماعات المحلية وباقي الفاعلين الآخرين، بذْل المزيد من الجهود لضمان الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي التزم بها المغرب.

## 1 - اتفاقيات دوليّة تحمي حقوق الإنسان الأساسيّة الاقتصادية والاجتماعيّة والبيئيّة

في هذا الصدد، تدعو العديد من الاتفاقيات الدولية إلى حماية الحقوق الأساسية للإنسان، أبرزها:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 دجنبر1966؛

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 199\47، بتاريخ 22 دجنبر 1992، الذي اعتبر التنمية البشرية والاجتماعيّة المستدامة بمثابة هدف متوخّى من كلّ نشاط تنمويّ، سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الوطنيّ والمحليّ، وقرارات لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وخاصّة قراره رقم 128/41 الصادر بتاريخ 4 دجنبر 1986 بشأن الإعلان المتعلق بالحق في التنمية؛

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و / أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا (11994) التي تنصّ على: (أ) أنّ تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية، والقضاء على الفقر، يشكّلان أولويات بالنسبة للبلدان النامية المتضررة، ولا سيما في أفريقيا، وهما ضروريّان لتحقيق أهداف الاستدامة و (ب) التصحر والجفاف يؤثران سلبا على التنمية المستدامة، وذلكَ نظرًا للارتباط القائم بين هذه الظواهر والمشاكل الاجتماعية الهامة مثل الفقر والوضعيّة السيئة التي تعرفها الصحّة والتغذية، وانعدام الأمن الغذائي، فضلا عن المشاكل الناجمة عن الهجرة، ونزوح الساكنة والديناميّة الدّيمغرافيّة.

- يظلّ تأثير التغيرات المناخيّة على التنمية القرويّة أحد الانشغالات الأساسيّة التي ينبغي أنْ يواجهها الفاعلون المعنيّون خلالَ السنوات القادمة. وبالفعل، فإنّ التغيرات المناخيّة تهدد النُّظُم الغذائية والتنمية البشرية بسبب ظواهر الجفاف والفيضانات والحرارة المفرطة:

  - اتفاق باريس (نونبر 2015) بشأن التغيرات المناخيّة (الاتفاقية- الإطار للأمم المتحدة) عن طريق مساعدة البلدان في تنفيذ عمليات تندرج ضمن الأجندة المناخيّة العامة؛

  - مؤتمر الأطراف للمناخ الكوب 22 (نونبر 2016): الذي سيواصل ما بدأه الكوب 21، وخلاله سيتحقّق تقدم كبير. وبالتالي فإنّ رهان الكوب 22 هو الانتقال إلى الفعل من خلال تطبيق مختلف المحاور التي يتضمّنها اتفاق باريس، ولا سيّما المحاور المتعلقة بالتكيّف والشفافية ونقل التكنولوجيات والتخفيف من الأضرار وتعزيز القدرات.

### 2 - أحكام دستورية تضْمن الحقوق الأساسية للجميع

ينصّ دستور 2011، في الفصل 31، على أنّه تعمل الدولة والمؤسّسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كلّ الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في: العلاج والعناية الصحية والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة، والحصول على تعليم عصري سهْل الولوج وذي جودة، والتنشئة على التشبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة، والتكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية، والسكن اللائق، والشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي، وولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق، والحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة، والتنمية المستدامة.

كما أنّ العديدَ من النصوص والقوانين المغربية قد عالجت وأخذت في الاعتبار مسألة التنمية القروية، ولا سيّما القانون الإطار رقم 12-99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، والقانون المتعلق بالساحل، والميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

## الأهداف ومنهجية العمل

تهدف هذه الإحالة الذاتية إلى تحقيق الأهداف الأساسيّة التالية:

1. تشخيص وضعيّة العالَم القرويّ؛
2. تقديم تحليل مستفيض لمختلف إشكاليات العالم القرويّ؛
3. اقتراح توصيات عمليّة كفيلة بتنمية قرويّة مستدامة.

تعتمد المقاربة المنهجية المتبعة لإعداد هذا التقرير على إجراء تحليل وافٍ للوضعيّة الراهنة التي تعرفها التنمية القرويّة، وإبراز العوامل التي تعوق تحسين الظروف المعيشيةً للساكنة التي تعيش في الوسط القرويّ، وذلك بهدف الكشف عن العناصر المفقودة في عملية تحقيق تجانس أفضل وإدماج للاستراتيجيات والبرامج في أهدافها ومرحلة تنفيذها، وكذا مختلف التحديات التي ينبغي رفعها من أجل النهوض بالتنمية المستدامة للعالم القرويّ.

من هذه الزاوية، وفضلا عن تجميع مختلف الوثائق المرجعية المتصلة بالموضوع، واستنادا إلى مقاربته التشاركيّة القائمة على التشاور الموسَّع، نظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جلسات للإنصات مع عدد من الوزارات والمؤسّسات العموميّة وممثلي النقابات والمنظمات المهنية والمجتمع المدني. كما أنصت المجلس لمجموعة من الفاعلين داخل المجلس وخارجه بهدف إثراء عمل اللجنة، وكذا المنظمات الدولية (منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية).

إضافة إلى ذلك، نظَّمَ المجلس ورشتيْ عمل مع هيئات تعمل في الميدان ومنظمات مهنية، علاوة على الهيئات التي تموّل المشاريع الصغيرة في الوسط القرويّ. كما نظّم المجلس زيارتين ميدانيتيْن، الأولى إلى جهة الشرق، والثانية إلى جهة بني ملال- خنيفرة (تم من خلالهما اللقاء مع الفاعلين الجهويين والمحليين من سلطات محلية ، منتخبون، وممثلين عن المجتمع المدني ، وممثلين عن القطاعات الحكومية المعنية بالجهتين).

# ١ • عناصر سياقية بارزة

## أ - النهوض بتنمية منصفة للعالم القروي

لقد سبق لجلالة الملك أنْ حدّد التوجّهات والأسس الاستراتيجية الكفيلة بضمان تنمية منصفة للعالَم القروي في عدّة مناسبات، ولا سيّما عند إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في ماي 2005، التي تشكّل منعطفا حاسما في مجال التنمية البشرية في بلادنا. كما أعطى جلالته في سنة 2007، بمناسبة افتتاح الدورة التشريعيّة الثامنة توجيهاته من أجل اعتماد سياسة فلاحية وطاقية ومائية جديدة، فضلا عن مخطط للتنمية الترابية والحضرية والقروية.

كما برزت أهمية الحكامة الترابية الجيدة ضمن التوجّهات الكبرى لجلالته، التي تضمّنها نصّ الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد في يوليوز 2012، قائلا: «لا سبيل الى رفع التحديات التي تواجه هذه الحكامة إلا بتحقيق تنمية بشرية عادلة ومنصفة، كفيلة بالتصدي للعجز الحاصل في المجال القروي، والخصاص الذي يعيق النمو في الوسط الحضري».

ونظرًا للصّعوبات التي ما فتئت تُطرح على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، والخصاص الذي يعرفه الوسَط القرويّ على صعيد البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية، ذكَّرَ جلالة الملك في خطاب 30 يوليوز 2015، بمناسبة عيد العرش، بتكليفه وزارة الداخلية بإنجاز دراسة ميدانية قصد تحديد حاجيات كلّ دوار وكل منطقة من البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسيّة، سواء في مجال التعليم والصحة، أو الماء والكهرباء والطرق القروية وغيرها. وقد شملت هذه الدراسة كل جهات المملكة، حيث تم تحديد أزيد من 29 ألف دوّار في 1272 جماعة تعاني من الخَصَاص.

وفي هذا الإطار، ومن أجل النهوض بتنمية منصفة، وضعت الحكومةَ مخطط عمل مندمج يقوم على الشراكة بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، قصد توفير وسائل تمويل المشاريع، وتحديد جددولة زَمَنيّة محدّدة لإنجازها.

وبالتالي، فإنّ هذه المشاريع المندرجة في إطار البرنامج الجديد للقضاء على الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي يمكن إدماجها في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مقاربته الجديدة، وإدراجها في إطار البرامج المقبلة للمجالس الجهوية والمحلية، لِمَا أصبحت تتوفر عليه من موارد هامة واختصاصات واسعة.

## ب - مكتسبات هامة لأهداف الألفية من أجل التنمية ينبغي أخذها في الاعتبار في إطار أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030

من المعلوم أن المغرب انخرط والتزم بأهداف الألفية من أجل التنمية في أفق سنة 2030 منذ إطلاقها. وقد ركّزت هذه الأهداف، منْ جملة ما ركزت عليه، على قضايا الفقر والصحة والتعليم وانعدام المساواة بين الرجل والمرأة والولوج إلى الماء الشروب والتطهير السائل في الوسط الحضري والوسط القروي. وقد كانت 2015 آخر سنة لتقديم النتائج المحققة للأهداف الثمانية التالية:

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
2. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛
3. تعزيز المساواة بين الجنسين؛
4. تخفيض معدل وفيات الأطفال؛
5. تحسين الصحة الإنجابية؛
6. مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/السيدا والملاريا وغيرهما من الأمراض؛
7. ضمان الاستدامة البيئية؛
8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وحسب المندوبية السامية للتخطيط، فإنّ المغرب يمكنه أن يفتخر لأنه كان في مستوى الوفاء بالتزاماته إزاء أهداف الألفية من أجل التنمية في أفق 2015. ذلك أنّ الأهداف الثمانية كلها تقريبا قد تحققت أو هيَ في طور التحقق. وبالفعل، فإنّ التعليم الابتدائي تعمّم عمليّا على مستوى التراب الوطني، مع الصّعوبات التي يعرفها تعميم التعليم الأوّلي، وخاصّة في الوسط القرويّ. كما أنّ معدّل وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة قد تراجع بنسبة 60 في المائة خلال السنوات العشرين الماضية، حيث سجّل ما بين 26.2 و 27.6 في الألف. إضافة إلى أنّ التمييز الإيجابي الذي كان وراء تدارك التأخر التاريخي لتمدرس البنات في الوسط القرويّ، قد أدّى إلى تحسّن كبير من0.7 في المائة سنة 1997 إلى 17 في المائة سنة 2011.

وبالنسبة للهدف السابع المتعلق بالاستدامة البيئية، ينبغي الاعتراف بأنّ الاستراتيجية المغربية في مجال الطاقات المتجددة هي واحدة من أكثر الاستراتيجيات إشادة في العالم. أما بالنسبة للهدف المتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، فينبغي تسجيل أن استراتيجية التعاون جنوب- جنوب التي ينهجها المغرب نحو أفريقيا جنوب الصحراء، ولا سيما نحو أفريقيا الغربية، تعدّ مساهمة كبيرة في تحقيقه[1].

وبخصوص البرنامج الجديد للأمم المتحدة (أهداف التنمية المستدامة)، فإنه يرتكز على الإنجازات التي حقّقتها أهداف الألفيّة من أجل التنمية، وبالتالي يسعى إلى استكمال العمليات التي تمّ إنجازها طيلة السنوات الخمس عشرة الماضية، وإلى إنجاز الأهداف التي لم تتحقق بعد.

1 – التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015.

إنّ أهداف التنمية المستدامة، التي تشكّل مناسبة لترصيدِ العمل المنجز في إطار أهداف الألفية من أجل التنمية، تندرج في نفس الاستمرارية عبر إدماجها بكيفيّة كاملة للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البُعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي والبعد البيئي، وذلك بهدف تلبية حاجيات مجموع الساكنة (الحضرية والقرويّة) في البلدان النامية أو التي هي في طور النموّ. إنّ الأهداف السبعة عشرة[2] للتنمية المستدامة، التي حددتها الأمم المتحدة انطلاقا من سنة 2016، تروم أنْ تكونَ مقاربة أكثر شموليّة، لا تنطبق فقط على البلدان النامية، بل على جميع البلدان. ولذلك، تمّ وضع 169 غاية لقياس التقدم المحرَز في الأهداف في مجالات محددة، ولا سيّما في مجال القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية والمحافظة على البيئة.

وبالتالي، فإنّ إشكالية تنمية العالم القروي توجد في صُلب أهداف التنمية المستدامة وغاياتها المحددة التي ستنفَّذ في شكل عمليات تُنجز بمساهمة الفاعلين المعنيّين المتمثلين في القطاعات الوزارية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنتخبين والساكنة المحليّة.

## ج - الميثاق الاجتماعيّ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كإطار مرجعيّ يشجّع على تحسين ظروف عيْش وتحقيق الرفاه الاجتماعي

يشير المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئي، في تقريره «**من أجل ميثاق اجتماعي جديد: ضوابط يجب احترامها وأهداف ينبغي التعاقد بشأنها**»، إلى أنّ التماسك الاجتماعي والحدّ من الفوارق والتنمية البشرية ينبغي جعلها من أولويات السياسات التنموية. كما يُجمع المجلس على ضرورة خلق بيئة تحدّ من الحواجز التي تعترض المبادرة الاقتصادية، وتشجع، في الوقت نفسه، بالاستناد إلى قواعد واضحة وتوقعية، على خلق الثروات وتوزيعها توزيعا عادلا. كما يؤكد المجلس على ضرورة تضافر جهود جميع الأطراف المعنية للمشاركة الجماعيّة في بناءِ مجتمع مشتغل ومتضامِن في آنٍ، يثمّن العمل المنتج ويدمِج الأشخاصَ والمجموعات الهشّة التي تعيش في المناطق المعزولة.

وتعبّر الحقوق الأساسية والأهداف الإجرائيّة للإطار المَرْجعيّ للميثاق الاجتماعي، إلى حد كبير، عن انتظارات الساكنة بما فيها ساكنة العالم القرويّ، وخاصة على مستوى صوْن الإنصاف والكرامة الإنسانية، وتلبية حاجياتها الأساسية في الولوج إلى الخدمات الضرورية الأساسية والإدماج والتضامن، وتحسين ظروفها

2 – 1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛ 2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛ 3. ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛ 4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع؛ 5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛ 6. ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع؛ 7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛ 8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛ 9. إقامة بنيات تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار؛ 10. الحد من الفوارق داخل البلدان وفيما بينها؛ 11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدام؛ 12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدام؛ 13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره (مع الاعتراف باتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي كمنتدى دولي وحكومي أوّلي لمفاوضة الرد الدولي للتغير المناخي)؛ 14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛ 15. حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛ 16. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضع للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛ 17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

المعيشية ورفاهها الاجتماعي، والولوج إلى المعلومة وإلى تعليم ذي جودة، مع إرساءِ وتطبيق مبادئ الحكامة المسؤولة المرتبطة بالمحاسبة.

## II. واقع عالمٍ قرويّ يثير الكثير من المخاوف

يشكّل العالم القروي انشغالا سياسيا بالنظر إلى أهمّيته الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. وهو يغطي 90 في المائة من المساحة الإجمالية لبلادنا[3]، ويمثّل حواليّ 13.5 مليون نسمة (40 في المائة من ساكنة البلاد). كما يضمّ 85 في المائة من الجماعات (أيّ 282 جماعة قروية من بين 1503). وعلى صعيد آخر، فإنّ 13 في المائة من الجماعات القرويّة تتوفر على مركز حضريّ[4]، وهناك 33 000 دوّار و168 مركزا قرويّا[5]. ثمّ إنّ العالم القروي يضمّ 43 في المائة من ثروات البلاد، ويغطي 65 في المائة من حاجيات الحبوب، و96 في المائة من حاجيات الحليب، و98 في المائة من حاجيات اللحوم الحمراء، و100 في المائة من حاجيات الدواجن، و50 في المائة من حاجيات السكر، و9 في المائة من حاجيات الزيت[6].

مع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الذي تحقّق في هذا المجال، فإنّ أثر برامج ومشاريع التنمية القرويّة يظلّ دون مستوى تطلّعات وحاجيات الساكنة. يتجلّى ذلك على وجْه الخصوص في استمرار تسجيل ضعف البنيات التحتية، وانتشار المناطق المعزولة، وضعف الولوج إلى الخدمات الأساسية، وضعف البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، في سياق يشهد تزايدا لظاهرة الهجرة القرويّة والتحوّل الديمغرافي، وارتفاع نسبة الأمية في صفوف السّاكنة، واستمرار الفقر والهشاشة (79.4 في المائة من الفقراء و64 في المائة من الأشخاص في وضعيّة هشاشة يعيشون في العالم القرويّ) [7]. وهذا معناه أنّ النمو لفائدة الفقراء ينبغي أن يسير في اتجاه أن يصبح نموا لفائدة الساكنة القرويّة في بلادنا[8] .

وسيتناول هذا القسم بالتحليل مجمل التحوّلات الديمغرافيّة والسوسيو- اقتصادية التي عرفها العالم القروي، وكذا الصعوبات ذات الصّلة بأشكال التمييز ضدّ الساكنة القرويّة، والمنجزات التي تحققت في مجال التنمية الاجتماعيّة، ولا سيّما الولوج إلى الخدمات الأساسيّة والبنيات التحتيّة الأساسية، والتحديات التي يتعيّن رفعها من أجل تحسين إطار عيْش الساكنة القرويّة.

3 – الاستراتيجية الوطنية للتنمية القروية، وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني ( المراجعة في يونيو 2016).

4 – مديرية الإحصاء، المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

5 – الاستراتيجية الوطنية للتنمية القروية، وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني (يونيو 2016).

6 – مشروع قانون المالية 2016، القطاع الفلاحي، وزارة الفلاحة والصيد البحري.

7 – في سنة 2014، كان 1.6 مليون من المغاربة يعيشون وضعيّة فقر مدقع، و 4.2 ملايين نسمة في وضعيّة هشاشة. ومع الحجم الديموغرافي الذي يبلغ 40 في المائة في الوسط القروي. المرجع: البحث الوطني حول الاستهلاك وإنفاق الأسر في المغرب، المندوبية السامية للتخطيط، 2016.

8 – البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر في المغرب، المندوبية السامية للتخطيط، 2016.

## أ - انتقال ديمغرافي وتحوّلات سوسيو- اقتصادية لم تؤخَذ في الاعتبار بما يكفي

تظلّ الساكنة في البلدان النامية عبر العالم قروية أكثر منها حضريّة، حيث أنّ ما يقرب من 3.1 مليار نسمة، أيْ 55 في المائة من مجموع الساكنة، يعيشون في الوسط القرويّ. وحسب بعض التوقعات، فإنّ عدد الساكنة القروية سيبلغ ذِرْوته قبل أن يبدأ في الانخفاض والتراجع، لتتمكّن الساكنة الحضرية في العالم النامي من تجاوز عدد الساكنة القروية[9].

وفي المغرب، شرعت الساكنة القرويّة في الانخفاض منذ سنة 1993، حيث انتقلت من 49 في المائة سنة 1994 إلى 40 في المائة سنة 2014، أيْ إلى ما يقرب من 13.5 مليون شخص، الذين ينبغي أن يضاف إليهم السكان القرويّون الذين يعيشون داخل الضواحي الحضرية، والذين يظلّون مرتبطين بأصولهم القروية وبيئاتهم. وحسب توقّعات المندوبية السامية للتخطيط، فإنّ الساكنة القرويّة ستصل إلى 35.7 في المائة سنة 2030. غير أنه بالقيمة النسبية، هناك ارتفاع ديمغرافيّ للأسر في الوسط القرويّ.

ويوضح الرسم البياني التالي تطور الساكنة المغربيّة ما بين سنتيْ 1960 و 2030.

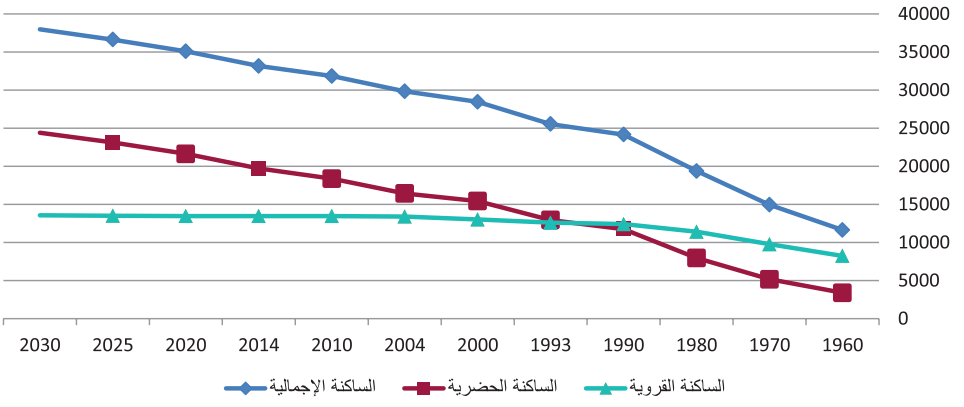


المصدر: التوقعات السكانية للمغرب حسب مكان الإقامة 2005-2030، المندوبية السامية للتخطيط.

وقد صاحبَ هذا الانتقال تحوّل عميق للأراضي المغربية، تجلّى أساسًا في الانتشار السريع والعشوائيّ للمدن الجديدة حول المدن الكبرى، في غياب سياسة مندمجة لتهيئة هذه المجالات تأخذ في الاعتبار التطوّر السوسيو- اقتصادي للساكنة. لذلك تعرّضت الضواحي المحيطة بالمدن، وما فتئت تتعرّض، لضغط عقاريّ وديمغرافيّ قويّ، مع مختلف المشاكل والمخاطر التي يمكن أن يتسبب فيها تمركز ساكنة غير متجانسة وفقيرة في أغلب الأحيان في منطقة واحدة.

فضلا عن ذلك، فإنّ عوامل أخرى، مترابطة في غالب الأحيان فيما بينها، من شأنها أنْ تؤثر على التنمية السوسيو- اقتصادية في العالم القروي مستقبَلًا، وبالتالي يتعيّن أخذها في الاعتبار عندَ التفكير والبحث عن السياسات العموميّة الملائمة:

9 - تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حول الفقر القروي، 2011.

- منحى شيخوخة السّاكنة القرويّة (9.7 في المائة[10] من هذه الساكنة، التي تقدر بِ 13.5 مليون نسمة) تبلغ أعمارُهم ما بيْن 60 سنة وما فوق؛

- التأنيث التدريجي والمتزايد للعمل الفلاحيّ في العالم القرويّ؛

- تنامي وتيرة الهجرة القرويّة: حيث يغادر الشباب والمتعلّمون العالم القروي، مما يدلّ على أنّ الفلاحة بالنسبة للشباب تبقى هي الملاذَ الأخير حينَ لا يجدون وسيلة عيْشٍ أخرى؛

- إقبال فئة من الفلاحين المدينيّين على المناطق الغنية وذات الإمكانات الفلاحيّة القوية، يجذبهم الإعفاء الضريبي للقطاع، بالتّزامن مع إطلاق مخطّط المغرب الأخضر؛ وقد أُثيرت هذه الملاحظة بقوّة من طرف الفاعلين الذي أنصتَ إليهم المجلس؛

- مكننة عصرنة الفلاحة؛

- تفتيت وتقسيم الأراضي (الإرْث، الخ)، وتزايد المساحات التي لا تتجاوز 5 هكتارات؛

- ضعف الإنتاج الفلاحي، ولا سيّما خلال سنوات الجفاف، في مجال تنويع الأنشطة غير الفلاحية.

- إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط الاستراتيجي الذي يظل محدودا بما أن السياسات العمومية لا توفر دائما آليات عمليّة ومتاحة للنساء. كما أنّه على صعيد التمكين الاقتصادي، ما تزالُ النساء يعانين من الفقر والإقصاء والتمييز والاستغلال المفرط، ولا سيّما في الوسط القرويّ. ثمّ إنّ التمييز يعوق الولوج إلى موارد الإنتاج المالية (الدّخل والادخار والقروض) والمادّيّة (الولوج إلى الأراضي والسكن والتكنولوجيا،...)؛

- بُعْد الحركيّة الاجتماعية بين الأجيال الذي يتعلق بالارتقاء الاجتماعي للأفراد من جيل إلى آخر، والذي لا يزال أحد العوامل المُعيقة للتنمية، وخاصة في العالم القروي. إن الحركية الاجتماعية المنحدرة هي أكثر انتشارًا في صفوف النساء (60.7 في المائة) والساكنة القروية (44.4 في المائة) مقارنة بالرجال (24.1 في المائة) وبالساكنة الحضرية (19.3 في المائة). أما بالنسبة للحركية المتصاعدة فهي ذكوريّة وحضرية أساسا (51.1 في المائة في الوسط الحضري و14.8 في المائة في الوسط القروي (43.7 في المائة للرجال و17.9 في المائة للنساء)[11].

وهكذا، فإن التحوّلات الجديدة (الديموغرافية والبشرية والاقتصادية والاجتماعية) التي عرفتها المناطق القروية خلال السنوات الأخيرة، والتي تختلف، على كل حال من منطقة لأخرى، تسائل جميع الفاعلين في بلادنا، وبالتالي ينبغي أن تندرج ضمن اهتمامات صنّاع القرار على المستوى المركزي والجهوي والمحلي، وذلك بهدف إيلائها الأولوية في الاستراتيجيّات والمخططات التنموية التي تعتزم الدولة وباقي الفاعلين تنفيذها، ولا سيما القطاع الخاص لفائدة الساكنة، وبالأخصّ فئة الأشخاص في وضعيّة هشّة.

10 – الإحصاء الوطني للسكان والسكنى، المندوبية السامية للتخطيط، 2014.

11 – التقرير حول الحركية الاجتماعية بين الأجيال بالمغرب، المندوبية السامية للتخطيط،، 2011.

## ب - ما فتئ المجتمع المغربي يعجّ بالصور النمطية إزاء الساكنة القروية

غير أنّ الفوارق الاجتماعية والتهميش ليست هي المشاكل الوحيدة التي تواجهها السّاكنة القرويّة، بل إنّ هناكَ عادات أيضا متجذرة في التقاليد الثقافية وعقليات الناس تُجاه هذه الساكنة لازالت تنتشر في المجتمع المغربي تترجمها بالخصوص تلك الصورة السلبية والعبارات المُهينة أحيانا التي تُطلق على الساكنة القروية.

من جهة أخرى تُعتبر الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية الصادرة خلال السنوات الأخيرة حول هذه الظواهر محدودة. ومع ذلك، فمن الواضح أنّنا لا زلنا نستعمل عبارات قدحيّة في حقّ الساكنة القرويّة بسبب الضّعف التنموي الذي تعاني منه المناطق القرويّة. لذلك يتعيّن العمل من أجل الحد من مظاهر الإقصاء والتمييز الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في حقّ الساكنة القرويّة، وخاصة غي حقّ النساء والبنات القرويات، لكيْ تتمتّع هذه الساكنة بنفس الحقوق التي ينصّ عليها الدستور المغربي.

وإلى جانب هذه المظاهر السوسيو- ثقافية، تعيش الساكنة القرويّة عموما في حالة تخوّف بسبب الصعوبات التي تواجهها، والمرتبطة أساسا:

- بنمط العيْش الذي يفتقد إلى الحدّ الأدنى من الشروط اللائقة؛
- بالغموض الذي يكتنف مستقبل أبنائهم بسبب محدوديّة الولوج إلى التربية والتكوين؛
- بضعف الخدمات الاجتماعية الأساسية المقدَّمَة لهم؛
- بمستقبل حقولهم الفلاحيّة التي تتعرض للتفتيت والتقسيم المفرط، وغياب تدابير تحفيزيّة لتسهيل عمليّة تسجيل ملكية أراضيهم؛
- بهشاشة التشغيل التي تواجههم، والتي لا تسمح لهم بتلبية حاجيات أسرهم، وخاصة خلال فترات الجفاف الشديد.

## ج - تنمية اجتماعيّة لفائدة الساكنة القرويّة غير ناجعة بما يكفي

لقد سجّلت الجهود المبذولة من طرف السلطات العموميّة في مجال التنمية والنهوض الاجتماعي، خلال السنوات الأخيرة، تقدما ملحوظا تمثّلَ في التّطور الإيجابي الطفيف الذي عرفته بعض المؤشرات، ولا سيّما تلك التي لها صلة بالولوج إلى التربية والتكوين، والبنيات التحتية والخدمات الأساسية، إلّا أنها لم تتمكّن من الحدّ من الفوارق عمومًا[12]، ولا من الفوارق التنموية بين الوسط الحضري والوسط القروي وبين الرجل والمرأة. وهكذا، تظلّ التنمية البشرية تسير بسرعتينْ مختلفتين، فضلا عن أنّ التطوّر القطاعي، ولا سيّما على مستوى الصحة والتعليم والبنيات التحتية، دائما أفضل في الوسَط الحضريّ.

12 – حسب المندوبية السامية للتخطيط، انتقل مؤشر جيني من 0.393 سنة 1991 إلى 0.388 سنة 2014.

## 1. في مجال الصحة

### عرض صحّيّ ما زال ضعيفًا جدا

من المعلوم أنّ أمد الحياة عند الولادة قد انتقل من47 سنة في 1962 (57 سنة في الوسط الحضري و 43 في الوسط القرويّ) إلى75.5 سنة في 2014 (77.8 سنة في الوسط الحضري و72.6 في الوسط القروي،) أيْ بزيادة في أمَد الحياة تصل إلى28 سنة، وأكثر من أربعين سنة فقط. وهذه الزيادة مردّها إلى تحسن العديد من محدّدات الصحة، وخاصّة التغذية والنظافة والولوج إلى الماء الشروب والولوج إلى العلاجات والتلقيح...

وقد سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنْ أشار في سنة 2013[13] إلى مختلف المشاكل ذات الصّلة بالخدمات الصحيّة الأساسية التي لا يمكن ذكْرها هنا في عموميتها، بل سنكتفي بالتّذكير ببعض خلاصات هذا التقرير الذي لا زال يتميّز براهنيته، وخاصّة ما يتعلق بالعالم القروي:

- « ... تظلّ معدلات وفيات الأمهات والأطفال من بين أعلى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا **بالفقر والعيش في منطقة قروية**؛ ذلك أنّ وفيات الأمهات **أعلى** بنسبة 75 في المائة **في الوسط القرويّ**؛ الأطفال دون سنّ الخامسة، الفئات الأكثر فقرًا، معرّضون ثلاث مرات أكثر للوفاة بسبب الإصابات القابلة للعلاج، أو بسبب أمراض الطفولة التي يمكن علاجها في غالب الأحيان بسهولة؛ كما أنّ الأشخاصَ الذين يسكنون في المدن يعيشونَ في المتوسط **خمس سنوات أطول من أولئك الذين يعيشون في الوسَط القرويّ**.

- **شبكة مؤسّسات الخدمات الصحية الأساسية تغطي مجموعَ التراب الوطني**، وهي تشكّل القاعدة الإجرائيّة لكلّ تدخّل صحي. وهذه الشبكة تعاني من نقص في التنسيق والتواصل مع القطاع الاستشفائيّ، ومن غياب الخريطة الصحية، وقلّة مواردها البشرية والمالية، وتدبير غير ناجع وجدّ ممركَز، واختلالات على مستوى نظام الإخلاء الصحي.

- إنّ المخططات الحالية لتنظيم شبكة مؤسسات الخدمات الصحيّة الأساسيّة استنفذت دورها. ذلك أنّ منطق التدخل في مجال التغطية الصحية، القائم على بناء شبكة مؤسسات الخدمات الصحيّة الأساسيّة في مختلف الجماعات القروية تقريبا، بصرف النظر عن نقص الموارد البشرية والمادية والمالية ... قد أفضى إلى الوضعيّة الحالية التي شهدت إغلاق 143 مركزا صحيا، والكثير من المؤسسات لا يقصدها الناس كثيرا.

- تعرف شبكة مؤسسات الخدمات الصحية الأساسية تفاوتا كبيرا على مستوى التوزيع بين الجهات وداخلَ نفس الجهة، وبين الوسط الحضري والوسط القرويّ.

- يظلّ الولوج إلى مؤسسات الخدمات الصحية الأساسية في غاية الصعوبة من الناحية الجغرافيّة بالنسبة لما يقرب من 24 في المائة من الساكنة. ومما يفاقم من حدّة ضعف الولوجيّة المشاكل المتعلقة بعرْض النقل واختلالات نظام الإخلاء الطبي».

13 – تقرير الخدمات الصحية الأساسية: نحو ولوج منصف ومعمم، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013.

- من جهة أخرى، يشير التقرير إلى وجود تفاوت على مستوى النّوع: «إنّ نسبة الأمية المرتفعة في صفوف المرأة القروية، والحواجز الثقافية والاقتصادية، وبُعْد مكان السكنى عن مؤسسات الولادة (دار الأمومة)، كلها عوامل تتحكّم في استمرار غياب (أو عدم كفاية) التتبّع الطبي خلال فترة الحمل والولادة في المنزل بالنسبة لنصف النساء في الوسَط القرويّ.»

وفيما يتعلق بالعوائق التي تحدّ من ولوج النساء المتزوّجات، ما بين 49-15 سنة، إلى الخدمات الصحية في المناطق القروية، هناك المشكل المالي بسبب الدخل الضعيف للأسر في الوسط القروي، وبعدها عن المراكز الصحية، ... كما يوضّح الرسم البياني التالي:

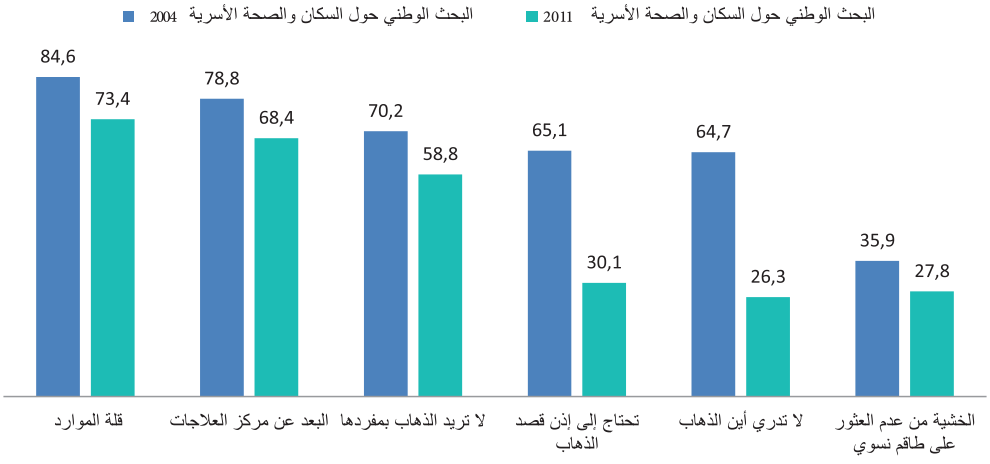


المصدر: البحث الوطني حول السكان والصحة الأسرية: 2011-2014، وزارة الصحة.

### عمليات ذات أولوية ينبغي تنفيذها من أجل تعزيز الساكنة القروية

لمواجهة الصعوبات المطروحة في مجال الولوج إلى العلاجات يتعيّن:

- تعزيز الوقاية والكشف المبكر في الوسط القروي، وإيلاء أهمّيّة خاصّة للتكوين، ولا سيّما في تخصّصات مثل طبّ الشيخوخة، وبالأخصّ مع التحوّل الذي يعرفه الهرم السّكاني؛

- لا يزال تعزيز الموارد البشرية يشكل تحدّيا كبيرا ينبغي مواجهته في مجال الصحة. لذلك فمن شأن العمل على تحسين التكوين الأساس والتكوين المستمرّ أن يساعد الممرضين والأطباء على تحيين وتجديد معارفهم، وخاصة بالنسبة للذين يعملون في الوسط القروي. وسيكون لهذا التكوين أكثر من أثر إيجابي إذا كان يتناسب مع حاجيات العلاجات الصحية الأساسية، بإدخال مصوغات تكوينيّة تتعلق بمحدّدات الصحة، صحة الاقتصاد، تكنولوجيات المعلومات الجديدة،...؛

- إضافة إلى ذلك، فإن تخصيص حوافز معنوية ومادية للأطباء المعيّنين في المناطق النائية من شأنه تشجيع العاملين في مجال الصحة على البقاء لفترة أطول في هذه المناطق؛

- تبقى مشكلة التقائية التدّخلات في مجال الصحة مع باقي السياسات القطاعية الأخرى مطروحة دائما. لذلكَ فإنّ التنسيق الفعليّ بين وزارة الصحة والقطاعات الحكومية الأخرى والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية كفيل بضمان استدامة التجهيزات المنجزة. فضلًا عنْ أنّ تعزيز التعاون الدولي لا يمكنه إلّا أن يساعد على تحسين الجوانب التقنية وتبادل التجارب الناجحة؛

- كما أنّه من المهم أيضا تحقيق توازن بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التّعاضدي من أجل المساهمة في المراقبة والتمويل، وفي توفير التجهيزات الصحية في المناطق النائية، ...، الأمر الذي سيساعد على الحدّ من التفاوت بين المناطق وتحسين الولوج إلى العلاجات الطبيّة في الوسط القروي.

### تغطية صحيّة أساسية للساكنة القروية ليست ناجعة لحد الآن

يتحقّق نظام التغطية الصحية الذي أقرّه القانون رقم00-65 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية من خلال نظاميْن اثنيْن هما: نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ونظام المساعدة الطبيّة (راميد). يقوم النظام الأول على مبادئ وتقنيات التأمين الاجتماعي لفائدة الأشخاص الذي يزاولون نشاطًا مدرًا للرّبح، وأصحاب المعاشات، وقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير والطلبة. أما النظام الثاني، راميد، فإنه يقوم على مبادئ المساعدة الاجتماعيّة والتضامن الوطني لفائدة الفئات المحرومة [14]. وهناك اليوم أكثر من تسعة ملايين شخص مسجّلين في هذا النظام، أيْ أكثر من 3.4 مليون أسرة[15].

وتبلغ نسبة التغطية الصحية للساكنة المغربيّة، في كلّ من نظاميْ التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وراميد، ما مجموعه 57 في المائة تتوزّع بين 64 في المائة للساكنة الحضريّة، و45 في المائة للساكنة القرويّة. وعموما، فإنّ 32 **في المائة فقط من الساكنة القروية** تستفيد من تغطية صحية.

وتعكس نسبة التغطية الصحية للساكنة القروية بحسَب نوعيّة النظام بكيفيّة دقيقة مدى الفوارق الاجتماعية والاقتصادية الموجودة. وهكذا، ففي الوسط القروي، 23 في المائة فقط من الأشخاص يستفيدونَ من التأمين الإجباري الأساسيّ عن المرض (76 في المائة في الوسط الحضري) و48 في المائة من نظام راميد، مقابل 52 في الوسط الحضري[16].

كما أنّ مشروع قانون رقم 98-15 المتعلق بتعميم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصّا (وهي فئات يُقدّر عددها بِ 11 مليون شخص، منها مليونا (2) شخص في الوسط القرويّ)، من شأنه أنْ يشكل خطوة هامّة على مستوى التغطية الصّحيّة. وكان هذا المشروع قد صادقت عليه في 2016 لجنة الخدمات الاجتماعية في مجلس النواب.

ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من التحديات التي يتعيّن رفعها من أجل تحقيق كامل للأهداف التالية:

- التحديد والتسجيل في نظاميْ التغطية الصحيّة الأساسيّة: كلفة المصاريف المتعلقة بملف نظام راميد باهظة جدا بالنسبة لبعض الأشخاص المعنيين؛ معايير الاستحقاق لا تزال غير معروفة؛ عملية التسجيل

14 - https://www.ramed.ma

15 - http://www.anam.ma

16 - http://www.anam.ma

في الوسط القروي أكثر بطأً من الوسط الحضريّ، بسبب بُعد مراكز القيادة بالنسبة للإقليم؛ وأخيرا الإكراهات المتعلقة بالتواصل مع المتقدمين والمستفيدين (استكمال الملفات، الحق في الطعن، سحب البطائق، ...)؛

- لا يتوفر الصندوق الوطني لمنظمات الضمان الاحتياطي على أيّة تمثيليّة محليّة، في حين أنّ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يتوفّر على تغطية ترابيّة أفضل، إلّا أنّه لا يغطّي كلّ الجماعات القرويّة؛

- تعميم التأمين الإجباري الأساسيّ عن المرض ليشمل المستقلّين ستواجهه مشكلة عدم انتظام الدخل، وقاعدة المساهمات، ولا سيّما بالنسبة للفلاحين الوافدين، وتنظيم وتمثيليّة بعض الفئات، وأخيرا الصعوبات المتعلقة بالتواصل وتحسيس الفاعلين المعنيّين؛

- يُفرَض على المنخرطين في نظام راميد التوجّه أوّلًا إلى مركز صحي في حالة المرض، في حين أنّ الولوج إلى هذه المراكز يطرح العديد من المشاكل المُشار إليها سابقًا.

- وعلى مستوى التغطية الصحية الأساسية، لا تستفيد الساكنة القرويّة كثيرا من الخدمات التي تستفيد منها ساكنة المدن، كما أنّها تضطر في الوقت نفسه مواجهة ارتفاع النفقات المرتبطة ببعد المراكز الصحية.

## 2 . في مجال التربية والتكوين

كانت السياسات المتبعة في مجال التعليم، منذ حصول المغرب على استقلاله، ترمي إلى تحقيق أهداف أساسيّة تتمثّل في تعميم الولوج إلى منظومة التربية والتّكوين وتحسين جودتها[17]. وإذا كانَت هذه المنظومة التربويّة قدْ حقّقت تقدّما على مستوى توسيع فرص الولوج إلى التمدرس، فإنّها قد خسرت على مستوى الجودة.

وفي سنة 2014، أنجز المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي تشخيصًا شامِلا للوضْعيّة في تقريره التقييميّ «لتطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000 - 2013». وسنقتصر هنا على الملاحظات الأساسية التي تتعلق بالعالم القرويّ بكيفيّة خاصّة:

- تعرف منظومة التربية والتكوين فوارق اجتماعيّة ومجالية كبيرة (وسط حضري- وسط قروي) وفوارق على مستوى النّوع؛

- يظلّ التعليم الابتدائي غير متطوّر بما يكفي، ولا سيما في الوسط القروي، بينما يعرف تطورا واسعا في الوسط الحضري بفضل القطاع الخاص. كما أنّ ثنائية تقليدي/ حديث التي يعرفها التعليم الأوّلي تشكّل عائقًا أمام تحقيق تجانسه وجودته. ومع ذلك، فإنّ التعليم التقليديّ لا يزال هو السائد على الرغم من انخفاض أعداد المتمدرسين. ولا تزال الفوارق الاجتماعية والمجالية تطبع التعليم الأولي، الأمر الذي يحرم الأطفال والبنات في الوسط القرويّ؛

17 - انتقلت نسبة تمدرس الأطفال ما بين 6 و 11 سنة، من 97.9 في المائة خلال الفترة 2011-2012 إلى 99 في المائة خلال الفترة ما بين 2014 و2015 على الصعيد الدولي. بالنسبة للعالم القروي، انتقلت النسبة خلال الفترة نفسها من 95.9 في المائة إلى 98.3 في المائة. وفيما يتعلق بنسبة تمدرس البنات ما بين 6 و11 سنة، في الوسط القروي، فقد انتقلت النسبة خلال الفترة نفسها من 94.5 في المائة إلى 98.4 (المصدر: تطبيق البرنامج الحكومي، 2013-2016، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني).

- الصّعوبات الاجتماعية للأسر المحرومة، وخاصّة في الوسط القروي تقضي على الجهود المبذولة من أجل تعميم التمدرس، ولا سيّما على مستوى الثانوي الإعدادي، وبالتالي تتطلب اتخاذ التدابير اللازمة؛

- يتطلب تطوير التربية والتكوين، وخاصة في الوسط القروي، تحقيق تجانس والتقائيّة في العمليّات التي تقوم بها العديد من القطاعات الوزاريّة والهيئات من أجل توفير التجهيزات الضروريّة، والبنيات التحتية اللازمة في محيط المدرسة، كالكهْربة والماء الشروب والطرق والطب الوقائي، مع إعداد سياسات لمكافحة الفقر والهشاشة وتحسين المستويات المعيشيّة للأسر المحرومة؛

- ينبغي أنْ يعمل برنامج جيني، الذي تمّ وضعه على المستوى الوطني للوصول إلى المدارس الابتدائية والثانوية، على توقع خطر الفجوة الرقمية بين المدارس الحضرية والقروية، ورفع تحدي الدّمقرَطة الرقمية؛

- وضعية المدارس في الوسط القروي وظروف تمدرس التلاميذ المنحدرين من أوساط محرومة تفسّر بكل تأكيدٍ جزءا كبيرا من جوانب القصور التعليمي؛

- على الرغم من أنّ المدارس الجماعية قد شكّلت بديلا لتحسين معدلات التمدرس في الوسط القرويّ، وخاصة بالنسبة للدّواوير المعزولة والنائية، إلّا أنّها بحاجة إلى تقييم مرحلي موضوعي للوقوف على نقاط قوة هذه المبادرة ونقاط ضعفها. لذلك، فقبْل تعميم هذه المدارس الجماعيّة على جماعات قروية أخرى، لا بدّ من ضمان تدبيرها وتحسين جودة خدماتها (المطاعم المدرسية، ...)؛

- برنامج المساعدات المالية «تيْسير» للأسر المشروطة بالتمدرس « كان محدودا في الزمان والمكان بسبب عدم تعميمه.

في هذا الصّدد، وَضَعَ المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي «رؤية استراتيجية للإصلاح 2030- 2015». وتعتبَر هذه الرؤية التي قُدِّمَت في ماي 2015 بمثابة خارطة طريق كفيلة بإصلاح المدرسة المغربية، وبتعزيز العلاقة بين الكلفة والفعّالية باعتبارها رافعة استراتيجية للنهوض بالتنمية البشرية. ويقوم هذا الإصلاح على ثلاثة مبادئ أساسية هي: مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص، مدرسة الجودة للجميع، مدرسة الارتقاء بالفرد والمجتمع.

غير أنّه انطلاقًا من تحليل المعطيات المتاحة، ومن جلسة الإنصات مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، يتبيّن أنّ هناكَ تحديات كبيرة ينبغي رفعها، تتعلق أساسا:

1. بالموارد البشرية الضروريّة لتلبية حاجيات هذا القطاع، ولا سيّما بعد إحالة عدد كبير من المدرسين على التقاعد. وفي سنة 2017 سيبلغ عدد المُحالين على التقاعد 800 10، كما سيستفيد حواليْ 700 6 مدرس من التقاعد النّسبيّ خلال الفترة نفسها، في حين يُقدَّر الطلب الكفيل بتغطية الحاجيات في المستوى الثانوي الإعدادي والثانوي التّأهيلي بِ 4700 مدرّس؛

2. بتوجّه المدرسين إلى القطاع الخاص؛

3. بالتوسّع العُمراني في اتجاه المناطق القرويّة الذي يتسبب في العديد من المشاكل، لذلك يتعيّن إيلاء أهمية خاصّة لهذه المشكلة من أجل تطوير التمدرس في الوسط القروي والضواحي على وجْه الخصوص.

كما يتعيّن على قطاع التربية والتكوين في الوسط القرويّ حلّ مشكلة تعميم التعليم، والتشجيع على تمدرس البنات القرويات، ومكافحة الهدر المدرسي وظاهرة التكرار. وحسب تقديرات البنك المركزي، فإنّ بلادنا تبدد ما بين 8 و9 ملايير درهم سنويا بسبب الهدر المدرسي والتكرار.

ومن جهته، فإنّ الدعم الاجتماعي للأسر الفقيرة في الوسَط القرويّ ما فتئ يشكّل مصدر قلق كبير، لذلك من الضروريّ مصاحبة الفئات الهشّة قصد تسهيل ولوج أبنائهم إلى التعليم والتكوين الأساسي، وتعزيز النقل المدرسي، وخاصّة لفائدة الأطفال الذين يقطعون مسافات طويلة للذهاب إلى المدرسة. وفي هذا الصدد، ينبغي تحسين نسبة تغطية الجماعات القرويّة بمؤسسات مدرسيّة، ولا سيّما على مستوى سلك الثانوي الإعدادي، إذْ أنّ هذه النسبة في 2016-2015 لمْ تتجاوز 66.5 في المائة[18].

على صعيد آخر، هناك فئتان تستحقّان الاهتمام من حيث التمدرس والتكوين[19]:

- الأطفال والشباب في وضعيّة إعاقة. فقد كشف البحث عنْ أنّ المعدّل الوطني لتمدرُس الأشخاص في وضعية إعاقة معتدلة إلى حادّة بالنسبة للفئة العمرية (6-17 سنة) يبلغ 41.8 في المائة، أيْ 33.000 تلميذ، في حين أنّ هذا المعدل يرتفع في صفوف الأشخاص في وضعية إعاقة من خفيفة إلى حادّة جدا ليبلغ 55.1 في المائة (850.000 شخص). إلّا أنّ البحث الوطني يشير إلى أنّ 79 في المائة من الأطفال في وضعيّة إعاقة المدرَسين، الذين تتراوح أعمارهم ما بين 5 و 17 سنة، لم يتجاوزا المرحلة الابتدائية عندَ إجراء البحث الوطني.
- أبناء الرُّحَّل الذين يظلّ مستواهم الدراسي جدّ منخفض. ذلك أنّ 84 في المائة من الرّحل لا يتوفرون على أيّ مستوى تعليميّ، و2.2 في المائة لم يتجاوزا التعليم الأولي، و9.3 في المائة المستوى الابتدائيّ، و2.7 في المائة الثانوي الإعدادي. بينما لا يتعدّى مستوى الثانوي التأهيلي والتعليم العالي نسبة 1.2 في المائة و 0.6 في المائة على التوالي. كما أنّ ولوج أبناء الرّحّل إلى التمدرس لا يزال محدودا جدا، حيث أنّ معدّل تمدرس الأطفال من 7 إلى 12 سنة هو 31.3 في المائة (94.5 في المائة على الصعيد الوطني)، منها 39.8 في المائة في صفوف الفتيان، و 23.5 في المائة فقط في صفوف الإناث.

وبالتالي، يجب بذْل مزيدٍ من الجهود من أجل ضمان ولوج هذه الفئات إلى حقوقها الأساسية، ولا سيّما إلى التربية والتكوين، وتمكينها من الاستفادة منْ برنامج الدعم الاجتماعي قصْد تشجيع أطفالها على الذهاب إلى المدرسة. كما أنه من المهم أيضا تجديد العرض التربوي، من خلال الأخذ في الاعتبار خصوصيات هذه الفئة من الساكنة ووضعيتها الاجتماعية.

### 3. خدمات عموميّة أساسية وبنيات تحتيّة قروية

بالإضافة إلى العمليات المنجَزَة على صعيد الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة،...)، وبغية الحدّ من مظاهر القصور على مستوى التنمية البشرية في الوسط القرويّ، تمّ وضْع وتنفيذ العديد من البرامج العمومية المتعلقة بالخدمات الأساسية منذ سنة 1995 إلى اليوم، وفي مقدّمتها البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الشّروب، وبرنامج الكهربة القروية الشاملة، والبرنامج الوطني للطرق القروية. كما تم إطلاق

18 – وزارة التربية الوطنية والتكوين المهنية

19 – مذكرة حول ساكنة الرّحّل بالمغرب حسب معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014، المندوبية السامية للتخطيط.

برامج تتعلق بالبنيات التحتية الرقمية في السنوات الأخيرة، غير أنّ الولوج إلى المعلومة وإلى وسائل الاتصال في الوسط القرويّ لا يزال محدودا جدا.

### الولوج إلى الماء الشروب في الوسط القروي

لقد سجّل تزويد العالم القروي بالماء الشّروب تأخّرا كبيرا في الثمانينيات، وذلك بسبب عدم الأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية المتعلقة على وجه الخصوص بالساكنة القرويّة. وبغية تدارك هذه الوضعيّة، أطلقت السلطات العموميّة سنة 1995 برنامجا وطنيا لتزويد العالم القرويّ بالماء الشّروب أُطلق عليه اسم البرنامج المندمج لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب (PAGER). وكان الهدف من وراءِ هذا البرنامج هو رفْع معدل الولوج من 14 في المائة سنة 1995 إلى 80 في المائة سنة 2010.

ويوضح الجدول التالي تطوّر الولوج إلى الماء الشروب في الوسط القروي من 2010 إلى 2014

| المؤشرات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| **1 . الولوج إلى الماء الشروب بواسطة الشبكة (بالنسبة المائوية)** | 44,7 | 48,8 | 50,5 | 52,3 | 55,3 |
| الربط المنزلي | 31,6 | 34,2 | 36,8 | 37,3 | 39,7 |
| الصنابير المشتركة | 13,2 | 14,6 | 13,7 | 15,1 | 15,6 |
| **2 . منبع طبيعي** | 46,6 | 45,3 | 42,2 | 39,6 | 36,6 |
| آبار جماعية مهيأة (مطفية جماعية) | 0,3 | 1,9 | 1,8 | 2,5 | 1,5 |
| آبار جماعية غير مهيأة | 11,3 | 9,9 | 8,1 | 7,0 | 6,9 |
| منبع، واد، ساقية، الخ | 18,1 | 18,0 | 18,2 | 15,8 | 12,9 |
| آبار داخلية مطفية خاصة، | 16,9 | 15,6 | 14,0 | 14,3 | 15,3 |
| **3. أخرى** | 7,5 | 5,9 | 7,3 | 8,1 | 8,1 |

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

يتبيّن منْ هذا الجدول أنّ ولوجَ الساكنة إلى شبكة الماء الشّروب لم يتجاوز 55.3 في المائة في نهاية سنة 2014، فضلا عن أنّ الربط المنزلي لا يمثّل سوى 39.7 في المائة. وبالفعل، فإنّ التقرير الأخير لمجلس المستشارين حول تقييم السياسات العموميّة[20] قد وضع اليد على الاختلالات التي حدّت من أثر برنامج الكهربة القرويّة الشموليّ. فقد تبيّن أنّ هدف التعميم مسألة صعبة لأنّ بعض المعايير، مثل تأهيل شبكة الرّبط، لم تؤخذ بعين الاعتبار. فضلا عن ذلك، ينبغي التدقيق بأنّ 3.5 ملايين شخص ما زالوا لم يستفيدوا بعدُ من التزويد المنتظم.

20 – تقييم برنامج الكهربة القروية الشمولي(PERG) مجلس النوابن البرلمان، دورة أبريل 2016

وتجدر الإشارة إلى أنّ نسبة الولوج إلى الماء الشروب تبلغ 95 في المائة حاليًا مقابل 14 في المائة عندَ إطلاق البرنامج سنة 1995. وتشير التوقعات المتعلقة بتعميم الولوج إلى الماء الشّروب في الوسط القروي إلى أن نسبة الولوج ستبلغ 96.5 في المائة سنة 2017، مع نسبة ربْط فرديّ بالشبكة من المنتظر أن تصل إلى 50 في المائة سنة 2020 و 70 في المائة سنة 2030[21]. غير أنّ هذا يتطلب تعبئة التمويل، كما يتطلب تنسيقا جيدا وانخراطا لجميع الفاعلين المعنيين من أجل خدمة الساكنة المحتاجة والتي تعاني من الفقر والهشاشة.

إضافة إلى ذلك، يطرح التخلص من المياه العادمة في الوسط القروي معضلة كبرى، حيث أنّ 59.2 في المائة من الأسر هي التي لها مساكن تتّصل بشبكة عموميّة للصرف الصحي، 88.5 في المائة في الوسط الحضري و 2.8 فقط في المائة في الوسط القروي. كما أنّ 23 في المائة من الأسر تستعمل حُفَرًا للتخلص من المياه العادمة، 8.8 في المائة في الوسط الحضري و50.5 في الوسط القروي[22]. وهذا يتطلب بذْلَ المزيد من الجهود من أجل تدارك الهوة في مجال الولوج إلى خدمات التطهير السائل في المناطق القرويّة. وفي هذا الصّدد، فإنّ البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، الذي انطلق سنة 2006، والذي يهدف إلى التوصل إلى ربط شامل لشبكة التطهير بنسبة تفوق 80 في المائة في الوسط الحضري في أفق 2020 و90 في المائة في أفق 2030، سيتم تعزيزه ببرنامج وطني للتطهير السائل في الوسط القروي مندمج في إطار المخطط الوطني للماء[23]. وهكذا، فإنّ إرساء منظومة للتطهير تستجيب لتطلعات وانتظارات شريحة واسعة من الساكنة القروية يتطلب تركيبًا مؤسّساتيا وماليا مناسبًا.

وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن الربط بشبكة الماء الشروب يشكل تحديا كبيرا ينبغي مواجهته، بما أنّ 40 في المائة فقط من المنازل القرويّة، حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، في أواخر سنة 2014، استفادت من الربط المباشر بشبكة الماء الشروب. وتجد هذه النسبة الضعيفة تفسيرها في أسباب متعدّدة من بينها التعريفات المطبقة التي تقف عائقا أمام تعميم الولوج إلى الماء الشروب في الوسط القرويّ، بسبب الدّخل المحدود للساكنة القرويّة. كما أنّ الربط بشبكة التطهير السائل يبقى ضعيفا جدا ويطرح مشكلا حقيقيّا في الوسط القرويّ، وذلك بالنظر إلى آثاره السلبية على البيئة. وفي الواقع، فإنّ التطهير وإحداث محطات للمعالجة في الجماعات القرويّة يشكّل أبرز المطالب ذات الأولوية التي عبّرت عنها الساكنة خلال الزيارة الميدانيّة.

### الولوج إلى الكهربة القروية

لقد أوْلَت الدولة منذ منتصف التسعينيات اهتمامًا خاصًا لكهربة المناطق القروية ولربطها بالشبكة في إطار برامج خاصّة. لذلك، كان هدف برنامج الكهربة القروية الشّمولي، المنطلق منذ سنة 1996، هو الرفع من نسبة الكهربة القروية إلى 80 في المائة بحلول سنة 2010، من خلال كهربة 1000 دوّار سنويا في المتوسط بميزانية قدرها15 مليار درهم.

وقد مكّنَ هذا البرنامج حوالي2.093.881 أسرة، أيّ 12.5 مليون نسمة، من الولوج إلى خدمات الكهرباء، ليصل معدل الكهربة القروية إلى 99.2 في المائة مقابل 18 في المائة سنة 1995، باستثمار إجمالي يبلغ 22.69

21 – مشروع قانون المالية 2016، التقرير الاقتصادي والمالي، ص. 75

22 – المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء الوطني للسكان والسكنى، 2014

23 – مشروع قانون المالية 2016، التقرير الاقتصادي والمالي

مليار درهم[24]. كما مكّن سنة 2014 من تزويد 51.559 أسرة في 3.663 دوّارا[25] بأجهزة كهربائية. وفي نهاية يوليوز 2016، شملت الكهربة القروية 39.255 دوّارا بواسطة شبكات مترابطة.

ويوضح الرسم البياني التالي تطور نسبة الكهربة القروية من 1995 إلى أواخر 2014:

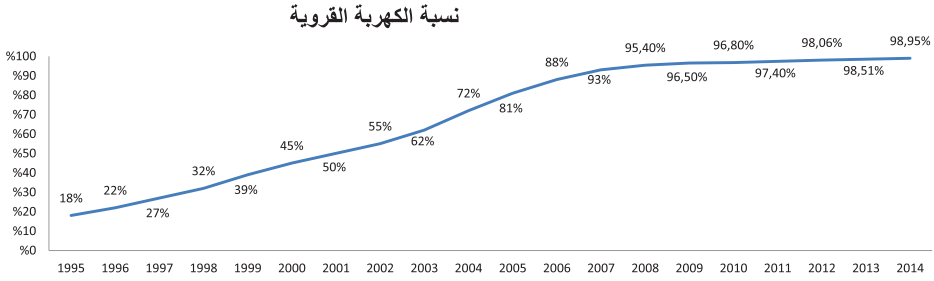


المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

يبرز هذا الرسم البياني أن المجهود قدّ بُذِلَ على وجه الخصوص من 1995 إلى2009 حيث انتقل المعدّل من 18 في المائة إلى 96.5 في المائة. بعد ذلك يُلاحَظ تباطؤ في معدّل ولوج الساكنة إلى الكهرباء.

غير أنّ هذا لا يعني بأن جميع الأسر القروية تستفيد من الربط بالشبكة. فقد أبرز التقرير الأخير الصادر عن مجلس النواب حول تقييم السياسات العموميّة، الأثر الإيجابيّ للاختيارات الواردة في برنامج كهربة العالم القروي الشّمولي، ولا سيّما على مستوى التمويل التشاركيّ والمجهود المبذول من أجل تعميم الولوج، وذلك على الرغم من استمرار وجود الفوارق بين الجهات. كما تمّ تسجيل إقامة أكثر من 60.000 لوحة شمسية في 7.000 دوار. ومع ذلك، فإنّ هذا التقرير يدقّق بأنّ 168.000 أسْرة، أيْ 1.3 مليون شخص، لا يستفيدونَ اليوم من الربط بشبكة الكهرباء.

أمّا فيما يتعلق بأثر هذا البرنامج على المستفيدين، ورغم نتائجه الإيجابية التي أدّت إلى حدوث تطوّر ملموس في بعض الأنشطة التجارية والفلاحيّة، فضلا عن تحسين جودة خدمات القرب، لا تزال هناك صعوبات مرتبطة بالتكاليف الإضافية للكهرباء بالنسبة للساكنة الفقيرة، وذلك بسبب دخلها المحدود الذي لا يسمح بتلبية الحاجيات الضرورية للأسر. كلّ هذه المعطيات مستقاة من جلسات الإنصات التي نظمها المجلس مع مختلف الفاعلين. وفي هذا الصّدد، يكتسي القيام بتقييم ميدانيّ حقيقي لهذا البرنامج أهمية كبيرة، وخاصّة من أجل قياس أثره على الساكنة المستفيدة، ولا سيما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[26] ومعرفة أوجه القصور على وجه التحديد، وتقديم بعض عناصر الإجابة على مختلف الحالات بحسب الخصائص المميّزة لكلّ جهة، جماعات قروية ودواوير.

24 – وزارة الاقتصاد والمالية

25 - http://www.one.org.ma

26 – التقييم الذي قامت به لجنة مجلس المستشارين لم يتطرّق للتفاصيل المتعلقة بالأثر الملموس لتعزيز الولوج إلى الماء والكهرباء على حياة الساكنة القروية، بسبب ضيق الوقت.

علاوة على ذلك، لا زالت المشاكل المتعلقة بانعدام التطهير السائل في الوسط القروي تشكل تهديدا لحياة غالبية كبيرة من السّاكنة، ولا سيّما الشرائح الأكثر هشاشة في الوسط القرويّ والمراكز القروية. كما أنّ النقص الحاصل على مستوى الخدمات الاجتماعية مثل الماء والكهرباء، وانعدام المراحيض اللائقة، أو نظام صرف المياه المنزلية العادمة، كلها عوامل تفاقم من الوضع الصحي للساكنة القروية.

وفي هذا الصدد، هناك ضرورة ملحة لتعزيز تدخّل القرب عبْر إشراك فاعلين محليين، ولا سيّما الجماعات القروية من خلال إعداد برنامج للتوعية والتحسيس في صفوف الساكنة القروية. وبالمثل، فإنّ حالة الأسواق الأسبوعية محفوفة بالمخاطر، وخاصّة بالنسبة للمنتجات الحساسة كاللحوم والأسماك، تستدعي القيام برقابة صارمة من طرف المرافق المعنيّة، كما تستدعي العمل على التأهيل اللائق لوضعية هذه الأسواق.

### ولوج الساكنة القروية إلى سكن لائق

لقدْ حقّقَ المغرب تقدمًا كبيرًا على مستوى توفير السّكن بصفة عامة، والسكن الاجتماعي على وجه الخصوص، خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، ولا سيما داخل المدن. وإذا كانت الحصيلة الكمّيّة جيّدة على العموم، فإنّ هناك الكثير من نقاط الضعف المتعلقة بجودة المساكن ومدى ملاءمتها لحاجيات المواطنين، وبحكامة القطاع والفوارق القائمة.

إلا أنّ هذه التدخلات تبقى محدودة جدا في الوسط القروي، نظرا لخصوصيات السّكن القرويّ الذي يختلف من منطقة لأخرى، ولعدم وجود أو غياب إدراج البُعد المتعلق بالسّكن القروي في السياسات العموميّة وفي استراتيجيات الفاعلين العاملين في هذا المجال. كما أنّ المساكن القروية في أغلب الحالات تكون مجتمعة و\أو متفرّقة وتحافظ على النّوع القرويّ. وفي هذا الإطار، فإنّ المرصد الوطني للتنمية البشرية [27] يبيّن أن معظم الأسر في الوسط القرويّ (61.5 في المائة) تقطن في مساكن من النوع القرويّ، بينما تقطن نسبة لا يُستهان بها (24.1 في المائة) في منازل مغربية عصريّة، وحواليّ 10.4 في المائة تقطن في منازل تقليدية.

وخلال الزيارة الميدانية التي قام بها وفد عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أفْضت اللقاءات والمحادثات مع الفاعلين المحليين والجهويين إلى تسجيل الملاحظات التالية:

- السّكن في الوسط القروي يطبعه تشتّت كبير للمنازل، وانعدام ظروف صحّيّة لائقة وحدّ أدنى من الخدمات الأساسيّة (النظافة الصحية، التطهير السائل والصلب، الولوج إلى شبكات الماء الشروب والكهرباء/ الطاقة الشمسية...)؛
- المراكز القرويّة التي تقام بدون مخطط تهيئة في معظم الأحيان تحتاج إلى الإسراع في تأهيلها من أجل تحسين الإطار المعيشيّ للساكنة، ولا سيما على مستوى التطهير السائل وإنشاء محطات لمعالجة المياه. كما أنّ تطوير هذه المراكز الصاعدة يتطلب توفير بنيات تحتية متكاملة، علاوة على إنشاء وحدات لتثمين المنتجات المحليّة، وخلق فرص الشغل الذي من شأنه الحدّ من الهجرة القروية نحو المدن الكبرى؛
- يتعين على المراكز القريبة من المدن أنْ تلعبَ أدوارًا حقيقية متكاملة لضمان خدمات سياحية وصناعية وتعليمية...؛

27 – البحث الوطني لتتبع الأسر، المرصد الوطني للتنمية البشرية، 2012.

- بالنسبة للمراكز القروية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، ضرورة وضع خارطة طريق ومخططات مندمجة بالنسبة لمختلف الفاعلين الجهويين والمحليين والوطنيين من أجل توفير بنيات وخلق وحدات تثمين المنتجات المحلية، وخلق فرص الشغل التي من شأنها الحدّ من الهجرة القروية نحو المدن الكبرى؛
- وجود بنايات عشوائيّة ومساكن غير مكتملة البناء في المراكز القرويّة؛
- التمّدن المتزايد للبوادي بسبب الزّحف المفرط على الأراضي الفلاحيّة بهدف بناء المساكن والسكن الاجتماعي، مما يقلل من مساحة الأراضي ذات المؤهلات العالية على الإنتاج الفلاحيّ ومنْ مساهمتها في تزويد المدن بالمنتجات الفلاحيّة.

على صعيد آخر، ينبغي لسياسة الإسكان في الوسط القروي أنْ تواجه على الأقلّ نوعين من المخاطر: الاستهلاك المفرط للمجالات الفلاحية والغابوية التي ضاعت بسبب الزحف العمراني العشوائيّ كل سنة، وانتشار مراكز مدن قرويّة بمساكن تفتقر إلى الشروط الصحية والنظافة. من هنا ضرورة تبسيط المساطر وإيجاد حلول لمشكلة السكن في الوسط القرويّ.

وسيتم تناول هذا الموضوع وتعميقه من طرف اللجنة في إطار إحالة ذاتية برسم سنة 2017.

## الطّرق وفكّ العزلة عن العالَم القرويّ

لقد أصبحت البنيات التحتية الأساسية المتعلقة بالطرق الكفيلة بفكّ العزلة عن العالم القروي إحدى الأولويات الأساسيّة الرامية إلى تحسين تنقل الأشخاص والسلع والخدمات، وضمان تنمية اقتصادية واجتماعية منصفة للساكنة القرويّة. في هذا الإطار، سيتناول هذا القسم العمليات المتعلقة بفكّ العزلة عن العالم القرويّ، وكذا العراقيل التي ينبغي التغلب عليها من أجل تحسين ظروف النقل وإطار عيْش السّاكنة التي تعيشُ في الوسَط القرويّ.

## مجهودات كبيرة بُذِلتْ في مجال تحسينِ ولوجيّة الساكنة القروية

خلال العشرين سنة الماضية، تمّ تحقيق استثمارات هامّة مكّنتْ منْ تطوير الشّبكة الطرقيّة. كما انطلقت منذ سنة 1995 جهودٌ من أجل فكّ العزلة عن العالم القرويّ، تمثّل في إطلاق برنامج خاصّ بتدارك النقص الحاصل في الوسط القروي أُطلِق عليه «البرنامج الوطني الأوّل للطرق القرويّة»، الذي انطلق برسم الفترة 2005-1996 لإنجاز 11 200 كيلومتر، بغلاف مالي يبلغ7 ملايير درهم. وقد مكّن هذا البرنامج من الرّفع من نسبة ولوج الساكنة القروية التي انتقلتْ من 34 في المائة سنة 1995 إلى 54 في المائة سنة 2005[28]. وينبغي التّذكير بأنّه قبل سنة1995 ، كانت نسبة ولوج الساكنة القروية لا تتعدّى 34 في المائة.

أما البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية برسم الفترة 2015-2006 المتعلق بتوّسيع عملية فكّ العزلة عن 15.500 كيلومتر من الطرق القروية، بغلاف مالي قدره 15.3 مليار درهم، فقد مكّن من رفع نسبة ولوج الساكنة القروية منْ 54 في المائة إلى 80 في المائة سنة 2012.

ومن جهة أخرى، فقد مكّن برنامج التأهيل الترابي (PMAT) برسم الفترة 2015-2011 الذي همّ 2330 كيلومتر، بتكلفة بلغت 2.5 مليار درهم، من الرّفع من ولوجيّة الساكنة بنسبة 85 في المائة إلى حدود يوليوز

28 – وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك

2016[29]. يضاف إليها 2.700 كيلومتر من الطرق تمّ إنجازها بغلاف مالي قدره 2.1 مليار درهم في إطار شراكة مع الجماعات المحلية. وقد بلغ إجمالي الاستثمارات 27 مليار درهم، في حين بلغ الطول الإجمالي للطرق والمسالك 32.000 كيلومتر استفاد منها حواليّ 50 في المائة من الساكنة القروية[30].

## صعوبات في تدبير وصيانة الطرق القرويّة ما زالت قائمة

إنّ التقدم الحاصل في البنيات التحتية الطرقيّة لا يمكن إنكارها ولا بدّ من الإشادة بها. غير أنّ كثرة المتدخّلين، ولا سيّما على المستوى المحلي والجهوي والوطني، تطرح مشكلة التنسيق وتجانس البرامج المتعلقة بفكّ العزلة عن العالم القروي. ذلك أنّ الشبكة الطرقيّة القروية تدبّرها الدولة (وزارة التجهيز واللوجستيك، وزارة الفلاحة والصيد البحري، المندوب السّامية للمياه والغابات، ...) والجماعات المحلية.

وفيما يتعلق بالطرق غير المصنفة والمسالك القرويّة التي هي الأكثر استعمالا في العالم القروي، فقد تبيّن من خلال الزيارة الميدانية أن تتبّعها وصيانتها يطرحان مشكلة حقيقية. ولذلك، لا بدّ من توضيح تدبير هذه المسالك ووضع آلية تمكّن منْ تهيئتها وصيانتها، وإرْساء آلية مناسبة تحدّد الفاعلين المعنيين ومسؤولية كلّ متدخّل على الصّعيد المحلي والإقليمي والجهويّ. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ الشبكة المصنَّفَة التي أنجزتها الدولة تتوفر على قاعدة معطيات طرقيّة تطعّمها بِبَيَانات دوْريّة وحملات لقياسِ الأرصفة والأشغال، الأمر الذي لا تخضع له الطّرق غيْر المصنفة.

كما أنّ الارتفاع الذي تعرفه حركة السير، وغياب علامات التشوير في الوسط القرويّ، يطرحان مشاكل خطيرة، وخاصّة ما يتعلق بالحوادث في محيط المؤسسات المدرسية والأسواق الأسبوعية،... وللحدّ من مخاطر الحوادث، فإنه يتعيّن تعزيز علامات التشوير في الطرق القرويةّ، وإعداد برامج تهدف إلى تحسيس وتوعية السائقين من أجل اعتماد سلوك جيّد في السياقة.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أنْ يوازيَ إنشاء الطرق عمليات تفكير جادّة لتحسين النقل في الوسط القرويّ الذي تتجلّى صيغته المنتشرة في النقل المختلط. فبالنسبة لهذا النّوْع من وسائل النقل، وعلى الرغم من الإجراءات التي تمّ اتّخاذها من أجل تنظيمه، لا تزالُ هناكَ العديد من العقبات التي تحول دون تطويره، والتي تستلزم اهتماما خاصا من طرف المسؤولين، وذلك بهدف تحْسِين ظروف النقل، ولا سيما الجانب البشري لمستعملي هذه الوسيلة.

وبالمثل، فإن ظروف النقل المختلط في الوسط القروي في غاية الخطورة، وبالتالي فقد حان الوقت للتفكير في سبل أخرى لجعل هذا القطاع أكثر جاذبية عن طريق تشجيع الاستثمار في هذا المجال، وتكفّل القطاع الخاص بهذا النّوع من النقل.

## اتصال وإعلام جدّ محدود في الوسط القروي

تلعب البنيات التحتية الرقمية (شبكات الألياف البصرية، شبكات الأنترنيت ذات الصبيب العالي، وشبكات البث الفضائي، الخ) دورا هاما في هيكلة المجال الترابي، لأنها ضرورية لتمكين المواطنين من الخدمات عن بعد وتعزيز تنافسية المقاولات وتشجيع جاذبية المجالات.

29 – وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك (جلسة إنصات).

30 – نفسه، ص. 30.

في هذا الصدد، تمّ في 2005 إطلاق برنامج تعميم الولوج إلى وسائل الاتصال، الذي يهدف إلى نشر وتعميم خدمات الهاتف والأنترنيت في 9.263 تجمّعا قرويا[31]، المسمّاة مناطق بيْضَاء (أيّ مناطق تفتقر لوسائل الولوج إلى شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية). كما كشف التقرير السنوي للجمعية الوطنية لتقنين المواصلات في 2015، أنه إلى حدود 31 دجنبر 2015، كانت وضعية تغطية التجمّعات القروية التي شملها برنامج تعميم الولوج إلى وسائل الاتصال على النحو التالي: المناطق المشمولة بالتغطية بلغت 99 في المائة، في حين أنّ التجمعات التي تعاني من صعوبات جغرافية وصعوبات في الكهربة، والجماعات وعرة الولوج أو المهجورة، تمثّل على التوالي 0.8 في المائة و 0.2 في المائة.

وفي السياق نفسه، هناك مشاريع أخرى تتعلّق بتكنولوجيات المعلومات والاتصال قيد التنفيذ. يتعلق الأمر ببرامج «جيني» و«إنجاز» و«مراكز الولوج الجماعي» التي تندرج جميعها في إطار مخطط «المغرب الرقمي 2013».

وعلى الرغم من التقدم المسجَّل في هذا الصدد، من خلال نشر العديد من البرامج (برنامج تعميم الولوج إلى وسائل الاتصال، جيني، إنجاز، الحكومة الإلكترونية)[32]، فإنّ البنيات التحتية الرقمية ما تزال غير كافية في الوسط القروي بسبب انتشار وتشتت التجمعات السكانية والقرى في العالم القروي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ عدد الأسر المجهّزة بحاسوب\لوحة قد بلغَ 54.8 في المائة سنة 2015. وتبلغ هذه النسبة 69.5 في المائة في الوسط الحضري، بينما لا تمثل سوى 26.3 في المائة فقط في الوسط القروي.

وفي هذا الصدد، فقد انتقلَ معدل ولوج الأسر المغربية إلى الأنترنيت من 50.4 في المائة سنة 2014 (17.3 مليون مستخدم للأنترنيت في نهاية 2014)[33] إلى 66.5 في المائة سنة 2015. ما يربو على ثلاثة أرباع من الأسر لديها إمكانية الولوج إلى الإنترنيت المنزلي في الوسط الحضري (76.3 في المائة) و47.3 في المائة في الوسط القرويّ، أيّ بزيادة هامة ما بيْنَ 2014 و 2015[34].

ورغم هذا التطور الحاصل على مستويات خدمات تكنولوجيات الاتصال، فإنّ العالم القروي يظلّ مُعرّضًا لعدد من أوجه القصور في مجال الاتصال والإعلام، وبالتالي ينبغي بذل مجهود أكبر من أجل تعزيز تسهيل ولوج الأسر إلى هذه الوسائل من أجل تحسين البيئة الإعلامية داخل المؤسسات المدرسيّة، وتمكين الأسر من الولوج إلى خدمات اجتماعية أخرى مثل «راميد» والعلاجات الصحية والحالة المدنية، ... وبالتالي تسهيل تواصلهم داخل المغرب وخارجه. وستمكّن الفلاحين على وجه الخصوص منْ تحسين معارفهم، وتحديد

31 – التقرير السنوي للجمعية الوطنية لتقنين المواصلات لسنة 2015.

32 – برنامج جيني هو أحد المكونات الأساسية للاستراتيجية الوطنية «المغرب الرقمي 2013». وهو يهدف إلى تعميم تكنولوجيات الإعلام والاتصال في التربية والتعليم. وكان قد انطلق في بداية 2006 ليتمّ تحيين استراتيجيته سنة 2009 انطلاقا من أربعة محاور هي: البنيات التحتية والتكوين والموارد الرقمية وتطوير الاستعمالات.

– وفيما يتعلق ببرنامج «إنجاز»، فإنه يهدف إلى تعميم تكنولوجيات الإعلام والاتصال في صفوف الطلبة والتعليم العالي. وقد وصل هذا البرنامج إلى طبعته الرابعة، واستفاد 86.000 طالب من أصل 102.100، من دعم لاقتناء حواسيب والاستفادة من الربط بشبكة الإنترنيت.

– أما برنامج «مراكز الولوج الجماعي»، فإنه يهدف إلى خلق 400 مركز للولوج الجماعي إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال. وفي 31 دجنبر 2013، مكّنت المرحلة الأولى من المشروع من خلق 74 مركز جماعيّ.

المصادر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، التقرير السنوي 2013.

33 – مشروع قانون المالية 2016، التقرير الاقتصادي والمالي.

34 – الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، التقرير السنوي 2015.

المشاكل التقنية، واعتماد الممارسات والابتكارات التكنولوجية الملائمة لأوضاعهم. وهذا لا يمكن أنْ يتحقّق إلا بتحسين أنظمة الاتصال والإعلام، وبخاصّة توسيع تغطية خدمات الهاتف المحمول والأنترنيت في المناطق القرويّة.

وبالتالي، فإنّ التهيئة الرقمية، في إطار الوضع الجديد للجهوية المتقدمة، أصبحت عنصرا رئيسيا بكيفيّة متزايدة للربط المجالي. من أجل ذلك، يُستحسن إدراجها كقطاع مستقلّ في إطار صلاحيات جديدة للجهات. كما يتعيّن تسريع وتقوية مختلف البرامج المرتبطة بمخطط «المغرب الرقمي 2013»، وتقييم آثارها على الساكنة القروية، وذلك بهدف الوقوف عندَ العراقيل التي تحدّ من ولوج الأسر القرويّة إلى هذه التكنولوجيات الجديدة.

## 4. التشغيل في الوسط القروي: فرص شغل دون مستوى الانتظارات، وتأثر بالتقلبات المناخية

ما تزالُ الفلاحة، في معظم البلدان ذات الدّخل المنخفض أو المتوسط، هي القطاع الرئيسي لتوفير فرص الشغل لفائدة الشرائح الفقيرة من المجتمع، وبالتالي فإنّها تضْمن حصّة لا يستهان بها من وسائل العيْش. وحسب منظمة الأغذية والزراعة[35]، فإنّ الفلاحةَ تمثّل حواليْ 10 في المائة من الناتج الداخلي الخامّ في البلدان ذات الدخل المنخفض أوالمتوسّط، وهي تقوم بتشغيل حواليْ 45 في المائة من مجموع اليد العاملة (العمّال الأجراء أو غير الأجراء الذين يشغلون عملا منظمًا أو غيْر منظم، بما فيهم اليد العاملة العائليّة في الاستغلاليات). وبالفعل، فإنّ العديد من الأشخاص يكسبون معيشتهم من شغل فلاحيّ أو من أنشطة قرويّة خاصة يوَجَّه جزء من منتجاتها إلى الاستهلاك الذاتي العائلي والباقي إلى التّسويق.

تشغّل الفلاحة في المغرب 40 في المائة من الساكنة النشيطة، كما تشكّل مصدرًا مدرًّا للدخل بالنسبة ل 80 في المائة من الساكنة القرويّة.

وحسب المعطيات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط[36]، فإنه بعد الخلق الهامّ لِمَا مجموعه 58.000 منصب شغل سنة 2013، و16.000 سنة 2014، عادَ قطاع «الفلاحة والغابات وصيد الأسماك» ليخْسر، بسبب ضعف الموسم الفلاحي، 32.000 منصب شغل سنة 2015، ثمّ 119.000 (9.000 في الوسط الحضري و110.000 في الوسط القروي) سنة 2016، وهو ما يعادل انخفاضا بنسبة 2.9 في المائة من حجم التشغيل بهذا القطاع.

ويشير المبيان التالي إلى تطوّر التشغيل بحسب قطاعات النشاط الاقتصادي ووسط الإقامة.

35 – تقرير حول «حالة الأغذية والزراعة 2015، الحماية الاجتماعية: كسر حلقة الفقر في البادية»، منظمة الأغذية والزراعة، روما، 2015.

36 – وضعية سوق الشغل، المندوبية السامية للتخطيط، 2016.

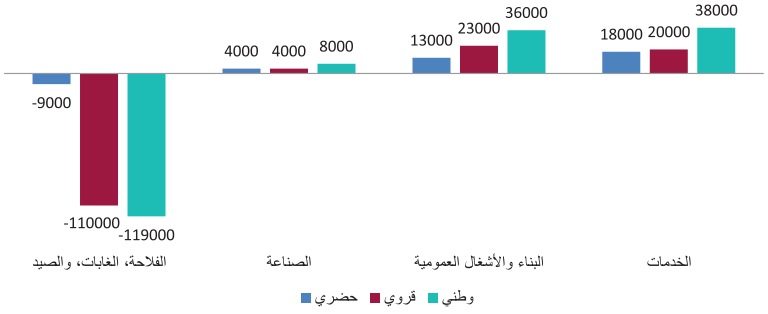


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط؛ الخلق الصافي للتشغيل، خلال الفترة ما بين 2015 و2016، بحسب قطاع النشاط ووسط الإقامة

ففي الوسط القروي، خسر قطاعُ «الفلاحة والغابات والصيد» 110.000 منصب شغل، مسجّلا بذلك انخفاضا بنسبة 3 في المائة من حجم تشغيل القطاع الفلاحي. ودائما في الوسط القروي، وحسب نفس المبيان، فقد تمكّنت القطاعات الأخرى من خلق العديد من فرص شغل: قطاع البناء والأشغال العمومية، 23.000 (+5.5 في المائة من حجم تشغيل بالقطاع)؛ «الخدمات»، 20000 منصب شغل (+2.7 في المائة)؛ «الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية «، 4.000 (+1.8 في المائة).

وفيما يتعلق بمعدل البطالة، فقد انتقل بيْن سنتيْ 2015 و 2016، من 9.7 في المائة إلى 9.4 في المائة على المستوى الوطني، ومن 14.6 في المائة إلى 13.9 في المائة في الوسط الحضريّ، ومن4.1 في المائة إلى 4.2 في المائة في الوسط القرويّ. وخلال الفترة نفسها، ارتفعت نسبة التشغيل الناقص من 10.8 في المائة إلى 11.3 في المائة على الصعيد الوطني، ومن 9.9 في المائة إلى 10.2 في المائة في المدن، ومن 11.8 في المائة لتصل إلى 12.4 في المائة في العالم القروي.

وبدوره، فقد ارتفعت نسبة التشغيل الناقص بين سنتي 2015 و 2016، من 10.8 في المائة إلى 11.7 في المائة على المستوى الوطني، ومن 9.7 في المائة إلى 10.5 في المائة في الوسط الحضريّ، ومن 12 في المائة إلى 12.5 في المائة في الوسط القرويّ. وعلى الصّعيد الوطني، تمثّل نسبة التشغيل الناقص في صفوف الرجال (13.1 في المائة) أكثر من الضِّعْف لدى النساء (6.2 في المائة). وهذه النسبة (10.3 في المائة) في الوسط الحضري تساوي تقريبا نسبة النساء (10.1 في المائة)، بينما هي أكبر خمس مرّات في الوسط القروي (16.6 في المائة مقابل 3.8 في المائة ).

وعلاوة على ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى أنّه من بين خصائص التشغيل في الفلاحة التزايد المتنامي لشغل النساء الذي عوّض شغل الرجال والشباب الذين باتوا يفضلون مغادرة القرى في اتجاه المدن بحثا عن حياة أفضل. كما تجدر الإشارة إلى أنّ النساء في البلدان ذات الدّخل المنخفض أو المتوسّط يوفّرن 43 في المائة من مجموع اليد العاملة الفلاحية، وتبلغ حصتهنّ 50 في المائة على الأقلّ في العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وغيرها، ولا سيّما في البلدان التي يتجذّر فيها الفقر، ولا تتوفّر فيها النساء على منافذ أخرى كافية[37].

37 – تقرير حول «حالة الأغذية والزراعة 2015، الحماية الاجتماعية: كسر حلقة الفقر في البادية»، منظمة الأغذية والزراعة، روما، 2015.

إن مساهمة النساء في الشغل تظل دائما ضعيفة للغاية. وفي هذا الصدد، فإنّ سنة 2015 سجّلت تراجعًا في معدّل نشاط النساء، حيث انتقل من 24.8 في المائة سنة 2015، إلى 25.2 في المائة سنة 2014 (و25.9 في المائة سنة 2010). وهذا المعدل أضعف في الوسط الحضري حيث يبلغ 17.4 في المائة مقابل 36.6 في المائة في الوسط القروي[38].

من جهة أخرى، فإنّ النساء هنّ أكثر حضورًا، على المستوى الوطني، في قطاع «الفلاحة والغابات والصيد»، بحصة بلغت 59.9 في المائة من تشغيل النساء. أما قطاع «الخدمات» فيشكّل القطاع الثاني لمصدر شغل النساء، بنسبة تصل إلى 27.9 في المائة، وأخيرا فإنّ قطاعَ «الصناعة» يساهم بنسبة 11.8 في المائة من مناصب الشّغل النسائية. هذه البنية المتعلقة بالشغل بحسب قطاعات الأنشطة الاقتصادية تخفي وجود تفاوتات حسب مكان الإقامة. ذلك أنّ أغلبَ المناصب النسائية، في الوسط القروي، تهمّ «الفلاحة والغابات والصيد» (93.2 في المائة)، بينما تشتغل النساء في الوسط الحضريّ بكيفيّة أساسيّة في قطاع «الخدمات» (68.6 في المائة)[39]. وبالمقابل، فإنّ أكثر من ثلاثة أرباع النساء النشيطات العاملات (75.2 في المائة) يشتغلن كعاملاتٍ في الفلاحة أو الصيد، و17.9 في المائة من النساء رئيسات الاستغلاليات الفلاحية أو العاملات في الصيد والقنص أو الغابات.

كما أنّ ظروف العمل والتنقّل، الصّعبة جدا بالنسبة للنساء العاملات المشتغلات أساسًا في القطاع الفلاحيّ، تشكّل تحديّا كبيرا. وبالتالي، فإنّ التحسين الجيّد والمستدام لهذه الظروف يُعتبر أولوية أساسيّة. وفي الوقت نفسِه، تجدر الإشارة إلى أنّ النساء رئيسات الاستغلاليات الفلاحيّة، اللواتي يمثّلْنَ حصة لا يُستهان بها في العالَم القرويّ، يجدن صعوبة كبيرة في الولوج إلى الأسمدة والخدمات والأسواق الفلاحية، وخاصة لفائدة منتجاتهم الفلاحية والتقليدية الناتجة عن أنشطة مُدرّة للدخل. لذلك يصعب عليهنّ الاعتماد فقط على الإنتاج الفلاحيّ للخروج من الفقر.

ويشير تحليل هذه المعطيات إلى أنّ القطاع الفلاحيّ حين يتأثر بالتقّلبات المناخيّة يظلّ غير مولّد للشغل في الوسط القروي بما يكفي. فالجفاف، الذي أصبح ظاهرة دورية، باتَ يؤثّر تأثيرا كبيرا على خلق فرص الشغل في هذا الوسط. وبالتالي، فإنّ تشجيعَ الاستثمار العام والخاصّ في إطار مشاريع كبرى مهيكِلة داخل الوسط القروي، تبعًا لمؤهلات كلّ جهة على حدة، وكذا الاعتماد على الأنشطة المتعددة الغير الفلاحية وخلق مقاولات قروية صغيرة ومتوسطة، تشكل في الواقع رؤية جديدة للنهوض بالتشغيل الفلاحي والقروي، وتمكّن من رفع العديد من التحديات التي يواجهها العالم القروي.

ومن شأن خلق فرص الشغل غير الفلاحيّة في المناطق القروية أن تسمح للساكنة القرويّة، ولا سيما بالنسبة لصغار الفلاحين بتنويع مصادر دخلهم، وتقدّم بالتالي بديلا لأولئك الذين لا يوفّر لهم الإنتاج الفلاحيّ حياة كريمة في الإنتاج الزراعي. إن الصناعات والخدمات الفلاحية منذ بداية السلسلة إلى نهايتها (تحويل المنتجات الفلاحية، الصناعات الغذائية، الموادّ الفلاحية، المكننة،...) لا تزال تشكل خزّانا للتشغيل غير مستغلة إلى حدّ كبير في الوسط القرويّ.

38 – المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

39 – البحث الوطني «النساء المغربيات وسوق الشغل: الخصائص والتطور»، المندوبية السامية للتخطيط، دجنبر، 2013.

على صعيد آخر، يشكّل تشجيع الشباب على الانخراط في المجال الفلاحي تحديا كبيرًا، لكوْنهم يفضلون مغادرة العالم القرويّ والاستقرار في المدينة. وقد أشار الفاعلون الذين تمّ الإنصات إليهم إلى عدم مبالاة الشباب بالأعمال ذات الصلة بالفلاحة، سواء في السّهول أوفي المناطق الجبلية والواحات. ومنْ ثمّ يتعيّن العمل على التكفّل بالشباب منذ مرحلة الطفولة والاهتمام بتأطير القرب من خلال تعزيز مرحلة التعليم الأوّلي والابتدائي، وحثّ الشباب على الانخراط في جمعيات محلية تعمل في المجال الفلاحي والبيئي والولوج إلى التمويل، الأمر الذي من شأنه أنْ يدفعهم إلى المشاركة بصورة أفضل في الحيَاة العمليّة.

إنّ التكوين المهني لفائدة هؤلاء الشباب، الرامي إلى إعدادهم لخلافة تدبير الاستغلاليات الفلاحية، ينبغي أنْ يكون ضمن أولويات صنّاع القرار على الصعيديْن الوطني والجهوي. إضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى أنّ إقصاء الفلاحة والعالم القروي من القانون المتعلق بالمقاول الذاتي، فإنه يحسُنُ إعداد إطار قانوني ملائم يحدّد المهن المرتبطة بالفلاحة، كما يحدّد باقي المهن القرويّة.

تجدر الإشارة، في نهاية هذا القسم، أن البرامج والمشاريع المنجَزة تظلّ جدّ قطاعيّة، كما أنّها وُضِعتْ لكيْ تستجيبَ للقضايا الملحّة التي يواجهها العالم القرويّ. فضْلًا عنْ أنّ تعدّد هذه البرامج وتنوع التدخلات في الوسط القروي قد نتجَ عنهما، بكلّ تأكيد، تحوّلات اقتصادية واجتماعية متواصلة، تسعى الساكنة القرويّة إلى التكيّف معها من خلال الاستفادة من الفرص المتاحة لها. غير أنّ هذه التدخلات لم تتمّ بطريقة مُنْصِفة عبر مختلف المجالات الترابية، بسبب غياب رؤية شموليّة تسمح بتعزيز الحكامة والإدماج وتجانس العمليات، وبمزيدٍ من الاستهداف للمناطق الفقيرة والساكنة القروية المهمّشة.

وبالتالي، فإنّ ذلك ينعكس على الهوّة الموجودة بين المدن والقرى، في مجال الولوج المحدود للساكنة القرويّة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، والتشغيل الناقص بالنسبة للشباب في الوسط القرويّ، ولا سيّما خلال سنوات الجفاف، فضلا عن الفوارق الحادّة على مستوى الدخل، واستمرار مظاهر الفقر والأميّة في صفوف الساكنة الهشّة. وتؤكّد الأرقام التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط، في بداية نونبر 2016، هذه الوضعيّة، بما أنّ هشاشة الفقر، وإن كانت ضعيفة في الوسط الحضريّ بنسبة 7.9 في المائة، تظلّ ظاهرة قرويّة بامتيازٍ حيث سجّلت 19.4 في المائة سنة 2014، بعد كانت تسجّل 30 في المائة سنة 2001[40].

كما أنّ الأمية المنتشرة في صفوف الساكنة القرويّة لا تزال متفاقمة، بما أنّ هذه النسبة تبقى مرتفعة رغم الجهود المبذولة، حيث تصل إلى 47.7 في المائة في الوسط القروي، مقابل 22.2 في المائة في الوسط الحضري بالنسبة للساكنة البالغة عشر سنوات فما فوق[41]. وهو الأمر الذي يحدّ من ولوج الساكنة القروية إلى الإعلام وإلى التقنيات الحديثة للإنتاج والتثمين.

يترتّب عن هذه الوضعيّة وجود تأخّر على مستوى مؤشرات التنمية البشرية، يؤثر سلبا على ترتيب المغرب وفْقًا لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية. وبالفعل، فإنّ المغرب فَقَدَ سنة 2015 ثلاث نقاط في الترتيب بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية لهذا البرنامج بالمقارنة مع سنة 2014، وهو مصنَّف في المرتبة 129 من أصل 188 بلدًا برصيد 0.628 نقطة. وبتعديلِ هذا الرّصيد بَحَسب الفوارق، فإنّه سيتراجع ليصل إلى 0.441[42].

40 – البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر في المغرب، المندوبية السامية للتخطيط، 2016.

41 – المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

42 – التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015

كما عرف العالم القروي تحوّلاتٍ عميقة على الصعيدَيْن الاقتصادي والاجتماعي يعكسها التحسن الكبير في الولوجيّات وفي تطوير البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية. غير أنّ هذه الديناميّة لم يصاحبْها حصول تحسّن على مستوى دخل السّاكنة القرويّة ورفاهها. لذلك، يتعيّن رفْع العديد منَ الحواجز التي يمكن أن ترتبط بالأسر نفسها، أو ببيئاتها وقدراتها المالية. وهو الأمْر الذي كان له تأثير على مستوى عيْش الساكنة القرويّة الذي ظلّ دون المستوى المطلوب بكثير، رغمَ وتيرةِ تطوّره الأسرع بالمقارنة مع الوسط الحضري خلال الفترة 2001-2014 (3.5 في المائة مقابل 3.7 في المائة في الوسط القروي)[43]. كما أنّ هذه الديناميّة لم تُؤدِّ إلى حدوث التحوّل السوسيو- اقتصاديّ المتوقع في صفوف الأسر الفقيرة.

إنّ المخاوف الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة والديمغرافيّة قدْ زادت من الحاجة إلى إعادة التفكير في الاستراتيجيات والمخططات التنمويّة المتعلقة بالعالم القرويّ بصورة تجعل العنصر البشريّ في قلب هذه الاستراتيجيات، مع الانخراط الفعليّ المجتمع المدني وباقي الفاعلين المعنيين، بدءًا منْ مرحلة تنفيذ وتتبّع هذه المخطّطات.

## III • رافعات هامّة للعمل ينبغي تثمينها من أجل النهوض بالاقتصاد القروي

ما لا شكّ فيه أنّ الخدمات الاجتماعية والبنيات التحتية كالطّرُق والكهرباء والماء الشّروب،... تُساعد على تحسين نمط عيْش الساكنة التي تعيش في الوسط القروي، غير أنها مع ذلك لا تُسَاهِمُ في توفير دخْل كافٍ يعزّز القدرة الشرائية للساكنة القروية. ومن أجل ذلك، من الضروريّ خلق فرص اقتصادية ضمن قطاعات واعدة لضمان ديناميةٍ للاقتصاد القرويّ.

ولا ينبغي أن تقتصر هذه الدينامية على الفلاحة وحدها، لأنه مع التحوّلات والتغيّرات الاجتماعية والاقتصادية التي باتت تميّز العالم القروي، أصبح من الأجدى تعزيز تطوير التنسيق مع قطاعات أخرى مولّدة للثروة ولفرص الشغل، كما هو الشأن بالنسبة للصّيد والسياحة القروية والصناعة التقليدية، وذلك لإعطاء دينامية جديدة وتطوير اقتصاد العالم القروي.

ومن ثمّ، فإنه يتعيّن العمل على تحسين دخل الساكنة القرويّة من خلال تنويع أنشطتها وخلق المزيد من فرص الشغل غير الفلاحيّة عبر إطلاق مشاريع كبرى مُهيكِلة، وتعزيز قدرات الفاعلين وتنظيمات الساكنة القروية، وتعزيز الاستعمال العقلاني للإمكانيات والثروات الطبيعية التي تزخر بها المناطق القروية.

43 - «غير أنّ الفرق في مستوى العيش بين الوسط الحضري والوسط القروي، حسب مندوبية السامية للتخطيط، الذي كان يبلغ 2 سنة 2001 وتراجع إلى 1.8 حوالي 2007، قد عرف ارتفاعا طفيفا ب1.9 سنة 2004 ⇦ويتطلب مراقبة قوية لهذه التطورات بسبب عدم استقرار المداخيل القروية». البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر في المغرب، 2016.

## أ - فلاحة في حاجة إلى دينامية جديدة لإدماج خصوصيات والتحولات الجديدة للعالم القرويّ

يعدّ القطاع الفلاحي في بلادنا أحد المحرّكات الرئيسية للتنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر. كما أنّ مساهمته في الناتج الداخلي الخامّ تختلف باختلاف السنوات، حسب المندوبية السامية للتخطيط، حيث انتقلت من 13.3 في المائة سنة 2013 إلى13.7 في المائة سنة 2015. كما يتولّى القطاع تشغيل 40 في المائة من الساكنة النشيطة، وهو مصدر دخْل لِمَا مجموعه 80 في المائة من الساكنة القرويّة، ويساهم سنويا بما قدره 11 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات[44].

وتبلغ المساحة الإجمالية للمغرب حوالي 71 مليون هكتار، منها 8.7 ملايين هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة. وتنقسم هذه المساحة إلى أراضٍ مسقيّة (1.5 مليون هكتار) وأراضٍ بورية (7.2 ملايين هكتار). كما تتميز بنية الأراضي الفلاحية بتعقيدها وتنوعها. هكذا، وفضلا عن أراضي «الملك» التي تشكل 76 في المائة من الأراضي الفلاحيّة، هناكَ أراضي «الجموع»، وأرَاضي «الكيشْ»، وأراضي الأحباس وغيرها[45]. وهذا التعدد في الوضْعيات العقارية للأراضي يحُول دون تهيئة الأراضي الفلاحية وتحسين إنتاجيّاتها.

وقد تجلّى تدخّل الدولة في العالم القروي في إنجاز العديد من البرامج والمشاريع المندمجة الرامية إلى تطوير التنمية الفلاحية والقرويّة. ويكفي التذكير، في هذا الصدد، بسياسة السّدود التي انطلقت في سنة 1974 وساهمت بشكل كبير في تحسين الإنتاج الفلاحي، وخاصة في المناطق المسقيّة، إضافة إلى سلسلة من المشاريع التنموية المندمجة، منها مشاريع تأهيل الأراضي الفلاحية البوريّة، والتنمية القروية المندمجة- المدارات المائية الصغرى والمتوسطة، والتنمية القروية المندمجة- تدبير الموارد الطبيعية.

وقد عرفت سياسة الدولة في «الجانب الفلاحي» تحولات هامّة خاصّة على مستوى التقويم الهيكليّ، فضلا عن عدم تدخل الدولة الذي يهدف من بين ما يهدف إلى إعادة تحديد دور المؤسسات العمومية، وسحب مخططات تناوب المحاصيل والخوصصة، وسياسة تحرير الأسواق.

كما أن إطلاق استراتيجية 2020 للتنمية القرويّة في أواخر التسعينيات قدّ أعطى دفعة جديدة لسياسة الدولة، غير أنّ هذه الاستراتيجية لم تتمكّن من تحقيق النتائج المنتظَرَة، حيث أنّ التقييم الذي أنجزه البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة في 2005-2004، كشف عن إنجازات وأوجه قصور هذه الاستراتيجية.

وقد تعزّزتْ هذه الدينامية بالاستراتيجيات القطاعية ذات الصّلة الوطيدة بالعالم القرويّ، ولا سّيما مخطط المغرب الأخضر الذي انطلق سنة 2008، و«رؤية 2020 للسياحة» و«رؤية 2015 للصناعة التقليدية» واستراتيجية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية التي صودق عليها في يوليوز 2015.

ومع ذلك، فإنّ الاستراتيجيات والمشاريع المنفذة حتى اليوم، لم تسمح للعالم القروي من الاستفادة الكاملة من نتائج هذه الاستراتيجيات، بلْ إنّ الفلاحة ما زالت تعاني من نواقص وقصور على مستوى:

44 – وكالة التنمية القروية

45 – التقرير التركيبي لأشغال المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 8-9 دجنبر 2015.

- بنيات ووضعيات العقار؛
- التجانس بين بداية سلاسل الإنتاج ونهايتها (الاعتماد على الأسمدة المستوردة، تثمين صناعيّ ضعيف...)؛
- أنظمة التوزيع وقنوات التسويق؛
- ضرورة تنظيم أكثر وتقنين قنوات التزويد بالمبيدات والمواد الكيماوية؛
- التنظيم المهني والتعليم-التكوين والبحث-التطبيق.
- الفرق الكبير بين معدّل الساكنة النشيطة الفلاحية (40 في المائة) ومساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام (13.7 في المائة).

وأمام الحاجيات المتزايدة والموارد المحدودة للساكنة القرويّة، وخصوصا في ظلّ نمط العيْش الجديد والتحولات السوسيو- اقتصادية والديموغرافية التي يعرفها الوسط القروي، من الأهمّية بمكانٍ تعزيز حكامة السياسة المتعلقة بتنمية العالم القروي ومحاولة رفْع التحدّيات الكبرى المشار إليها سابقًا.

## تذكير بأسس وأهداف مخطط المغرب الأخضر

ينقسم مخطط المغرب الأخضر إلى دعامتين اثنتيْن: الدعامة الأولى والدعامة الثانية. تهمّ الدعامة الأولى، التي تشتمل على 961 مشروعا في أفق 2020 باستثمارٍ إجمالي يبلغ 75 مليار درهم على مدى عشر سنوات لفائدة 563.000 فلاح، الفلاحة العصرية ذات القيمة المضافة القوية استثمار خاصّ، بحيث أن المشاريع تقدم بكيفية فردية أو في إطار مشاريع تجميعيّة[46].

أمّا الدعامة الثانية، فإنها تتوخى الرّفع من إنتاجية الشبكات النباتية والحيوانية للمناطق الأكثر احتياجا بهدف تحسين الدخل الفلاحي. وترتكز هذه الدعامة على التدخّل المباشر للدولة في المناطق المهمّشَة (المناطق البورية الأكثر احتياجا، والمناطق الجبلية والواحات) مع الأخذ في الاعتبار المحافظة على الموارد الطبيعيّة. ويقترح مخطط المغرب الأخضر تنفيذَ ثلاثة أنواع من المشاريع المتعلقة بالدعامة الثانية، وهي مشاريع تهمّ تحويل الفلاحة المتّبعة إلى قطاعات واعدة وذات قيمة مضافة عالية، ومشاريع التكثيف من أجل تحسين الإنتاجية الفلاحية القائمة، وكذا مشاريع تنويع الأنشطة والمنتجات الفلاحية، وذلك من خلال إدخال أنشطة فلاحيّة جديدة في منظومة استغلال صغار الفلاحين، وخاصة المنتجات المحلية.

يتعلق الأمر بمشاريع تمّ إطلاقها في إطار مقاربات تشاورية متفق عليها مع المنظمات المهنية الحاملة لمشاريع، واعتمادا على دلائل للمساطر تتعلق بالتنفيذ، ودليل لأولويات المشاريع التي تمّ اختيارها والتوافق بشأنها مع لجان تقنيّة محلية من خلال إدماج ممثلين عن الإدارة وعن المهنيين وعقْد اجتماعات على الصعيد المحلي. وهذه اللجان نفسها هي التي تصادق على مختلف مشاريع الدعامة الثانية قبل تنفيذها.

وعموما، من المنتظر تنفيذ ما مجموعه 545 مشروعًا اجتماعيا في إطار هذه الدعامة الثانية، تتطلب حواليْ 20 مليار درهم على مدى عشْرِ سنواتٍ، سيستفيد منها ما يقرب من 860.000 فلاح[47].

46 – وكالة التنمية الفلاحية.

47 - http://www.agriculture.gov.ma/pages/pilier-ii

ولتعزيز مشاريع هاتين الدعامتين، ارتكز مخطط المغرب الأخضر كذلك على مشاريع أفقيّة تقوم على إعادة بناء الإطار القطاعي وتحسين المكونات الأفقية المتعلقة، على وجه الخصوص، بسياسات الماء والأراضي والتنظيم البيْمهني. وسوف تتطلب هذه الإجراءات الأفقية استثمارا إجماليا قدره 52 مليار درهم على مدى 10 سنوات.

ولهذه الغاية، وضعت وزارة الفلاحة مخططات فلاحية جهويّة تغطي مجموع التراب الوطني لبلادنا.

## مكتسبات ومظاهر نجاح مخطط المغرب الأخضر

منذ إطلاقها سنة 2008، ما فتئتْ الاستراتيجية الفلاحية لمخطط المغرب الأخضر تواصل تجسيدَ رؤيتها المتمثلة في إعادة هيْكلة نسيج الإنتاج الفلاحي الوطني. وعلى صعيد مساهمة الفلاحة في تحقيق النمو، فإنّها انتقلت، حسب معطيات وزارة الفلاحة، إلى 20 في المائة خلال الفترة 2008-2015، بينما لمْ تكنْ تتجاوز نسبة 6 في المائة خلال الفترة 2000-2007. كما أنّ متوسط معدل النمو السنوي قد انتقل إلى 6.7+ في المائة خلال الفترة نفسها مقابل 3.9+ في المائة بالنسبة لبقية الاقتصاد الوطني[48].

من ناحية أخرى، ساهم مخطّط المغرب الأخضر في تحسين الفلاحة المغربية، ولا سيّما على صعيد ميزانيّة الاستثمار. وتبرز النتائج الهامّة المحقّقَة أنّ الاستثمار الفلاحيّ تضاعف بنسبة 1.7 بين سنتيْ 2008 و2014، مع زيادة 34 في المائة من صادرات المواد الغذائية منذ سنة 2008. في هذا الإطار، يحتلّ المغرب اليوم الرتبة الأولى في العالم كمصدّر للكبّار والفاصوليا الخضراء وزيت الأركان، والرتبة الثالثة كمصدّر للزيتون المعلّب والمصدر الرابع للكْليمانتين والطماطم[49].

كما تمكّنت الفلاحة الوطنية أيضا من الحد من تبعيّتها وهشاشتها أمام التقلبات المناخيّة، ولا سيّما من خلال الرفع من الأنشطة الفلاحية ذات القيمة المضافة القويّة بنسبة 37 في المائة، والتجويد الأمثل للقيمة الفلاحية المضافة بزيادة قدرها3500 درهم للهكتار الواحد بالنسبة للمساحة المسْقيّة.

ومقارنة مع الحد من تقلبات القيمة المضافة والدخل، فإنّ متوسط البنية (2008-2014) لِلقيمة الفلاحيّة المُضافة (بالنسبة المائوية) الذي يوضّحه الرسم البياني التالي، يبيّن أن تربية الماشية (27.5 في المائة)، والتشجير (22.3 في المائة) والخضروات (19.6 في المائة) باتت تتبوّأ مكانة هامّة ضمن أداء القطاع الفلاحيّ.

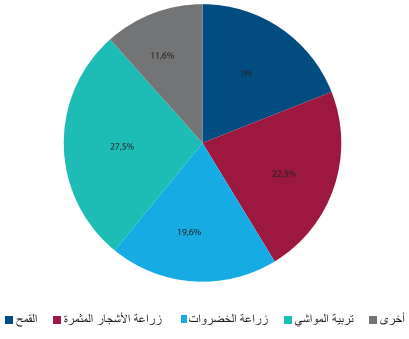


المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية، وزارة الاقتصاد والمالية، ورشة عمل حول أهداف التنمية المستدامة، 3-5 ماي 2016

48 – التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية برسم سنة 2016، وزارة الاقتصاد والمالية.

49 – الدورة الثامنة للمناظرة الوطنية للفلاحة، مكناس، أبريل 2015. (http://www.agriculture.gov.ma/pages/99agriculture%80%actualites/8ieme-edition-des-assises-de-l%E2)

وعلى الرغم من التقدم المحرَز في مجال الإنتاج، لا بدّ من ملاحظة أنّ العالم القروي، وخاصّة الفلاحين الصغار والمتوسّطين، لا زالوا يعانون دائما من نفس الصّعوبات التي كانوا يُعانونَ منها منْ قبل. وقد أبرز الفاعلون الذين تمّ الإنصات إليهم أنّ الفلاحة التضامنيّة التي تهمّ بالخصوص صغار الفلاحين ينبغي أن تستفيدَ من الدعم المالي والمواكبة.

## بعض المنجزات المتعلقة بمشاريع التنمية الفلاحية التضامنيّة

في إطار تنفيذ مشاريع الدّعامة الثانية الرّامية إلى تعزيز والنهوض بالفلاحة التضامنيّة، تمكّن أكثر من 711.535 فلاحًا من الاستفادة من الدّعم والمصاحبة التقنية والمالية. كما أنّ الناتج الداخلي الخامّ الفلاحي للفرد الواحد قد ارتفع بحواليْ 48 في المائة في الوسط القروي (حيث انتقل من 5.400 درهم في السنة إلى 8000 درهم سنة 2014)[50] . إضافة إلى أنّ ظروف عيْش وعائدات الفلاحين قد عرفت تحسّنا ملحوظا تمثّل في تراجع معدّل الساكنة التي تعاني منْ سوء التغذية من 7.1 في المائة سنة 1990 إلى4.9 سنة 2015، مع اختفاء شبه نهائيّ لمعدل الساكنة التي تعاني من الجوع في المناطق القرويّة الذي تَرَاجَعَ بأربع4 نقاط، حيث أصبح يمثل اليوم 0.5 في المائة من الساكنة القرويّة مقابل 4.6 في المائة سنة 1990[51].

كما يجدر التذكير أيضا بمواصلة الجهود والالتزامات في سبيل فلاحة تضامنية ومستدامة. وبالفعل، فقد تمّ تأطير 20.000 من صغار الفلاحين سنة 2014، وتجميع أكثر منْ 6 مليارات درهم[52] من الجهات المانحة في السنة نفسها من أجل مواكبَة تنفيذ الفلاحة التضامنيّة.

على صعيد آخر، وحسبَ وكالة التنمية الفلاحيّة، بين سنتيْ 2010 و 2017، فإنه تمّ إطلاق 90 مشروعًا في المتوسّط لفائدة أكثر من 105.000 مستفيد في السنة، واستفادة 86 في المائة من الساكنة المستهدَفة. وقد بلغَ عدد المستفيدين المستهدفين منْ 700 مشروع منذ سنة 2010 حواليْ 767.000، علاوة على أنّ المساحات المعنية قدْ تجاوزت 800.000 هكتار.

وخلال جلسات الإنصات التي نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تمّت الإشارة إلى أنّ عمليّة تجميع الفلاحين الذين يملكون مساحات صغيرة ومتوسّطة الحجم حول فاعلين خواصّ أو منظمات مهنية ذات قدرات تدبيريّة كبيرة، تتطلّب مزيدًا من التعزيز، وبالتالي ينبغي بذل جهود أكبر من أجل تحقيق إدماج فعليّ بين البداية الفلاحية والنهاية الصناعية. وكما هو الشأن بالنسبة لبعْض السلاسل، ولا سيّما سلسلة الزيتون، فإنّ سلسلة الحليب تضمّ 182.842 فلاحًا، والسلسلة السكرية تضمّ 33.396 فلاحا[53]. وهذه الأخيرة، التي تندمج بصورة كلّيّة في البداية الفلاحية والنهاية الصناعية، تشكّل اليوم نموذجًا مرجعيًّا للتجميع والاندماج الناجحيْن من سلسلة القيمة.

على صعيدٍ آخر، يعتبر تفعيل العقود البرامج المتعلقة بسلاسل الصّناعة الغذائية خطوة أساسية من أجل إدماج أفضل للبداية الفلاحية والنهاية الصناعية وتثمين المنتجات الفلاحية بهدف الاستفادة الكاملة من دينامية مخطط المغرب الأخضر الذي مكّن من تحقيق نموّ إنتاج غالبيّة السلاسل. إنّ الهدف من كل ذلك

50 – التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية برسم سنة 2016، وزارة الاقتصاد والمالية.

51 – الدورة الثامنة للمناظرة الوطنية للفلاحة، مكناس، أبريل 2015.

52 - http://www.agriculture.gov.ma/sites/default/files/dossier_de_presse_assises_vf.pdf

53 – وكالة التنمية القروية.

هو تشجيع التصدير والقيمة المضافة وتوفير فرص الشغل، مع كل الفوائد الإيجابية التي تعود بالنفع على التنمية السوسيو- اقتصادية المستدامة للعالم القروي.

أما بخصوص إشكالية مياه السّقي، فقد تمّ إطلاق عدة برامج منذ سنة 2009 في أفق ضمانِ سقْيٍ مستدام وتدبير تثمينيّ لهذا المورِد النادر. وتجدر الإشارة، في هذا الصّدد، إلى البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي الرّامي إلى التحويل الشامل للسقي الخارجي وعبْر الرّشّ إلى السقي الموضعيّ على مساحة تقدر بحواليْ 550 ألف هكتار.

## تثمين المنتجات المحلية وتعزيز دور الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

خلال السنوات الأخيرة، أثار تطوير وتسويق المنتجات المحلية اهتمامًا خاصّا بهدف إعادة تثمين هذه المنتجات وتعزيز التعاونيّات النسوية والاستغلاليات وجمعيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامنيّ.

إضافة إلى ذلك، أقيمت منصّات لوجستيكية وتجارية جهويّة، غير أنّ منصّتيْن اثنتيْن فقط هما اللتان تشتغلان[54]. كما أنّ بعض التعاونيات والتّجمعات قدْ أقامت شراكات مع فاعلين اقتصاديّين خواصّ، ولا سيما بالنسبة للمساحات الكبيرة والمتوسطة من أجل تحسين ولوج منتجاتها إلى السّوق الوطنيّة والدولية. وفي هذا الاتجاه بلغ عدد منتجات هذه المساحات 240 منتَجًا لفائدة 49 تجمّعا. إضافة إلى أنّ عددًا من التجمّعات والتّعاونيات التي تنتج منتجات محلّيّة تشارك كذلك في العديد من التظاهرات المنظمة على الصعيد الوطني والدولي.

وبخصوص وضْع العلامات التجارية على المنتجات الفلاحيّة، فقد بادرت وزارة الفلاحة، وخاصّة وكالة التنمية الفلاحية بإطلاق شارة جماعية باسْم «**محلي المغرب**» كعلامة جماعية، مع التنصيص على تسجيل الشّارة كعلامة جماعية، وتقنين استعمالها من طرف المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية وعلى الصعيد الدولي. وقد حصلَ إلى حدود اليوم 20 منتجا[55] على ترخيص استعمال هذه الشّارَة.

غير أنه رغم الجهود المبذولة بهدف تطوير وتعزيز المنتجات المحلية في المغرب، فإنّ هناكَ مجموعة من المشاكل ذات الطابع التنظيميّ والتقنيّ التي ينبغي التغلب عليها من أجل تحسين جاذبيّة هذه المنتجات وتسويقها من خلال الحد من تدخل الوسطاء. علاوة على أنّ اختيارَ التجمّعات والتعاونيّات للمشاركة في تظاهرات وطنية ودوليّة يجب أن يعتمد كذلك على معايير الاستحقاق تقنية وخاصّة بكلّ منتوج على حدة، وذلك بإعْطاء الفرْصة إلى تجمّعات أخرى وفاعلين آخرين في الاقتصاد الاجتماعيّ والتّي تهمّ تطوير منتجاتهم والمشاركة في مختلف التظاهرات التي تنظَّم داخل المغرب وخارجه.

كما يتعيّن تعزيز مراقبة جودة المنتَجَات المحليّة بهدف تثمين وتحسين تسويقها.

## تدابير دعم ومواكبَة من أجل فلاحة متضامنَة

من أجل دعم تنمية الفلاحية التّضامنيّة، وضعت الدولة برامج تحفيزيّة لفائدة صغار الفلاحين قصد تمكينهم من الانخراط في نظام تأمين ضدّ آثار التقلبات المناخيّة، وذلكَ في إطار شراكة مع التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين. يتعلق الأمر :

54 – بمدينتي مكناس والحسيمة

55 – مذكرة حول الفلاحة التضامنية في إطار مخطط المغرب الأخضر، وكالة التنمية الفلاحية.

- بتأمين ضدّ المخاطر المتعدّدة من أجل حماية زراعة الحبوب والخضراوات من مجموعة من المخاطر المناخية: الجفاف والبرد والصقيع والمياه المفرطة والرياح القوية والعواصف الرملية، الأمر الذي يمكّن صغار الفلّاحين من الاستفادة من دعم مالي هامّ، والولوج إلى المنتوج بشروط جدّ تفضيليّة؛

- بالتأمين الخاص بأشجار الفواكه، والذي يوفّر تغطية ضد أبرز المخاطر التي تهدّد هذه السلسلة، وخاصّة الصّقيع والجريحة والرياح القويّة والشّركي والمياه المفرطة وارتفاع درجات الحرارة [56].

وتتراوح مساهمة الدولة ما بين 53 إلى 90 في المائة تبعًا لمُستوى الضمان. كما أنَّ مساهمة الفلاحين الصّغار لا تتجاوز 26 درهم للهكتار الواحد[57].

من جهة أخرى، يستفيد صغار الفلاحين في إطار صندوق التنمية الفلاحيّة من دعم يصلُ إلى 100 في المائة من أجل تجهيز نظام السّقي الموضعي لفائدة صغار الفلاحين الذين يتوفرون على استغلاليات تقلّ عن 5 هكتارات، كما استفاد منْ دعم بنسب تفضيليّة الفلاحون المنخرطون في مشاريع التجْميع، ولا سيّما لاقتناء المعدات الفلاحيّة (من 30 إلى 70 في المائة في إطار التجميع مقابل 20 إلى 60 في المائة بالنسبة للنظام الشامل).

أمّا الجانب المتعلق بالتأطير والتحسيس، ورغم الجُهُود المبْذولة التي تتجلى، من جهة، في إحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، والمصادقة على القانون المتعلق بتنظيم مهنة المستشار الفلاحيّ الخاص، ومن جهة أخرى بإعداد استراتيجية وطنية جديدة في القطاع الفلاحي تُولي أهميّة كبيرة لتحسيس صغار الفلاحين وتقديم الاسْتشارة لهم (الانتقال من مستشار واحد لكلّ 3800 فلاح إلى مستشار واحد لكلّ 1350 فلاح)، فإنّ الفلاحين ما زالوا يعانونَ من ضعف على مستوى التكوين وتأطير القرْب. وقد وقفت الزيارات المنظمة إلى الجهتيْن[58] على بعض مظاهر القصور على مستوى التأطير، كما أكّد الفاعلون الذين تمّ الإنصات إليهم على أنّ تعدّد التجمعات والتعاونيات على الصعيد الجهوي والإقليميّ يطرَح مشكلا حقيقيًا أمام تقديم الاستشارة والمشاركة، وخاصة مع النّقص في عدد الأطر والتقنيين، فضْلًا عن القصور في تطوير خبرة الفلاحين، ولا سيّما الخبرة المتعلقة بالتقنيات التي يجيدونها أكثر.

لذلك، منَ الضّروري إعادة النظر في برامج التأطير القديمة التي تقدّمها «مراكز الأعمال»، التي تحوّلت إلى مراكز للتنمية الفلاحيّة، وذلك بهدف تقديم مزيد من الاستشارة إلى الفلاحين الصغار والمتوسطين، وأخذ معارفهم وخبرتهم المحلية بعيْن الاعتبار.

إنّ تكوين الفلاحين، ولا سيما بالنسبة للاستغلاليات الصغيرة وتحويلها يتطلبان إيلاء أهمّية خاصة من طرف مختلف الفاعلين (الدّولة، المهنيون، القطاع الخاص) بهدف ضمان تدبير الاستغلاليات الفلاحيّة وتعزيز القدرات المتعلقة بتدبير التنظيمَات المهنية.

56 – وكالة التنمية الفلاحية

57 - http://www.agriculture.gov.ma/pages/actualites/la-premiere-assurance-agricole-veritable-voit-le jour

58 – زيارة أعضاء عن اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا الجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية، للجهة الشرقية، ما بين 30 نونبر 2016 إلى 03 دجنبر 2016؛ ولجهة بني ملال خنيفرة، ما بين 07 إلى 10 دجنبر 2016.

## تحديات يتعيّن رفعها لإعطاء دينامية جديدة للفلاحة ولتنمية العالم القروي

إنّ التحوّلات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والترابيّة والمناخيّة وآثارها على أنماط عيش الساكنة القرويّة تهمّ اليوم مجموعَ الفاعلين العاملين في المجال الفلاحيّ، وذلك من أجل تغيير الصّيغ التي يجب أن يعمل بواسطتها هذا القطاع على ترصيد المكتسبات والمنجزات المتحقّقة بهدف الاستجابة للحاجيات الجديدة للساكنة القروية وللمخاطر التي يواجهها العالَم القرويّ. وهذا يفترض وظائف جديدة يتعيّن على القطاع الفلاحي والتنمية القروية لعبها، وذلك سعيًا إلى ضمانِ تنافسيّة تتطلبها سوق دولية جدّ مفتوحة. هذا إضافة إلى ضمان الأمن الغذائي لصغار الفلاحين وأسرهم، عن طريق تحقيق مزيد من التطوير لفلاحة عائلية/ معيشيّة، تستهلك ماء وطاقة أقلّ، وغير مضرّة بالبيئة.

ومع ذلك، فإنّ مراعاة هذه التحوّلات والتغيّرات الجديدة في إطار رؤية متجدّدة من أجل تحقيق تنمية مستدامَة للعالم القرويّ تتطلب رفْع التحديات الكبرى التالية:

1. لا زال العقار الفلاحيّ يطرح مشكلة كبيرة في بلادنا، وهناك العديد من النزاعات القائمة التي تشكّل عائقا أمام استغلال الأراضي الفلاحيّة استغلالا أفضل. وقد أشار الفاعلون الذين تمّ الإنصات إليهم إلى التعبئة الضعيفة للوعاء العقاريّ الموجَّه إلى الاستثمار الفلاحيّ في الوسط القروي بسبب التعقيدات التي تعرفها الوضعيات القانونية للأراضي (أراضي الجموع، الملك، الأحباس، الأراضي السلالية) والمساطر والإجراءات الإدارية، فضلا عن النزاعات الإثنيّة والقبلية على الأراضي الجماعيّة، والتجزيء المستمر للأرض (حوالي 70 في المائة من استغلاليّات الفلاحين تستغلّ ملكيّة عقاريّة تقلّ عنْ 5 هكتارات). كما أنّ هذه المعضلة العقارية تؤثّر على تجميع الفلاحين وعلى ولوجهم إلى الإعانات الممنوحَة في إطار صندوق الدعم الفلاحيّ.

2. لقد ساهم مخطط المغرب الأخضر بشكل كبير في تحسين المنتجات الفلاحية، غير أنّ معضلة تسويق هذه المنتجات ما فتئت تطرح مشاكل كبيرة تتعلق بولوج المنتجين إلى الأسواق. ومن شأن الآليات التي يتعيّن اعتمادها لكل نوع من أنواع الإنتاج أن تسهّل تسويقها، سواء بالنسبة للسوق الداخلية أو الخارجية، مع اتّخاذ إجراءات تمكّن الشركاء المعنيّة من احترام التزاماتهم. ومما زاد من حدّة هذه الإشكاليات هو عدم كفاية وحدات لتثمين المنتجات الفلاحيّة في الوسَط القرويّ بالنّظر إلى قوّة الإنتاج. وبالتالي، فإنّ تعزيزَ التفاعل بين الفلاحين والمهنيّين والإدارة كفيل بتحسين الإنتاج وتعزيز تسويقه، لأنّ إشراك التنظيمات المهنيّة الفلاحية في عملية التموين والتسويق ستكون له أهمية كبيرة للتخفيف من تأثير الوسائط، وستسمح لهذه التنظيمات بلعب بدورها الكامل المتمثّل في التجميع حول وحدات التثمين.

3. التدبير العقلاني للموارد المائية يسائل المتدخلين على الصعيد المحلي والجهوي والوطني، ولا سيّما مع ندرة هذا المورد وقلة التساقطات المَطَريّة وعدم انتظامها. وينبغي إيلاء أهمية خاصة لمشكلة الماء عن طريق استعمال تقنيات جديدة لتدبير الموارد المائيّة مثل التغذية الاصْطناعية للفرشات المائية، والتدبير الموضعي لماء السقي، ومحاربة الإجهاد المائي والإفراط في الضّخ، وخصوصا في مناطق الواحات والمناطق الجبلية من خلال تعزيز برامج لإعادة تأهيل وتهيئة شبكات السقي التقليدية (الساكية، الخطّارة، ...) وتطوير السدود التّليّة.

4. تظلّ ظاهرة الأمية في صفوف الفلاحين والساكنة القروية عموما أحد التحديات الكبرى التي يتعيّن رفعها. وبالتالي، ينبغي إعطاء الأولوية لمحاربة هذه الظاهرة، بما أنّ حجمها في المناطق القرويّة والجبليّة يشكل عقبة في وجه التنمية. وبالفعل، فإنّ الفاعلين المحلّيّين يجدون صعوبة في إقناع الساكنة القرويّة في الانخراط في مشاريع التنمية والمشاركة بفعالية في تنفيذها.

5. قصور على مستوى تحويل المنتجات الفلاحية، إذ أشارت اللجنة البرلمانيّة (مجلس المستشارين) في تقريرها برسم سنة 2016 حول تقييم السياسات العموميّة، بما في ذلك تقييم مخطط المغرب الأخضر إلى أنَّ وحدات الصناعة الفلاحية لا تمثل سوى 24 في المائة من مجموع النسيج الصناعي المغربي. يضاف إلى ذلك ضعف التنسيق بين الوزارتين المعنيتيْن (وزارة الفلاحة ووزارة الصناعة). وانطلاقا من ذلك، فإنّ تعزيز التجانس والاندماج بين التدخلات ضروريّ لإعطاء دينامية جديدة لصناعة المواد الفلاحية، لأنّ انعدام رؤية واضحة في هذا المجال يحدّ من وتيرة تطورها. كما أنّ توضيح أدوار ومسؤوليات المتدخلين في مجال صناعة المنتجات الفلاحية من شأنه أنْ يُعطي نَفَسًا جديدًا لهذا القطاع.

6. بإمكان قضية الأمْن الغذائي، وخاصّة بعض المواد الغذائية الأساسية كالسكر والزيت والقمح اللين، أنْ تشكّل تحدّيا كبيرا في المستقبل، إذا لم يواكِبْ تحويل مليون (1) هكتار من الحبوب إلى زراعة الفواكه تنمو (أقلّ من 22 في المائة في أفق 2020 من مساحة زراعة الحبوب)[59]، اتخاذ التدابير الكفيلة بدعْم صغار الفلاحين الذي يملكون أقلّ منْ خمْسَة 5 هكتار، منْ بيْنها زراعة الحبوب (القمح اللين، الشعير،...)، والتي توفّر في الوقت نفسه مصدرًا للتغذية العائليّة ودخلًا يؤمّن استغلالها الفلاحي. ولذلك، فإنّ التوفيق بين التثْمين العقلاني للأراضي الفلاحيّة والاستغلاليات الصغيرة من شأنه أن يعمل على تحسين الظروف المعيشية للساكنة القروية وتطوير فلاحة قروية ومحلية أكثر استجابة لحاجياتهم الغذائية. وقد يصبح الأمْن الغذائي مشكلة محفوفة بالمخاطر بالنظر إلى النمو الديمغرافيّ للسّاكنة المغربيّة والتغيّر الحاصل في عادات الاستهلاك، بالموازاة مع تزايد مظاهر التمدّن المتسارع وتطور الطبقة المتوسّطة.

7. قصور مه في مجال تطوير الأنشطة غير الفلاحيّة في الوسط القرويّ، ولا سيّما على مستوى الخدمات المتصلة بالفلاحة وبالاستعمال التجاري (نشاط ترفيهي، نشاط أخضر،...)، وذلك بسبب الإشباع الحاصل في الأنشطة الفلاحيّة (74 في المائة سنة 2015 من فرص الشغل في الفلاحة والغابات والصيد)، أيْ أنّ 25 في المائة فقط من الساكنة تعمل في نشاط غير فلاحي (صناعة وخدمات)[60]، فضلاً عن الإدماج الضعيف للسياسات القطاعيّة. وبإمكانِ الجهات الجديدة خلق مجالات لتطوير والنهوض بالأنشطة غير الفلاحية، وذلك من خلال رؤية مندمجة للتخطيط المجالي تعمل على تعزيز مزيدٍ منَ التكامل بين العالم القروي والعالم الحضري.

59 – تقرير اللجنة البرلمانية (مجلس المستشارين) حول تقييم السياسات العمومية بما فيها مخطط المغرب الأخضر، يوليوز 2016.

60 - http://www.hcp.ma/Emploi-par-branche-d-activite-de-la-population-active-occupee-au-milieu-rural_a154.html

## من أجل دينامية جديدة للبحث الزراعي والابتكار التكنولوجي ملائمة للمناطق المحرومة في العالم القروي

يشكّل البحث العلمي والابتكار التكنولوجي والاجتماعي بكيفية متزايدة أدوات ضرورية لتطوير الفلاحة والصيد والعالم القروي بصفة عامّة.

وفي هذا المجال، يتعين على المغرب مواجهة التحديات التي سبق تحديدها عبر مخطط المغرب الأخضر والمبادرات المغربية خلال مؤتمر الأطراف 22 (المبادرة من أجل تكييف الفلاحة الأفريقية مع التغيرات المناخية). وهي تحدّيات لا يمكنُ رفعها بدون بذل مزيدٍ من المجهودات المهمة في مجال البحث من طرف القطاع الخاص والقطاع العام، وذلك على مستويات متعدّدة:

- التكيّف مع التغيرات المناخية والحدّ من آثارها السلبية؛
- تعزيز التنافس الدولي الذي يتطلب جهودًا على مُستوى الإنتاجية، والارتقاء بجودة تحويل المنتجات الأساسية؛
- الأخْذ في الاعتبار مختلف الإكرَاهات البيئية ومعايير الاسْتدامة في المناهج الفلاحية؛
- تطوير منتجات محلية تتطلب الاستقرار وتتبع معايير الجودة؛
- تطوير تدبير يعود بالربح للنفايات ولكلّ سلاسل الاقتصاد المدوَّر؛
- البحث عن أشكال للتعاون والتضامن بين القطاعين العام والخاص الكفيل بدعم سياسات متجانسة على الصّعيد المحلي وعلى صعيد الجهة والحوض، الخ.

وتهم هذه التحديات جميع الأنشطة الفلاحية، وكذا جميع الأنشطة المتصلة بالموارد الطبيعية، غير أنه ينبغي الإشارة إلى الصعوبات الخاصة التي يواجهها العالم القروي الأكثر فقرا، والذي تستهدفه الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر بصورة جيدة. والحال أنه إذا كانت حصيلة هذا المخطط تؤكد تحقيق نجاحات كبيرة في إطار الدعامة الأولى، فإنّها تؤكد كذلك ضرورة بذْل مزيد من الجهود المتعلقة بالدعامة الثانية وملاءمتها، لتتجه بالتالي نحو نفس الملاحظات الواردة في الفصول السابقة من هذا التقرير.

والجدير بالذّكر أنه في جميع البلدان التي أنجزت بحوثا فلاحية مكثفة في وسط قروي يعيش صعوبات، كان التقدم المحرز قد تحقق عن طريق تنفيذ بحث زراعي و«علم قروي» يتضمّن ثلاثة جوانب عملية متضافرة:

- بحث فلاحي دقيق وميداني يسمح بتحديد أسس التقدم الحقيقي الذي ينبغي إحرازه في العملية الفلاحية بأكملها، مع الأخذ في الاعتبار مختلف جوانب الواقع الفلاحي والمعارف المحلية والإكراهات الطاقية والاقتصادية.
- تطوير الابتكارات التكنولوجية الملائمة للسياقات المحلية، والكفيلة بتحسين إطار عيْش الساكنة وإنتاجها ورفاهها الصحي والاجتماعي.
- نشر شبكة من الباحثين والمكوِّنين والمستشارين المتخصّصين، أو الذين لهم تكوين في المجالات الفلاحية والاقتصادية والاجتماعية، القادرين على تقديم الدعم للساكنة المعنيّة، والتعاون معها من أجل إيجاد الحلول الملائمة، وتعزيز انتشار منطق التضامن ومنطق التجميع الذي ينصّ عليه مخطط المغرب الأخضر.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم هذه التحديات ازداد اليوم بشكل كبير، كما أنّ الموارد العلمية والتكنولوجية قد تضاعف حجمها أيضا في السنوات الأخيرة. علاوة على أنّ أهم الابتكارات المعاصرة «عالية التقنية» قد أصبحت هي كذلك متلائمة مع الأدوات «ذات الكلفة المنخفضة» بالنسبة للمستعمِل. كما أن هذه الابتكارات باتت في متناول الساكنة التي تعاني من الأمية أو التي لها مستوى تعليمي بسيط: مثل محطات الطاقة الشّمْسية، المعلومات الفلاحية والمعلومات المتعلقة بالأحوال الجوية التي يتمّ الحصول عليها عن طريق الأقمار الصناعية أو الطائرات بدون طيار، إضافة إلى الاستراتيجيات المتكيفة مع قياس الأسمدة واختيار الأصناف والمحاصيل، والتتبّع البيطريّ، وجودة المنتجات، الخ. والذي يسهل هذا التقدم هي المنجزات العلمية الفلاحية وأدوات الاتصال الشخصية. كما أنها تمكّن المستشارين والمكوِّنين الفلاحيين من إنجاز عمل أفضل يأخذ في الاعتبار السياقات المحلية[61].

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الباحثين المغاربة في المجال الفلاحي يتوفرون على مستوى علمي جيد على الصعيد العالمي، وهناكَ العديد من الإنجازات المغربية المعتَرَف بها دوليّا في مجال الماء والتربية النباتية والمنتجات المحلية. كما أظهرت الحركة التعاونية المغربية قدرة كبيرة على التطور.

ويعتبِر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنه من الضروري إعطاء دفعة جديدة للآلية الوطنية المغربية في مجال البحث الزّراعي من خلال إعطاء أولوية كبيرة للدعامة الثانية في مخطط المغرب الأخضر. ثم إنه يتعيّن أن يكون البحث العلمي والابتكار التكنولوجي في خدمة سياسة مندمجة لتنمية العالم القروي والمناطق الأكثر احتياجا فيه ، التي تتعرض اليوم لجميع التحديات التي يواجهها العالم الفلاحي بصفة عامة، مما من شأنه أن يفاقم وضعيتها.

وبالفعل، ورغم المنجزات والمكتسبات التي تحققت في مجال البحث، فإن هذا الأخير لا زال يعاني من نقص في مجال دعم الابتكار التكنولوجي والاجتماعي لفائدة الفلاحة المغربية والعالم القرويّ. وبطبيعة الحال هناك عوامل كثيرة تفسّر هذه الوضعية، منها على وجه الخصوص النقص الحاصل في الموارد البشرية، ولا سيما مع عملية المغادرة الطوعية وتقاعد الأساتذة والباحثين، وعدم التعويض الكافي لهؤلاء الأساتذة، بالنّظر إلى محدودية المبادرات المتخذة في هذا الشأن. وبالتالي، فقد عرفت مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي تراجعا ملحوظًا في مجال البحث العلمي والبحث الميداني، ولا سيما في مجال السوسيولوجيا القروية.

من جهة أخرى، فإن الميزانية المخصصة للبحث تبقى هزيلة كذلك بالنظر إلى حاجيات البلاد وتطلعاتها في هذا المجال. وقد تبيّن خلال جلسات الإنصات وجود قصور كبير على مستوى العلاقات بين المنتجين والجامعيين والدولة في مجال البحث العلمي والبحث والتطوير.

إنّ إعطاء دينامية جديدة للبحث باعتباره رافعة حقيقيّة لأية سياسة تنموية، يتطلب تعزيز مؤسّسات البحث والتعليم العالي (المعهد الوطني للبحث الزراعي، معهد الحسن الثاني للزراعة والبيْطرة، المدرسة الوطنية للفلاحة) وتوطيد العلاقات بين مختلف الفاعلين العاملين في مجال البحث والابتكار.

من هذا المنظور، ينبغي للجهود الرامية إلى تطوير منظومة رسمية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي أن ترتكز أكثر على الخبرات الميدانية غير الرسمية، وعلى الحلول المُبدعة التي طوّرها الفلاحون أصحاب الاستغلاليات الصغرى، والتي تساهم إلى حد كبير في تحسين الإنتاجية ورفاه ساكنة العالم القروي. ومن

61 – انظر بصدد التجربة الهندية (Kurukshetra Journal of rural development, Vol. 64, n°9 juillet 2016 (accessible en ligne

أجل ذلك، ينبغي القيام بعمليات للقرب في صفوف المستغلين، وخاصة الشباب منهم، عن طريق توفير تكوينات ملائمة: أساليب فلاحية، تقنيات التحويل، ريادة الأعمال، التدبير، الخ. كما يتعين تشجيع إنشاء المقاولات المبتدئة من طرف الشباب بشراكة مع الجامعات والمدارس، في بيئة ملائمة من شأنها أن تساعد على صعود نسيج اقتصادي وتكنولوجي فلاحي محلي. ويتعين على الدولة كذلك، ولا سيما الجهة، ضمان تطوير المبادرات المحلية (منتجات وخدمات فلاحية، تنسيق، تسويق ...) من خلال مواكبتها في تطوير الأسواق والبحث عن أسواق جديدة، وممارسة مراقبة أفضل على الواردات وعلى التوزيع غير المشروع.

وأخيرا، فإنّ التنمية المستدامة للعالم القروي لا ينبغي أن تقتصر على الابتكار في مجال الفلاحة وحدها، بل يجب أن تشمل كذلك مجالات أخرى من مجالات الاقتصاد والبيئة والحياة السوسو- ثقافية للساكنة، والتي تزخر بخزّان كبير كفيل بخلق الثروات وخلق فرص الشغل.

## ب - قطاع الصيد: إمكانيات هامّة ينبغي تثمينها لفائدة الساكنة القروية

يمتد الساحل المغربي على طول 3500 كيلومتر، مع مجال بحريّ بحوالي1.1 مليون كيلومتر مربّع، مما يجعل من قطاع الصيد البحري نشاطا يحظى بأهمية مركزية واستراتيجية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

كما يلعب قطاع البحري دورا هامًّا من الناحية الاقتصادية والاجتماعيّة، وبلغت مساهمته في الناتج الداخلي الخام حواليّ 2.3 في المائة في المتوسط خلال العقد الماضي. وفي مجال التشغيل، يولد قطاع الصيد أكثر من 170 000 فرصة شغل مباشر، و500 000 فرصة شغل غير مباشر. ثمّ إنّ الإنتاج الوطني الذي بلغ سنة 2014 ما قدره 1 353 780 طنّا، قد جعل المغرب يحتلّ المرتبة الأولى على مستوى الإنتاج الأفريقي، والمرتبة 25 على الصعيد العالمي. ويتم تحقيق 72 في المائة من هذا الإنتاج عن طريق الصيد السّاحلي والتقليديّ، و23 في المائة عن طريق الصيد في أعالي البحار، و5 في المائة بفضل أنشطة أخرى[62].

وتُوجَّه نسبة 80 في المائة من هذا الإنتاج نحو توّريد صناعة مُعالجة المنتَجَات البحرية، و 20 في المائة لتزويد السوق المحلية لاستهلاك المنتجات الطريّة.

وقد احتلّ قطاع الصيد التقليدي، الذي يهمّ بشكل رئيسيٍّ صغار الصيادين المنتمين في غالبيتهم إلى الجماعات القرويّة، ينبغي أن يحظى بمكانة هامّة في استراتيجية آليوتيس. وفي هذا الإطار، تمّ إنجاز عدد من العمليات (تحسين ظروف العيْش والشغل لفائدة الصيّادين التقليديّين، توفير التكوين، التنظيم في إطار تعاونيات، التأطير، الخ) لفائدة ساكنة هذه الجماعات.

وبالتالي، فإنّ تعزيز وتنويع الأنشطة حول المنتجات البحرية (السياحة الزراعة وجمع الأعشاب البحرية، وجمع الطحالب البحرية، وتربية المحار وتربية السمك،...) وريادة الأعمال في صفوف الصيادين التقليديين، كلها مسالك يتعين تطويرها من أجل خلق فرص شغل في الوسط القرويّ لفائدة الساكنة القريبة من المناطق الساحلية. لذلك، من الأهمية بمكانٍ تعزيز العمليات الرامية إلى تحسين إطار عيْش الصيادين، وذلك بسبب ضعف دخل العاملين في قطاع الصّيد البحري والتدهور الشديد لظروفهم المعيشية، ولا سيّما في بعض القرى التي يعيش فيها الصيادون.

62 – تقرير عن نشاط 2014، مديرية الصيد البحري، وزارة الفلاحة والصيد البحري

وبالمثل، فإنّ دعم أنشطة التحويل، وتثمين الصيد ومنتجات البحر، بإعطاء الأولويّة للتدبير المسؤول لقطاع الصيد، من شأنها تعزيز الدور المستقبلي للاقتصاد الأزرق.

## ج - إمكانات للسياحة القروية غير مثمّنة بما يكفي

### مساهمة السياحة القروية في تنمية العالم القروي

لقد أصبح القطاع السياحي اليوم، الذي يُعدّ من بين القطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني منذ الستينيات، مجالا أساسيا يساهم في خلق الثروة وفرص الشغل ومصدرًا لدر العملة الصعبة للبلاد. وبهدف تطوير السياحة القروية، أولت بلادنا أهمية بالغة لهذا القطاع منذ عدة عقود، ولكن من دون اعتماد مقاربة شموليّة ومندمجة خاصّة بتطوير هذا النوع من المنتوج. وبالفعل، فقد أجريت عدة تجارب من اجل تثمين الموارد الطبيعية والإمكانات الحقيقية والهائلة التي يتوفر عليها المغرب. غير أنّ هذه التجارب لم تتمكّن من خلق بيئة لإنتاج القيمة تستطيع ضمان جاذبية للعالم القرويّ.

إذا كانت الاستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية «رؤية 2010» قد أعطت زخما جديدا لقطاع السياحة من خلال اعتماد مقاربة جديدة للسياحة القروية تحت علامة بلد الاستقبال السياحي، فإنّ الاستراتيجية السياحية الوطنية «رؤية 2020 «تهدف من بين ما تهدف إليه إلى تثمين الموارد الطبيعية والقروية، مع الحفاظ عليها وضمان احترام الأصالة الاجتماعية والثقافية لمجموعات الاستقبال بتمكينها من امتيازات اجتماعية واقتصادية.

ومن بين أبرز الإنجازات التي تحققت من أجل تنمية العالم القروي، لا بدّ من الإشارة إلى تطوير المحطات السياحية المندمجة وقرى العطل العائلية في مناطق قرويّة جدّ محددة، مما أدّى إلى تحسين الولوجية وتأهيل القرى المجاورة لهذه المحطات، علاوة على تعزيز القدرات المحلية والتنشيط من خلال إنشاء مرافق ذات طبيعة سوسيو - ثقافية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة منذ سنوات من طرف الفاعلين المعنيين لتطوير السياحة القروية في بلادنا، فإنّ هذه السياحة لا تزال غير مستغلة بما يكفي، حيث أنّ عدد السياح لم يتجاوز 70.000 سائح فقط[63]، إضافة إلى بعض المشاكل التي ينبغي التغلب عليها والمرتبطة أساسا بالمنتوج السياحي، وذلك بسبب (أ) غياب أقطاب تنافسيّة ( تسمح بتوفير عرض متنوّع مع حجم قابل للتسويق)، (ب) غياب مدارات مندمجة وموضوعاتية (التميز، الوضوح، الخ) و(ج) ضعف نسبة مواكبة الجودة (التكوين، التحسيس، الخ)، والأداء العملي (استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تنظيم الفاعلين)، ودعم إنشاء المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغيرة والمتوسطة (الولوج إلى التمويل والأسواق).

أما على صعيد التمويل، فإنّ الدولة لا توفّر التمويل الكافي للعرض السياحي، بحكم قلّة التمويل والدعم المخصّصين للمنتجات غير التجارية. فضلًا عن أنّ الحكامة تطرح إشكالا حقيقيا للسياحة القروية بسبب عدم وجود طَرَفٍ مُدمِجٍ يتولّى التنفيذ المنظم والمتجانس لتطوير المنتوج السياحي (التنفيذ والاستغلال والتسويق).

63 - برنامج التنمية المندمجة للسياحة القروية والطبيعة، قريتي، (2015-2025)، الشركة المغربية للهندسة السياحية.

ويظل تطوير النشاط السياحي في المناطق النائية، وتحسين ظروف عيْش الساكنة القروية، رهينيْن بالإدماج الفعليّ لتدخلات الفاعلين المعنيين من أجل إقامة البنيات الأساسية اللازمة، وهي توفير الولوجيات والماء الشروب والكهرباء والتطهير السائل.

وفي أفق تنفيذ عمليات تهدف إلى تطوير السياحة القرويّة، من الأهميّة بمكانٍ الاهتمام كذلك بكل ما يتّصل بالسياحة الاجتماعية والتضامن بالنظر إلى أهميته ومساهمته في النهوض بالتنمية المحلية وتطويرها.

أما في مجال تسويق واقتناء منتجات الصناعة التقليدية القرويّة، فإنه من شأن تشجيع الوساطة المهنيّة تيسير تدفق الإنتاج، شريطة احترام معايير الأسعار المعمول بها، ومراعاة ظروف العمل والإنتاج المحلي للسّلع. كما أنّ غياب المراقبة في اقتناء المنتجات السياحية في الوسط القرويّ وانعدام مواكبتها يشكّلان عائقا أمام تطور هذا القطاع.

## تحسين الجاذبية السياحيّة للمجالات القروية

منْ أجل استغلال الثروات التي يزخر بها الوسط القرويّ استغلالا أفضل، ينبغي الأخذ في الاعتبار التوجيهات التالية عند إعداد مشاريع تتعلق بتطوير السياحة القرويّة:

- تشجيع التنشيط السياحيّ في الوسط القروي وتطوير «**علامة المنطقة و/ أو الجماعة**» لجلب مزيد من السياح. كما ينبغي العمل على تعزيز الطاقة الاستيعابيّة في الوسط القرويّ، وتحسين عمليات التجديد، ولا سيما على مستوى النظافة والجودة، من خلال الانكباب على الجانب المتعلق بالتكوينِ والتحسيسِ المتزايد للمسؤولين عن القطاع ومساعديهم؛

- تثمين المدارات السياحية الموجودة، مع الأخذ في الاعتبار المناطق غير المعروفة كثيرًا والتي تتوفر على إمكانيات كبيرة ومتنوعة، قصد تمكينها من الاستفادة من نفس الامتيازات التي تستفيد منها المناطق المعروفة في مجال التنمية؛

- تطوير مشاريع التنمية السياحية القروية بالعمل على تطوير عرض مندمج يشمل السلسلة بكاملها: الإيواء، التغذية، التنشيط، توفير المرافق السياحية، اقتناء المنتجات المحلية في عين المكان بمراكز ومحلات العرض، جولات بالمدارات السياحيّة، تشجيع تطوير أنواع جديدة من الإقامة، الخ؛

- المساهمة الفعليّة للفاعلين المحليين والمجتمع المدني والساكنة القروية المستفيدة من المشاريع والعمليات المقترَحة بهدف التطوير الجماعي للسياحة القروية؛

- تعزيز التواصل، ولا سيّما بشأن المنتجات السياحية في الوسط القرويّ من خلال تطوير مواقع سياحية خاصّة بكلّ منتوج، وكذا تحسين الولوجيّة عن طريق التكنولوجيات الجديدة للمعلوميات؛

- تعزيز منظومة الحكامة المتعلقة بالعمليات السياحيّة الرامية إلى تطوير السياحة القرويّة، وتعبئة وسائل التمويل الكفيلة بتنفيذ هذه العمليات في الوقت المناسب.

## د - الصناعة التقليدية القروية، رافعة لتنمية العالم القروي غير مستغلة بما يكفي

تظلّ الصناعة التقليدية قطاعًا هامًا بالنسبة لدينامية الاقتصاد القرويّ، ورافعة أساسيّة للنهوض بتنمية العالم القرويّ، بالنّظر إلى أهمّيتها في تحسين عائدات الصنّاع التقليديين وخلق فرص الشغل لمعظم الساكنة القرويّة التي تزاول حِرَف الصناعة التقليديّة الأساسيّة، أبرزها صناعة النسيج التقليدي والزّرابي والفخار والسيراميك والخشب، الخ.

وقبل سنة 2005، تم إطلاق العديد من المبادرات الكفيلة بمواكَبَة الصنّاع التقليديين، وخاصة في الوسط القرويّ. غير أنّ نتائج هذه المبادرات لم تعمل على تحسين الظروف المعيشية لشريحة كبيرة من الصنّاع العاملين في هذا القطاع. وفي هذا الإطار أطلقت الوزارة الوصيّة سنة 2005 استراتيجية وطنية جديدة تحت اسم «رؤية 2015» لتطوير الصناعة التقليدية المغربية.

وتسعى هذه الاستراتيجية، المتجهة نحو المستقبل، إلى تحقيق هدف مزدوج. من جهة، اعتماد سياسة إراديّة من شأنها خلق فرص شغل جديدة كافية. ومن جهة أخرى، إبراز الدور الجديد للإدارة التي يجب أن تنتقل من إدارة للتدبير على إدارة للتنمية.

وبخصوص العالم القروي، فقد تمّ تحديد هدفيْن من أجل تحسين تسويق منتجات الصنّاع الفرادى؛ الهدف الأول يتعلق بتطوير السياحة القروية التي تسعى إلى إدماج فضاءات الصناعة التقليدية في المدارات السياحة القروية، والهدف الثاني هو استهداف زبناء القرب الوطنيين من خلال (أ) تنظيم معارض تجارية لهذا القطاع عن طريق تخصيص دار الصّانع ميزانيات لفائدة الغرف مخصّصة لتنظيم الأنشطة التجارية والمعارض، (ب) خلق فضاءات من أجل تنظيم لقاءات منتظمة بين الصّنّاع الفرادى القرويين (المنظّمين في تعاونيات) والوسطاء أو الزّبائن النهائيين بهدف ضمانِ انتظام الفرص التجارية، و(ج) تجميع الصنّاع القرويين في تعاونيات سيسمح، من جهة، بتعاضد شراء المواد الأوّلية، ومن جهة أخرى، بتعزيز القدرة على التفاوض مع الوسطاء أو الزبائن النهائيّين.

على صعيد آخر، تم اتخاذ تدابير للمواكبة تهمّ بالخصوص تحسين الإنتاج والجانب المتعلق بالتمويل والتغطية الاجتماعية للصناع التقليديين، والتي سيتفيد منها بكيفية كاملة الصّناع الفرادى في العالم القروي.

### رافعات لتحسين الصّناعة التقليدية في الوسط القروي

هناك ثلاث رافعات على الأقلّ ينبغي تعزيزها لتحسين الصناعة التقليدية في العالم القروي بشكل أفضل. يتعلق الأمر بالتكوين ومحاربة الأمية في صفوف الصّنّاع الفرادى، وتعزيز إنتاج الصناعة التقليدية القروية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية للصّناع التقليديين.

ويعدّ التكوين مكوّنا أساسيّا من أجل تحقيق التنمية والنهوض بالصناعة التقليدية. وهو يعتمدُ على التكوين التطبيقيّ في الورشات وبرامج التكوين المستمر (71 في المائة من إدماج الشباب على الصعيد الوطني و88 في المائة في الوسط القروي). ويتم إنجاز التكوين في الوسط القرويّ من خلال وحدات متنقّلة عبر الجماعات القرويّة والمناطق المعزولة التي لا تتوفر على مراكز للتكوين. ويتجلى الهدف في تأهيل منظومة التكوين

الموجودة، ولا سيما من خلال تطوير التكوين عن طريق التعلّم، بشراكة مع غرف الصناعة التقليديّة، ووضع منظومة إشهادية لفائدة الصنّاع التقليديين (الصانع المعلّم، الصانع، المتعلّم، الخ). كما يُعتبر التكوين في مجال تدبير تعاونيّات الاقتصاد الاجتماعيّ والتضامنيّ جانبًا يستحق اهتماما خاصا من أجل تعزيز قدرات الصنّاع القرويّين في هذا المجال بصورة أفضل.

وبالفعل، فقد تمّ إنجاز 15.414 ساعة في اليوم من التكوين لفائدة5138 مستفيد، منهم 63 في المائة من النساء، خلال الفترة ما بين 2012 و2016 ، كما تقرّر إنجاز 53 دورة تكوينيّة لفائدة937 صناعة تقليدية خلال 2016[64].

وحسب المصدر نفسه، وفي إطار برنامج محاربة الأمية الوظيفية، فقد استفاد من البرنامج الأمريكي «تحدي الألفية» للفترة 2013-2010، الجانب المتعلق بالصناعة التقليديّة، 11.408 صانع تقليدي في العالم القروي، منهم 8.556 من النساء. أما بالنسبة للبرنامج الوزاري الذي يهمّ فترة 2015-2014، فقد استفاد2000 صانع تقليديّ، منهم 40.2 من العالم القرويّ.

وفي مجالِ تعزيز إنتاج الصناعة التقليدية القرويّة، تجدر الإشارة إلى أنه في إطار الاستراتيجية الوطنية «رؤية 2020»، تمّ اقتناء التجهيزات والمعدات التقنية في 24 جماعة قرويّة، وذلك في سياق إعادة تأهيل الفروع المتعلقة صناعة الفخار والخشب والنسيج والجلد والأسلحة التقليدية،... فضلًا عن إنشاء وتجهيز 67 دارًا للصّانع لفائدة النساء الصّانعات في بعض الجماعات القرويّة، هذا في الوقت الذي يجري فيه حاليا إنشاء 20 دارًا إضافيّة، و12 أخرى مبرمجة برسْم سنة 2016.

كما أنّ التغطية الاجتماعية لفائدة الصنّاع التقليديين، وخاصّة لفائدة الصناع في العالم القروي، تهمّ مختلف الفاعلين المعنيين من أجل إعداد إطار تنظيميّ يتلاءمُ مع وضعيتهم الاجتماعيّة والمهنيّة. ولهذه الغاية، ينبغي إعطاء الأولوية للتغطية الاجتماعية للصناع التقليديين من أجل الإسراع باعتماد مشروع القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وضمان إخراج المراسيم التطبيقية المنصوص عليها في هذا القانون في أقرب الآجال.

على صعيدٍ آخر، لا بدّ من تعزيز الجانب المتّصل بتصدير منتجات الصناعة التقليدية إلى الخارج، وذلك عن طريقِ وضع مخطط للتواصل بتعاونٍ مع الفاعلين الديناميّين في هذا المجال، ولا سيما «معارض المغرب»، من أجل التعريف بعلامة المنتجات التقليدية خارج المغرب وداخله، والعمل، في الوقت نفسه، على ضمان مشاركتهم في مختلف اللقاءات والتظاهرات التي يتمّ تنظيمها خارج البلاد.

كما تبيّن، في الأخير، أنه من الضّروري ضمان المواكبة اللازمة للصنّاع التقليديين في العالم القروي، وخاصّة لفائدة النساء الصّانعات، وذلك من أجل تحسين دخلهم عن طريق الاستغلال العقلانيّ للمشاريع المنجَزَة. إضافة إلى أنَّ تشجيعَ ودعمَ مختلف الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتّضامنيّ قصْد الاستثمار أكثر في تطوير الصناعة التقليدية القرويّة سوف يساعد على استثمار ما يزخر به العالم القرويّ من تنوّع وغنى.

64 – وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

## ٥ - المناطق الجبلية: تنوع وإكراهات ورهانات تنموية

تعدّ التنمية المستدامة للجبل رهانا هاما في النهوض بالعالم القرويّ. كما أنّ المناطق الجبلية المغربية جدّ متنوعة وتعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية، وتمتدّ على مساحة 302.000 كيلومتر مربع، وتضم 7.7 مليون نسمة موزعة على 738 جماعة قروية[65].

ومن جهة أخرى، تتباين الخصائص الجغرافية وخصائص البنيات التحتية لهذه المناطق. ذلك أنّ 25 في المائة من الجماعات القروية تمتد على أكثر من 1.400 متر فوق سطح البحر، و75 في المائة منها تبعد أكثر من 50 كم عن مركز حضري. وتبلغ الكثافة السكانية أقلّ من 90 نسمة في الكيلومتر مربع في 75 في المائة جماعة، كما أن مؤشر البنيات التحتية أقل مرّتين مقارنة مع المستوى الوطني. ومن الجدير بالذكر أن 20 في المائة من الجماعات المنتمية إلى المناطق الجبلية تتركز فيها 43 في المائة من النشاط الاقتصادي، و80 في المائة من البنيات التحتية (الطرق والكهرباء والماء).

في مستوى آخر، وعلى الرغم من الإمكانيات والثروات التي تزخر بها هذه المناطق، حيث تشتمل على 70 في المائة من الموارد المائية، وتغطي 62 في المائة من الغابات المغربيّة ومناطق ذات تنوّع بيولوجيّ لحوالي 80 في المائة من الأنواع البيولوجية المحلية، فإنّ مُساهمتها المباشرة في التنمية الاقتصادية لبلانا تظلّ محدودة جدا. ذلك أنّ هذه المساهمة تبلغ 5 في المائة من الناتج الداخلي الخام، و10 في المائة للاستهلاك من طرف 24 في المائة من مجموع ساكنة المغرب، و25 في المائة من المساحة الوطنية[66].

كما أن مستوى التنمية البشرية مثير للقلق، بحيث أنّ 56 في المائة من الساكنة التي تعيش في هذه المناطق تعاني من الأميّة، مقابل 39 في المائة خارج المناطق الجبلية، ومعدل الفقر يصل إلى 22 في المائة. علاوة على أنّ ساكنة المناطق الجبلية يقلّ دخلها مرّتيْن عن المعدل الوطني، وهذا الدّخل مصدره بحواليّ 50 في المائة من تربية الماشية والفلاحة. وأخيرا، فإنها تزخر بإمكانيات هائلة، وخاصة بالنسبة للسياحة القروية، غير أنها لا يتمّ استغلالها الاستغلال الكافي.

وعلى صعيد آخر، فإن المناطق الجبلية معرّضة بشكل كبير للكوارث الطبيعية (الصقيع، 66 في المائة من الفيضانات، 82 في المائة من الزلازل منذ سنة 1994) مع مستوى تجهيزات أقلّ من المعدل الوطني، ومعدلات الولوج والإنقاذ في حالات الطوارئ محدودة جدا.

وقد تمّ إعدادُ وتنفيذ عدد من البرامج والمشاريع لفائدة ساكنة المناطق الجبلّية، لكن، وبعيدًا عن النتائج المحققة، فإنّ هناك نقصًا كبير ينبغي تداركه على مستوى الإدماج والالتقائيّة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ هذه البرامج لا تتصبّ على خلق دخل ملائم، حيث أنّ حصة الأنشطة المولّدة للدخل من البرامج المندمجة لا تتجاوز 15 في المائة[67]. وأخيرا، فإنّ الموارد التي يتمّ تعبئتها لفائدة هذه المناطق بالمقارنة مع غيرها من النظم الإيكولوجية تكون منخفضة نسبيا.

تضاف إلى هذا أوْجُه قصور على مستوى الحكامة والتنسيق والتعميم والتنفيذ، ولا سيما على المستوى المحلي.

65 – مذكرة حول المناطق الجبلية في أرقام، مديرية التنمية القروية، وزارة الفلاحة والصيد البحري.

66 – مذكرة حول المناطق الجبلية بالأرقام. مديرية التنمية القروية، وزارة الفلاحة والصيد البحري، 2016.

67 – تقديم: الاستراتيجية والمقاربة المتعلقة بتدخل التنمية المجال القروي والمناطق الجبلية. وزارة الفلاحة والصيد البحري، مارس 2016.

وأمام هذا الوضعية، وتطبيقا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش في 30 يوليو 2009، تشكلت لجنة تقنية تتكوّن من 17 قطاعا وزاريا تحت إشراف وزارة الفلاحة الصيد البحري. وقد عقدت هذه اللجنة التي يرأسها رئيس الحكومة اجتماعها الأول في 13 يوليوز 2015. وخلال هذا الاجتماع، قامت اللجنة بفحص والمصادقة على:

- توجّهات عامة في مجال تنمية المناطق العالم القروي والمناطق الجبلية؛
- برنامج مندمج لتنمية المناطق الجبلية؛
- مقاربة من أجل إعداد مخططات جهوية لتنمية العالم القرويّ والمناطق الجبلية؛
- خلق هيئات للحكامة مكلفة بقيادة وتتبّع هذه المخططات الجهوية؛
- خلق مسطرة جديدة لبرمجة وتدبير وتتبع برامج تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية؛
- توصية بإعداد برنامج مندمج للتنمية القروية ذي أولوية على المدى القصي لفائدة الجماعات القروية التي تُعتبر نقطا سوداء في مجال الولوج إلى الخدمات الاجتماعية والأساسية (يبلغ عددها 44 جماعة قروية)؛

وتقوم استراتيجية تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية على ثلاثة عناصر هي: (أ) التأهيل الاجتماعي من خلال تعميم الولوج إلى الخدمات الأساسية والبنيات التحتية السوسيو- اقتصادية (ب) إنجاز مشاريع مندمجة ومحلية ذات طبيعة اقتصادية أو بيئية (ج) إعداد مشاريع مهيكِلَة لفكّ العزلة وتعزيز جاذبية الأقطاب الحضرية والمحطات السياحية والطاقية[68].

كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى الحد من معدل الفقر والأمية في صفوف الساكنة، والرّفع من مؤشر الولوج إلى الخدمات الاجتماعية من 30 إلى 50 في المائة، وكذا الرّفع من متوسط الدخل حسب الأسر بنسبة 70 في المائة، والمحافظة الغطاء النباتي، والحدّ من مخاطر الغابات الحريق ومخاطر ترسبات الطين في السدود، ومخاطر الفيضانات. غير أنّ هذه الاستراتيجية لم يتمّ تنفيذها على أرض الواقع لحدّ اليوم.

## و- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: منهجية مبتكرة للحدّ من الخصاص والهشاشة

من المعلوم أنّ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي انطلقت في ماي 2005، أصبحت اليوم رافعة أساسيّة لفائدة الفئات الهشّة في بلادنا، وحافزا للإمكانيات الموجودة في المدن والقرى المغربيّة. وقد ساهمت هذه المبادَرَة في تحسين الظروف المعيشية للساكنة المستهدفَة عبْرَ إنجازِ العديد من العمليّات والأنشطة الرّامية إلى محاربة الفقر والعزلة القرويّة. وتنصبّ هذه العمليّات على إنشاء المرافق الصحية والتعليمية، والنّهوض بالأنشطة المدرة للدخل، وكذا على تحسين الولوج إلى الكهربة والمسالك والطرق والماء الشروب والتطهير السائل.

68 – تسعى استراتيجية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية إلى تحقيق الأهداف التالية: (1) الحد من الفوارق بين المجالات القروية والمدن بمراعاة التكامل بين المجالَيْن، (2) تطوير المؤهلات الاقتصادية للمناطق القروية، والرفع من القدرة على توليد الثروات وتثمين الإمكانات الفلاحية وغير الفلاحية، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعيّة، (3) تسريع وتيرة فكّ العزلة عن المجال القروي والمناطق الجبليّة، (4) تحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية والخدمات الأساسية، (5) تعزيز التدخل الحكومي لفائدة النظم الإيكولوجية ذات الرهانات الخاصة، ولا سيما الواحات والمناطق الجبلية.

وفيما يتعلق ببرنامج محاربة الفقر في الوسط القرويّ، فقد استهدفَ، خلال المرحلة الأولى ما مجموعه 403 جماعة قرويّة تفوقُ نسبة الفقر فيها أو تساوي 30 في المائة، أيْ 30 في المائة من الجماعات القروية في بلادنا، ثمّ في مرحلة ثانية 702 جماعة قروية تفوق نسبة الفقر فيها أو تساوي 14 في المائة، أيْ 58 في المائة من الجَمَاعات القرويّة على الصّعيدِ الوطني، فضلا عن مواكبة الجماعات القروية المستهدفة في المرحلة الأولى.

أمّا بخصوص البرنامج الخاصّ بالتأهيل المجالي، فإنّه يروم بصفة أساسيّة الحدّ من الفوارق في مجال الولوج إلى البنيات التحتية الأساسية والتجهيزات وخدمات القرب (المسالك القروية، الصحة، التمدرس، الكهربة، الماء الشروب) لساكنة تنتمي إلى 22 إقليما يعاني من وُعُورة التضاريس الجبلية أو العزلة. وقد بلغت ميزانية المرحلة الأولى ما مجموعه 10 ملايير درهم، في حين بلغت ميزانية المرحلة الثانية 17 مليار درهم.

وفي إطار البرنامج القرويّ، تمّ إنجاز حوالي 26.000 مشروع، و2.880 عمليّة، علاوة على 5.216 نشاطًا مدرًّا للدخل لفائدة 5 ملايين مستفيد. كما بلغَت الميزانية الإجمالية للاستثمار 12.7 مليار درهم، منها مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي بلغتْ 8.4 مليار درهم[69]. وفي السياق ذاته، مكّنَ برنامج التأهيل المجاليّ منذ انطلاقِه سنة 2011، من تحقيق نتائج هامّة حيث تمّ تزويد 158 دوّارًا بالماء الشروب، وإنشاء 543 مشروعًا يتعلق بنقط جلب الماء الشروب، كما استفادَ 400 دوّار من برنامج الكهربة القرويّة. وأخيرًا، قامَ البرنامج في إطار فكّ العزلة عن المناطق النائية، بتهيئة 1.887 كم من الطرق والمسالك، و40 معبَرًا. غير أنّ السؤال المطروح هو كيف يمكن ضمان استدامة هذه الإنجازات وصيانتها وتشغيلها، ولا سيّما التجهيزات والمباني من أجل تحسين إطار عيْشِ المستفيدين.

## تحديات كبيرة تحدّ من أثر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على الساكنة القروية المستهدفة بالوسط القروي

منذ انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تأكّدت أهميتها ودورها في كلّ استراتيجية تروم تحقيق التنمية البشرية المستدامة للمناطق الحضرية والقروية بالمغرب. إلّا أنّه رغم حجم المنجزات التي حققتها هذه المبادرة على المستوى الكمّي، ومساهمتها في تحسين إطار عيْش الساكنة المستهدَفَة، فإنّ مستوى التنمية البشرية في الوسط القرويّ، على الخصوص، يظلّ ضعيفا ويؤثّر على تصنيف المغرب حسب مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة. وفي هذا الصّدد، ثمّة أربعة تحدّيات على الأقلّ تفرض نفسها وهي التي تحدّ من أثر تدخّلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على تحقيق التنمية لفائدة الساكنة المستهدفَة ولا سيما في الوسَط القرويّ.

التحدي الأوّل يهمّ **اختيار المشاريع، وخاصّة الأنشطة المدرّة للدخل**. وبالفعل، فقد كشف التقييم الذي أنجزه المرصد الوطني للتنمية البشرية في 2013 أنّ تنوّع الأنشطة المدرة للدّخل كان محدودا، وذلك في ظلّ غياب إدماج متحكَّم فيه على مستوى سلاسل القيمة والبرامج القطاعيّة والجماعيّة. كما أنّ الأنشطة المدرّة للدخل غير مجدِّدَة بما يكفي، وديمومتها الاقتصادية ليست مضمونة (انعدام منطق الشبكات ومنطق المسالك التجاريّة، الخ) فضلا عن غياب المصاحبة والتأطير المناسبين لفائدة الجمعيات والتعاونيات التي تزاول هذه الأنشطة المدرّة للدخل.

69 – ورشة عمل دولية حول السياسات العمومية لمكافحة الفقر والإقصاء، بمناسبة الذكرى الحادية عشرة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ماي 2016.

التحدي الثاني يرتبط **باستدامة المشاريع المنجَزَة** من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وخاصّة ما له صلة بالتجهيزات والبنيات التحتية الأساسية. في هذا الإطار، سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنْ أشارَ، في الرأي الذي أصدره سنة 2013 حول «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» إلى أنّ استدامة العديد من المشاريع تتصف بالضعف والهشاشة لاعتبارات متعدّدة ومتنوعة: قصور في تركيبها؛ عدم احترام معايير الاستحقاق كما هو منصوص عليها في دلائل المساطر؛ ضعف القدرة التدبيرية لدى بعض الجمعيات؛ عدم احترام الاتفاقيات؛ الانخراط الضعيف لبعض الجماعات القرويّة؛ ضعف ميزانية دعم التسيير. لذلك من اللازم إيجاد بدائل من أجل ضمان استدامة هذه التجهيزات، ولا سيّما العمل على دعم ميزانيات دعم التسيير، واللجوء إلى عقود برامج متعدّدة السنوات (تفويض التدبير) يتمّ إبرامها بين كل من الدّولة والقطاع المعنيّ والجماعات المحليّة والجمعيات الشريكة،...؛

أما التحدي الثالث يهمّ **استهداف الساكنة الأكثر فقرا وهشاشة**، لأنّ هذا المعيار يحدّد درجة نجاح المشاريع واستدامتها. لذلك، لا بدّ من إعادة النّظر في استهداف الساكنة وفي التدخلات المتنوعة التي يتعيّن القيام بها في إطار تفكير معمّق في مجموع الشبكات والفاعلين الاجتماعيين في أفق الرفع من فعالية المساعدات، وتجنّب مأسسة الفقر والإعانة. لذلك من الضروري إعادة النظر في كيفيّة تركيب المشاريع عن طريق احترام معيار الاستحقاق كما هو منصوص عليها في دلائل المساطر، وانخراط شركاء معنيين.

وأخيرًا، فإنّ التحدّي الرابع يتّصل **بحكامة عمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية** ومشكلة تجانس العمليات، وخاصّة مع إحداث التنظيم الترابي الجديد الذي أقرّ سلطة الجهة ورئيس المجلس الجهويّ في تدبير برنامج التنمية الجهوية والمخططات الجهوية للتهيئة الترابية. لذلك، ينبغي إعادة التفكير في تنسيق عمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مع العمليات والبرامج الجهويّة لباقي القطاعات الوزارية بهدف تسهيل التقائيّة واندماج العمليات الميدانيّة وضمان استدامتها.

أخيرا، وطبقا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطابيْ عيد العرش (2014-2015) وخطاب ثورة الملك والشعب (2014)، أجرتْ وزارة الداخلية من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تشخيصا على الصعيد الترابي، بناءً على مشاركة وانخراط الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي والجهوي والوطني.

ويتبيّن من نتائج هذا التشخيص أنّ 29 000 دوّار تعاني من نقصٍ في الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم والصحة والماء والكهرباء والطرق القروية،... ) على صعيد 1253 جماعة قروية تنتمي إلى 73 عمالة وإقليم، و20 800 مشروع لفائدة 12 مليون مستفيد بمبلغ إجماليّ للاستثمار يبلغ 50 مليار درهم.

ويمكن إدماج بعض العمليات المحددة في إطار هذا البرنامج في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مقاربته الجديدة. وفي هذا المستوى، فإن مسألة الحكامة على الصعيد المحلي والجهوي ستطرح مشكلا حقيقيا في مجال تنسيق وتدبير هذه المشاريع، بسبب العلاقات الجديدة بيْن الوالي ورئيس الجهة والقطاعات الوزارية غير المركزة ، كما ينصّ عليها القانون التنظيمي المتعلق بتنظيم الجهة.

# IV • المحافظة على الموارد الطبيعية والتكيف مع التغيرات المناخية

يزخر العالمُ القروي في بلادنا بمخزون كبير من الموارد الطبيعية غير المستغلة بما يكفي، والتي يساء تدبيرها في بعض الأحيان. وبالتالي، فإنّ التدبير الجيّد لهذه الموارد من شأنه تحسين المستوى الاقتصادي في العالم القرويّ ومساهمته في الناتج الدّاخلي الخام للبلاد. ذلك أنّ المحافظة على هذه الموارد والنّهوض ببيئة سليمة أصبحا ضرورة ملحّة اليوم تفرض على صنّاع القرار وعلى الفاعلين في المجتمع المدني اعتماد رؤية جديدة وتدبير عقلانيّ واستشرافيٍّ يوضعان ضمن أولويات السياسة التنموية لبلادنا.

ومما لا شكّ فيه أنّ البُعد البيئي قد أحدث رجّة في الوعي العموميّ، بحيث لم يعدْ بإمكانِ أيّ فاعل، سواء أكان سياسيا أو مقاولا أو جمعويا أو إداريا،...، تجاهل أو إهمال الأثر الذي يخلّفه التدبير السّيّء للموارد الطبيعية على الساكنة، وخصوصا على ساكنة العالَم القروي الأكثر هشاشة.

إنّ التدبير المستدام للموارد الطبيعية يواجه اليوم العديد من الإكراهات المرتبطة أساسًا بالتغيرات المناخيّة التي باتتْ تهدّد المنظومات الغذائية والتنمية البشرية. يتعلق الامر على وجه الخصوص بالجفاف المتكرّر، وانخفاض التساقطات المطريّة وعدم انتظامها. وفي هذا السياق لا بدّ من الإشارة إلى أنّ موجة الجفاف خلال سنة 2015 كانت قويّة جدّا وأحدثتْ أضرارا كبيرة في الإنتاج الفلاحي والأعلاف الحيوانية، كما تسببت في حدوث فيضانات قوية تضرّرت منها البنيات التحتية لقنوات السّقي والطّرق والساكنة والبنايات القروية.

وفي هذا الصدد، تبرز تقديرات منظمة الأغذية والزراعة بشأن الحاجيات المترتّبة عن الكوارث الطبيعيّة التي عرفها 48 بلدًا ناميا خلال الفترة ما بين 2003 و2013، أنّ القطاع الأكثر حساسية تُجاه التغيرات المناخيّة هو القطاع الفلاحي (الفلاحة، تربية المواشي، الصيد، القنّص) لأنّه يتحمّل لوحده 22 في المائة من مجموعِ الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والعواصف[70].

وعلاوة على ذلك، فإنّ تلوث الموارد المائية، واختلال دورات المحاصيل الزراعيّة، وتدهور المراعي والموروث النباتي ونوعيّة التربة، كلّها ظواهر ناجمة عن الأضرار التي تسببها التغيرات المناخيّة. يضاف إلى هذه الآثار تنامي ظاهرة التصحّر وقلّة التشجير الكفيل بمكافحة التعرية، بما أنّ الأراضي الصالحة للزراعة تتناقص أعدادها سنة عن سنة.

كما أنه يتعيّن حماية وتثمين الموارد والنظم الإيكولوجية ذات القيمة العليا، ولا سيما المناطق القرويّة الأكثر هشاشة. علاوة على أنّ وضْع منظومة تضامنية ومبتكرة للموازنة الوطنية والدولية بين منطقة الحماية ومنطقة الاستغلال من شأنه أن يساهم إلى حد كبير في تعزيز التعاون بين السكانة على الصعيدين الترابي والمحلي.

لقد تمكّن المغرب، في السنوات الأخيرة، من توفير ترسانة تشريعيّة هامة (القانون- الإطار رقم 12-99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، القانون المتعلق بالساحل، القانون الجديد للماء،...) تسمح بضمان تدبير متجدد ومستدام للموارد الطبيعية لبلادنا.

70 – تقرير حول» عمل منظمة الأغذية والزراعة حول تغير المناخ»، ندوة الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، 2015.

وفضلا عنْ ذلك، فإنّ اتفاق باريس (الكوب 21) المعتمَد بناءً على الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخيّة قد دخل حيّز التنفيذ بصورَة سريعة، كما أنّ الكوب 22 الذي احتضنته مدينة مراكش، الذي اندَرَج في إطار التنفيذ الفعلي لمختلف المحاور التي تضمّنها هذا الاتفاق (لا سيّما ما يتعلق منها بالتكيف والشفافية ونقل التكنولوجيّات والتخفيف من الأضْرار والمخاطر وتعزيز القدرات) يشكل فرصة تاريخية لتطوير الساكنة الأكثر فقرًا في العالم، وخاصة ساكنة العالم القرويّ.

إنّ الالتزامات التي عبّر عنها المغرب في إطار اتفاق باريس، والتدابير والقرارات المعلن عنها في مراكش قصد تنفيذها، ينبغي أنْ تشكّل خارطة طريق بالنسبة لجميع المشاريع والاستراتيجيات المُبَرمَجَة لفائدة الساكنة القرويّة، مع الحرص في الوقت ذاتِهِ على الاستغلال العقلانيّ للموارد المتاحة، والأخذ في الاعتبار نتائج المشاورات التي جرت مع الفاعلين من المجتمع المدني.

هكذا، وبالنظر إلى المستويات المتدنّيّة جدا لتنمية المناطق القرويّة، وبالنّظر إلى هشاشتها، فقد دعا رؤساء الدول والحكومات في إعلان مراكش للعمل من أجل المناخ والتنمية المستدامة، جميع الأطراف إلى العمل على تعزيز ودعم الجهود الرّامية إلى القضاء على الفقر، وضمان الأمن الغذائي، واتخاذ تدابير وإجراءات ناجعة لمواجهة التحديات الناجمة عن التغيرات المناخيّة في مجال الفلاحة.

في هذا السياق، وبُغية الحدّ من هشاشة الفلاحة أمامَ التغيرات المناخيّة، فإنّ المبادرة المغربية المتعلقة بتكييف الفلاحة الأفريقية مع التغيرات المناخيّة، هي واحدة من التدابير الرئيسية على المستوى القارّيّ. وتقوم هذه المبادرة على دعامتيْن كبيرتيْن هما[71]: (أ) الترافع من أجل ضمان التمويل اللازم لمشاريع التكيف الفلاحيّ للبلدان الأفريقية و(ب) النّهوض بالحلول المبتكِرة لتلبية الحاجيات الأفريقية ذات الأولويّة.

إن هذه المبادرة التي تحتل مكانة أساسيّة في مفاوضات الكوب 22 للوصول إلى تحقيق توزيع عادل للمالية المناخية بين التكيف والتخفيف، ينبغي أن تقدّم الدّعم بشكل خاص إلى الساكنة الهشّة عبْر تعزيز وضْع مشاريع ملموسة وممارسات فلاحيّة ذكيّة كفيلة بالحدّ من آثار التغيرات المناخيّة، وضمان الأمن الغذائي لهذه الساكنة.

وأخيرًا، فإنّ الحدّ من آثار التغيرات المناخيّة على الساكنة الأكثر هشاشة يتطلب التزاما قويا من طرف جميع الفاعلين المعنيّين من أجل العمل، من جهة، على إعداد الآليات المناسبة التي من شأنها توفير مقاربة للاستعمال الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية، وكذا تحسين تدبير الموارد المائية، ومن جهة أخرى على إعداد مخططات خاصة بالمناخ قابلة للتنفيذ على المستوى الجهوي والمحلي، كفيلة بأن تحميَ الساكنة القرويّة المحليّة من مخاطر الكوارث الطبيعية.

71 – الكتاب الأبيض حول تكييف الفلاحة الأفريقية مع التغيّر المناخي.

# ٧ • النهوض بالأنشطة الثقافية والرياضية في الوسط القروي

يعرف العالمُ القروي، على غرار المدن الصغيرة المتوسطة، نقصًا كبيرًا في البنيات التحتية والمرافق الثقافية والرياضية، وخاصة من حيث أعدادها وطاقاتها الاستيعابيّة والخدمات التي تقدمها للساكنة. وقد سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في الرأي الذي أصدره في 2013 حول «أماكن العيْش والعمل الثقافي»، أنْ سجّل وجود هذا النقص في المرافق في العالم القرويّ على وجْه الخصوص، مشيرا إلى أنّ عدد دور الشباب في سنة 2004، بلغَ 343، منها 74 في المائة في الوسط الحضري، و 26 في المائة فقط في الوسط القرويّ، في حين بلغ هذا العدد 439 سنة 2008. وقد كانت وزارة الشباب والرياضة قد وضعت برنامجا برسم 2008-2012، لإنشاء 250 دارًا للشباب إضافيّة ليصل العدد في سنة 2012 إلى 686، مع إعطاء الأولويّة للعالم القروي والأحياء المحيطة بالمدن.

غير أنّه يتّضح من الأرقام التي أصدرتها الوزارة أنّ عدد دور الشباب لا يتجاوز 443 مؤسّسة إلى حدود متمّ 2012. في حين بلغ عدد المستفيدين ستة ملايين شابّا.

كما أنّ إنشاء هذه المرافق في الوسط القروي، حيث تغيب من التجهيزات الرياضية والثقافية، يتطلّب تضافر العديد من العوامل، منها عموما انخراط الفاعلين المحلّيين والقرب من الساكنة المستفيدة وتدبيرها العقلانيّ حتى لا تتحوّل إلى أماكن مهجورة. وبالنظر إلى أهميتها باعتبارها أماكن وإطارًا لعيْش المواطنين، فإنّ هذه المرافق الثقافية والرياضية تساهم في التفتّح الذّاتي للشباب القرويّ، وتساعده على الاندماج السريع في الحياة العملية.

إنّ إحداث بنيات تحتية ثقافية ورياضية في الوسط القروي (دور الشباب، ملاعب رياضية مختلطة للقرب، أماكن الاستجمام،...) يتطلب رفع التحدي المتعلق بإنشائها وصيانتها باعتبارها رافعات للاندماج الاجتماعي تساعد على ترسيخ قيم التعايش والتضامن، وتعزيز الإبداع ونشر الثقافة، وحماية العلاقات الاجتماعيّة بين مختلف شرائح الساكنة القروية. غير أنّ كلّ ذلك يتطلب التزامَ ومسؤولية المرافق غير الممركزة للقطاعات الوزارية المعنية، كما يتطلب تعاونا فعليّا للجماعات القرويّة وباقي الفاعلين المتدخلين في هذا المجال على الصعيديْن الترابي والمحليّ.

وأخيرا، فإن تنامي التظاهرات الثقافية والرياضية (مثل المهرجانات والمسابقات والفنون الشعبية الخاصة بكل جهة ومنطقة) يلعب دورا هاما في تعزيز الأنشطة الترفيهية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمراكز القرويّة.

# VI • دور الفاعلين في المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية التشاركية والقدرات الفردية والجماعية للساكنة القروية

إنّ مساهمة الساكنة القرويّة في الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية ليست وليدة اليوم، فقد عرف المغرب قبل حصوله على الاستقلال وبعده، أشكالا متعدّدة من مشاركة المواطنين، إما بمبادرة من جماعة من أفراد الدوار أو الجُماعة[72]، قصد إنجاز أعمال وأنشطة مشتركة بشكل دوريّ، أو بمبادرة منظمة في إطار نصّ قانونيّ، كما هو الحال بالنسبة لجمعيات مستعملي ماء السقي، والجمعيات التي تنظّمها أحكام ظهير1958 المتعلق بالحق في تأسيس الجمعيات، كما تمّ تعديله سنة 1973 وتتميمه 2002.

وقد عرفت هذه الحركة بدورها تطورًا ملحوظا أفضى إلى الاعتراف القويّ بدورها وبانخراط الفاعلين من المجتمع المدني إلى جانب السلطات العموميّة في النهوض بتنمية البلاد.

## تعزيز الديمقراطية التشاركية

يوفّر تطور الإطار التشريعي والمؤسّساتي المغربي للفاعلين في المجتمع المدني المنظم إمكانيّة المشاركة في النهوض بعمليات التنمية، والمساهمة الكاملة في النقاش حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. وبالفعل، فإنّ مساهمة جمعيات المجتمع المدني والمنظمات المهنية والنقابات في إعداد وتنفيذ ومراقبة السياسات العموميّة، قد اتّخذت منذ فترة طويلة بُعدًا جديدًا. وقد تعززت هذه الدينامية مع مجيء دستور 2011، ومأسسة الحوار الاجتماعي ودور المؤسسات المستقلة في مراقبة دمقرطة الحكامة وتعزيز الديمقراطية التشاركية.

في هذا السياق، وتَبَعً لأحكام القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات، فإنّ الديمقراطية التشاركية تشكل أحد الأسس المركزية التي يقوم عليها عمل المجالس الجهويّة والمحلية من أجل ضمان التواصل المباشر والدّائم مع المواطن والفاعلين من المجتمع المدني. لذلك فإنّ مجالس الجهات ومجالس باقي الجماعات الترابيّة ستضع آلياتٍ تشاركية للحوار والتشاور بهدف تشجيع انخراط المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد وتتبّع البرامج التنمويّة. ومراقبة برامج التنمية. لهذه الغاية يتمّ إحداث ثلاث هيئات استشارية على مستوى مجلس الجهة:

- هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا الجهوية المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النّوع؛
- هيئة استشارية تختص بدراسة القضايا المتعلقة باهتمامات الشباب؛
- هيئة استشارية بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين بالجهة تهتم بدراسة القضايا الجهويّة ذات الطابع الاقتصاديّ.

72 – يتعلق الأمر بتنظيم الساكنة في إطار «تويزة» وتنظيمات مهنية (صناعة تقليدية، تجارة، الخ).

وقد سبق للمجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي، في الرأي الذي أعدّه حول متطلبات الجهوية المتقدمة، أنْ أوصى بإحداثِ هيئة استشارية في المجالس الجهويّة، إضافة إلى الهيئات الثلاث التي ينصّ عليها القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، وذلك بهدفِ تقوية ممارسة الديمقراطية التشاركيّة، وتعزيز خلق مناخ اجتماعي سليم ومناخ للأعمال، من أجل النهوض بالحوار الاجتماعيّ الجهويّ قصد التمكّن من الوصول إلى إبرام اتفاقيات جماعية تساهم في تسوية نزاعات الشغل على الصعيد الترابي والمحلي.

إنّ هذه الدينامية التي يتعيّن تنفيذها في أقرب وقت ممكن من طرَف السلطات العموميّة، لا يمكنها إلّا أن تساعد على تحسين الحكامة المحليّة، ودعم عمليّات القرب التي من شأنها تعزيز إطار عيْش الساكنة القرويّة بكيفيّة مستدامة، ولا سيّما الساكنة الأكثر خصاصا.

## الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتعزيز القدرات الفردية والجماعية للساكنة القروية

إنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامنيّ، باعتباره رافعة لتنمية روح التعاون، يمكن أن يتيح فرصًا سوسيو-اقتصادية تسمح بتقوية تماسك النسيج الاجتماعي وتحقيق التنمية القروية غير الفلاحيّة، من خلال خلق أنشطة مدرّة للدّخل، وإدماج فئات هامّة من المواطنين، ولا سيّما النساء والشباب عن طريق تشجيع التشغيل الذاتي. وبالتالي فإنّ الهدف المنشود هو تحسين الظروف المعيشية للمنخرطين في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والمساهمة في تنشيط اقتصاد المجالات القروية. غير أنّ هؤلاء الفاعلين يحتاجون إلى اكتساب كفايات ومعارف عملية لكيْ يتمكّنوا من المساهمة الفعّالة في تنمية مجالاتهم.

كما أنّ تعزيز القدرات الفردية للساكنة القروية (النساء والرجال والشباب والأطفال) جانب من الجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار في برامج التنمية القرويّة، لأن تحسين الإنتاجية وتنويع أنشطة الاقتصاد القروي يمرّ بالضرورة عبر التأهيل والتكوين المهني والمستمر للساكنة المعنيّة في المهن الواعدة التي تسمح لهم بالاستفادة أكثر من الفرص الاقتصادية الجديدة التي تتيحها الفلاحة والاقتصاد القروي غير الفلاحّي.

كما أنّ تعزيز القدرات الجماعية للساكنة القرويّة يعدّ جانبا هامّا يتعيّن على السلطات العمومية تقديم مزيد من الدعم له، وذلك من أجل إعادة الثقة إلى العلاقات الاجتماعية، وتعزيز أمن الساكنة وممتلكاتها، وإنقاذ الساكنة القروية من الفقر. وهذا يتطلب، من جهة تأهيل منظومة للتكوين والتأطير لفائدة الفاعلين والمنظمات المتدخلة في مجال التنمية القروية من أجل تحفيزها على تملّك المخاطر التي تتعرض لها، واكتساب تقنيات إنتاجيّة جديدة ومهارات تتصل بتدبير وتسويق منتجاتها. ومن جهة أخرى - إشراك الجامعيين والباحثين، مع مختلف الفاعلين من المجتمع المدني، في عمليات التحسيس وتعزيز القدرات والتتبّع والتقييم وإصدار تقارير منتظمة من طرف باقي الفاعلين.

# VII • حكامة تنمية العالم القروي تظل متمركزة

## أ- أبعاد وحدود سياسات واستراتيجيات التنمية القروية بالنّظر إلى حاجيات الساكنة القروية

من المؤكد أنه قدْ بُذِلت جهود لا يُستهان بها من خلال تنفيذ عدد من المشاريع والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحسين مستوى عيْش الساكنة في العالم القروي، غير أنّ أثرها على هذه الساكنة ظلّ محدودا جدا. أولا بسبب المجالات القروية الممتدة، ومواقعها الجغرافية، والخصائص السوسيو- اقتصادية والثقافية للساكنة القرويّة، وثانيًا بسبب غياب الاستهداف وضعف التنسيق بيْن التدخلات القطاعية على الصعيد الجهويّ والمحليّ.

### تدخلات إرادية للدولة من أجل تنمية العالم القروي،...

لقد أوْلى المغرب، منذ حصوله على استقلاله، أهمية متزايدة لتنمية الفلاحة. ومنذ ذلك الحين أطلقت بلادنا العديد من البرامج والمشاريع المندمجة، وخاصّة المشاريع المتعلقة بالتهيئة المائية والفلاحيّة الرامية إلى سقي مليون هكتار[73] بحلول سنة 2000 في إطار سياسة السدود. وفي السبعينيات، تمّ التركيز على مشاريع تتعلق بالتنمية المندمجة ومشاريع تنمية المسالك.

إضافة إلى ذلك، قامت الدولة، خلال سنوات 1990 وبداية 2000، بتعزيز تدخلاتها من خلال إطلاق المخطط الوطني لإعداد الأحواض المنحدرة، والمخطط المديري الخاص بالفضاءات المحميّة، والمخطط المديري لإعادة التشجير، ومشاريع تأهيل الأراضي البورية. وبالموازاة مع هذه التدخلات، تمّ إعداد برامج قطاعية أخرى لفائدة التنمية القرويّة من طرف القطاعات الوزارية. يتعلق الأمر خصوصا بقطاع الصحة، من خلال برنامج الولوج إلى العلاجات والخدمات الأساسية، واستراتيجية القطاع الصحي، والمخطط الوطني للصحة في العالم القروي، وكذا البنيات التحتية ( الطرق القروية،... ) والبرامج التعليمية (الميثاق الوطني للتربية والتكوين2010-2000 ، برنامج «تيسير»،... ) والبرامج الخاصّة بالتزويد بالماء الشروب وكهربة العالم القروي.

ومن ثمّ، فإن تنمية العالم القروي تشرف عليها عموما وزارة الفلاحة، مع تدخل محدود في غالب الأحيان لقطاعات وزارية أخرى. وقد تجلّى ذلك، في أواخر 1990 وبداية 2000، في وضع التوجّهات الكبرى من أجل تنمية العالم القروي في إطار «استراتيجية 2000 للتنمية القروية». ولهذه الغاية، تمّ إحداث سكرتارية مكلّفة بالتنمية القروية بوزارة الفلاحة والتنمية القروية والصّيد البحري، بالموازاة مع سكرتارية اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي تتولّى رئاسة سكرتاريتها وزارة الفلاحة.

غير أنّ تدبير القضايا المتعلقة بالعالَم القروي قد تغيّر في سنة 2007 حيث تولّت وزارة الإسكان والتعمير والتهيئة المجالية تدبير الملف المتعلق بالتنمية القرويّة في جانبه غير الفلاحيّ. وفي هذا الصدد، تمّ إحداث سكرتارية وزارية مكلفة بالتنمية المجاليّة، في حين تمّ إعداد استراتيجية أخرى للتنمية القرويّة، من طرف وزارة الإسكان سنة 2011، منها بعض المشاريع التي لا تزال قيد التنفيذ.

73 - هناك قطاعان اثنان، الأوّل يهمّ القطاعات الصغيرة والمتوسطة المسقية وتمثل 14.5 في المائة، والثاني يهم المساحات المسقيّة الكبرى، أي 85.5 في المائة من المساحات الإجمالية المخصصة للسقي.

وفي سنة 2013، تم إحداث لجنة دائمة مشتركة بين الوزارات لتنمية المجال القرويّ والمناطق الجبلية تضمّ 17 قطاعا وزاريا برئاسة رئيس الحكومة ويوجد مقرّ سكرتاريتها بوزارة الفلاحة والصيد البحري. وقدّ عقدت اللجنة أول اجتماع لها في 13 يوليوز 2015.

### ...، لكن، بدون رؤية مشتركة تستجيب للانتظارات الحقيقيّة للساكنة القرويّة

في ضوء هذه النّظرة الإجمالية حول السياسات والاستراتيجيات المتعلّقة بتنمية العالم القرويّ، وانطلاقًا من ملاحظات وآراء الفاعلين الذين تمّ الإنصات إليهم، **يتّبيّن أن بلادنا لا تتوفّر على سياسة عموميّة مندمجة خاصّة بتنمية العالم القرويّ، بمشاركة مختلف الفاعلين المعنيين، وتسعى إلى تحقيق مزيد من التجانس بين مختلف التدخلات في قطاعات أساسيّة مثل التعليم والصحة والبنيات التحتية والخدمات الأساسية، والنهوض بالاقتصاد القروي / القطاع الفلاحيّ، التهيئة المجاليّة وحماية البيئة. وبالفعل، فإنّ القضايا المتعلقة بالتنمية القرويّة يتمّ تدبيرها بكيفيّة مجزئة مع العديد من القطاعات الوزاريّة كل واحدة حسب مهامّها وأولوياتها وخطة تمويلها.**

كما أنّ إشكاليّة الحكامة وتنسيق التدخلات الميدانيّة لا زالتْ تُطرَح بحدّة بسبب العدد الكبير للمتدخّلين في الوسَط القرويّ في غياب أيّة رؤية مشتركة. فضْلًا عن أنّ الخصائص السوسيو- اقتصاديّة والثقافية للساكنة القرويّة، واتساع المجالات القروية ومواقعها الجغرافية (بُعد المسافات،...) تشكل بدورها عوائق تحدّ من النهوض بالعالم القرويّ وتحسين إطار عيْش الساكنة التي تعيش في المناطق المهمشة.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى الغياب الملحوظ للدراسات التي تبرز الحاجيات المتعلقة بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة والبيئيّة الأساسيّة للساكنة القرويّة، وإلى ندرة الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية الحديثة التي من شأنها توجيه السياسة العمومية لتنمية العالم القرويّ. كما تجدر الإشارة إلى أوْجه القصور في مجال المقاربة المندمجة للتدخّل في الوسط القروي القادر على تعبئة القدرات، وتجويد الوسائل والجهود بهدف تحقيق الفعالية والنّجاعة ، والاستفادة من المؤهّلات التي يزخر بها العالَم القرويّ، والاستغلال الأفضل لثروتها.

وأخيرا، فإنّ تنمية العالم القروي لا ينبغي أن تقتصر فقط على تجميع السياسات القطاعية التي نُفِّذَتْ على أرض الواقع، **بقدر ما تحتاج إلى إطار قانوني يضع المبادئ الكبرى والتّوجّهات الكبرى لسياسة عمومية خاصة بتنمية العالم القروين في أفق إعداد مدونة للعالم القروي.**

### ب - حكامة مجالية: ضرورة من أجل تعزيز تنمية العالم القروي

وبصفة عامة، يظلّ البُعد الجهوي قليلَ الاهتمام بالمشاريع والبرامج المنجَزَة لفائدة الساكنة القرويّة. صحيح أنّ هناك جهودًا محمودة تمّ بذلها من أجل إشراك الفاعلين المحليين في مرحلة إعداد هذه المشاريع، إلّا أنّ التخطيط المجالي الاستراتيجي القائم على مقاربة تشاركيّة فعليّة يبقى محدودًا جدّا، مثلما تبقى المكانة التي ينبغي أنْ يحتلها العالم القروي في الجهة بعيدة المنال.

## أدوات هامّة لتعزيز دعم التدخلات الجهوية والمحلية

أبرزت جلسات الإنصات التي نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنّه يتعيّن تفويض مزيد من الصلاحيات على الصعيد الجهوي، وخاصّة معَ التنظيم الترابي الجديد الذي نصّ عليها القانون رقم 111-14، الذي اعترف بالدور الكبير للجهة ولرئيس المجلس الجهوي. وبالتالي، فقد أصبحت الجهة، إذن، مجالا ملائمًا للنهوض بالتنمية القرويّة، كما أصبح رئيس الجهة يتوفر على أدوات قانونية قوية لتطوير الجهة. ومن بين الآليات المتوفّرة، توجد مخططات التنمية الجهوية والمخططات الجهوية للتهيئة الترابيّة.

وتتطلب هذه الأدوات تعبئة الموارد البشرية والمالية لتعزيز المجالات القرويّة والحدّ من الفوارق الجهوية والاجتماعية، ومن الهشاشة التي تعاني منها الساكنة القروية. وبالتالي، فإنّ التنمية القروية ينبغي أنْ تندمجَ في الجهة، ولا سيّما مع التنظيم الترابي الجديد من أجل القضاء على هذه الفوارق الجهوية والمحلية، وتعزيز تنمية قروية مستدامة.

وهذا يتطلّبُ أن تنصبّ مواصلة الجهود أكثر على إزالة هذه الفوارق التي لم يعدْ مغرب الجهات قادرًا على تحمّلها. وعليه، فإنّ إعدادَ مخططات التنمية الجهوية، التي تشكّل مرحلة حاسمة في مسلسل تنفيذ الجهوية المتقدمة، ينبغي أنْ يندرجَ في هذا الهدف، ويسفر عن نتائج ملموسة تحقق التوازن الجهويّ والمحلّيّ.

## إدماج محدود للتنمية القروية في البُعد الجهويّ

إنّ إدماج التنمية القروية في إعداد السياسة المجالية يتطلب بالضرورة وعْيَ مختلف الفاعلين المعنيين بالعمل على جعل انشغالات الساكنة القروية من بين أولويات مخططات التنمية الجهوية ومخططات تنمية الجماعات القروية. وبالتالي، فإنّ إعداد هذه المخططات ينبغي أنْ يساهم فيه المستفيدون عند تحديد الحاجيات والأولويات، وعنْد صياغة المشاريع، وكذا أثناء تنفيذ وتتبّع هذه المخططات.

كما أنّ تعزيز دور السياسيّ من خلال إشراك المنتخبين المحليين وتثمين مساهماتهم، والمشاركة الفعليّة للجماعات القرويّة والمجالس القروية، هما عاملان أساسيان من أجل النهوض بالتنمية القروية، ولا سيّما من أجل الاستجابة للمتطلبات اليومية التي تعبّر عنها الساكنة القروية. وهذا لا يمكنه أنْ يتحقّق إلّا إذا تبوّأت الديمقراطية التشاركيّة المكانة التي تستحقها في التنظيم الترابي الجديد، عن طريق الإحداث الفعليّ والاشتغال العملي للهيئات الاستشارية المنصوص عليها في القانون رقم 14-111.

استنادا إلى هذه الاعتبارات، ونظرًا للصلاحيات والمسؤوليات الجديدة، فإنه بإمكان الجهة أن تلعب دورا هاما في هيكلة التدخلات لفائدة العالم القرويّ، وذلك من خلال اعتماد مقاربة متعدّدة الفاعلين تجمع مختلف الفاعلين في الميدان حول الإشكاليات المتعلقة بالتنمية القروية، وكذا من خلال اعتماد مقاربة متعدّدة المستويات تخلق تجانسا وانسجامًا في تدخّل الجماعات الترابيّة، وتوحيد جهودها نحو الهدف المشترك المتمثل في الحد من التأخر المتراكم الذي سجّله العالم القروي في مجال التنمية البشرية.

ومن ناحية أخرى، فإنه بإمكان رئيس الجهة أنْ يصل إلى حدّ تحفيز وتعبئة المرافق الخارجية للدولة، بتشاور مع الوالي، بهدف تنسيق وإضافة تدخل هذه المرافق ووسائلها المالية ومواردها البشرية إلى تدخلات الجماعات الترابيّة، وبالتالي المساهمة في الاستباق المحليّ للاتمركز الذي لمْ يكتمل بعد.

وفي هذا الصدد، ينبغي التعجيل بإخراج ميثاق اللاتمركز الإداريّ، الذي أشار إليه صاحب الجلالة في خطابه بتاريخ 14 أكتوبر الأخير أمام مجلسيْ البرلمان، وكذا تحديد أدوار ومهامّ وصلاحيات العامل ومؤسّسة الوالي في ضوْء أحكام القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، والنصوص الحالية المحددة لمسؤولياتهما. وقد كانت هذه القضية من بين النقاط القوية التي أثيرت خلال الزيارة الميدانية.

على صعيد آخر، كشفت هذه الزيارة أنّ توضيح وتقنين العلاقة بين مجلس الجِهَة وبين الجماعات القرويّة، من أجل تفادي الخلط في الأدوار التي يمكن أن تلعبها كلّ من الجهة والجماعة، وحتى لا تحلّ الواحدة محلّ الأخرى في إعداد المشاريع التنموية التي يُنتَظَر منها أن تدمج خصوصيات كلّ جماعة قرويّة على حدة، وتأخذ في الاعتبار حاجياتها ذات الأولويّة.

وأخيرا، يتبيّن من هذه الزيارة أنّ المنتخبين المحليين ورؤساء المجالس القروية والفاعلون في المجتمع المدني يحتاجون إلى التكوين وتعزيز القدرات في المجالات المتعلقة بتحديد حاجيات الساكنة القرويّة، وصياغة أفكار يمكن أن تتحوّل إلى مشاريع صغيرة تخضع للنقاش في إطار منتديات للتشاور قبل اقتراحها على الجهة وعلى المصالح التقنيّة المعنية من أجل إدراجها في المخططات التنموية وإيجاد التمويل اللازم لتنفيذها.

## IIIV • موارد لتمويل التدخلات الخاصة بالتنمية القروية تتطلب مزيدا من الإدماج على الصعيد الجهوي والمحلّي

يتّخذ تمويل العمليّات الخاصة بتنمية العالم القروي بصفة عامّة ثلاثة أشكال: (أ) التمويل الذي تعبئه الدولة في إطار المشاريع والبرامج الكبرى المهيكلة للتنمية القرويّة، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وعبر التعاون الدولي ( ثنائية أو متعددة الأطراف )، (ب)) تمويل المشاريع الصغرى لفائدة الساكنة القرويّة باللجوء إلى الأبناك، ولاسيما القرض الفلاحي وباقي الجمعيات العاملة في هذا المجال (ج) تمويل التدخلات عن طريقِ صندوق التنمية القرويّة والمناطق الجبليّة باعتباره رافعة لإدماج المشاريع في الوسط القرويّ.

### أ - تمويلات تعبّئها الدولة في إطار مشاريع وبرامج كبرى مهيكلة للتنمية القروية

لقد تمكّنت الدولة، منذ التسعينيات، من تعبئة مبالغ هامة لتمويل مشاريع وعمليات تتعلق بالتنمية القروية في إطار برامج وتدخلات للحدّ من الفوارق المسجلة على مستوى ولوج الساكنة القرويّة إلى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعيّة الأساسية. وفي هذا الصدد، مكّن برنامج الكهربة القروية الشّمولي، الذي أُطلِق سنة 1995 من تعبئة استثمار إجمالي، نهاية يوليوز 2016، قدرهُ 22.69 مليار درهم. في حين بلغت كلفة البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الشروب، حوالي 10 مليار درهم في نهاية سنة 2015. أما البرنامج الوطني الأوّل للطرق القرويّة، وكذا البرنامج الثاني وبرنامج التّأهيل المجالي والطرق التي أُحدثتْ في إطار الشراكة مع الجماعات المحليّة، فقد بلغت كلفتها الاستثمارية 26.9 مليار مليون في نهاية شهر يوليوز 2016[74].

74 – وزارة الاقتصاد والمالية

وفيما يتعلق بالبرامج الاجتماعية، أيّ التربية والتعليم، فقد تمّ تخصيص ما يقرب من 14 مليار درهم لفائدة العالَم القرويّ من طرف وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، خلال الفترة ما بيْن 2008 و2015 في مجال الاستثمار، وحواليْ 1 مليار درهم لدعم البنيات التحتية الصحية الأساسية في الوسط القرويّ خلال الفترة نفسها (2008-2015). علاوة على تعبئة أكثر من 5 ملايير درهم في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من أجل محاربة الفقر في الوسط القرويّ إلى حدود سنة 2015. بالإضافة إلى ذلك، بلغت قروض الاستثمار المقدَّمَة في إطار برنامج التأهيل الترابي أكثر من 5.1 ملايير درهم برسم 2011-2015 بمساهمة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بلغت 53 في المائة[75].

وتجدر الإشارة إلى حجم الموارد العموميّة الكبيرة المخصصة للعالم القروي. إلا أنّ أثرها على الساكنة القرويّة يبقى ضعيفًا، وبالتالي لم تنجحْ في التقليص من الفوارق الاجتماعية والمجاليّة، ولا في الاستجابة الفعّالة للتظلمات التي تعبّر عنها الساكنة القرويّة. فإما أنه يُساء استعمالها أو يتمّ توزيعها بكيفيّة غير منصفة بين الجهات أو داخل الجهة نفسها. كما أنّ الميزانيات تُخصَّص أساسا لبناء المرافق والبنيات التحتية في الوسط القروي، بدون تقييم أثرها على الكائن البشري الذي يجب أن يكون في صُلب أيّة برمجة ميزانياتيّة لضمان حقوقه الأساسية ورفاهه.

## ب - تمويل المشاريع الصغرى لفائدة الساكنة القروية

يتم تمويل المشاريع الصغرى في الوسط القرويّ، خاصة ذات الطابع الفلاحي في إطار القروض التي يمنحها القرض الفلاحي بالمغرب، المؤسسة الرئيسية لتمويل المشاريع في الوسط القرويّ. ويستند نظام التمويل إلى خصوصية القطاع الفلاحيّ. وبالنسبة للاستغلاليات الفلاحية الصغيرة التي لا تستجيب لمعايير التمويل البنكي، وتعتمد في المقام الأول على الأنشطة الفلاحية الموازية أو غير الفلاحيّة المدرة للدخل، فإنها تستفيد من تعبئة القروض الصغيرة عن طريق مؤسسة أرضي[76].

أما بالنسبة للاستغلاليّات الفلاحيّة الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد أساسًا على الفلاحة ولا تستجيب لمعايير التمويل البنكي، فإنها تستفيد من صيغة «تمويل الفلاح» للقروض المتوسطة، حيث تمّ إحداث أكثر من 400 نقطة بيع و50 وكالة متنقلة.

ولدعم الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغيرة جدا، تمّ إحداث العديد من المنتجات منها «المشروع القروي» الخاص بتمويل المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا في الوسط القروي، وتوسيع أنشطتها وتمويل متطلبات تدبيرها. ويغطي هذا النوع من التمويل أيّ مشروع فلاحيّ موازٍ أوغير فلاحيّ.

وفي قطاع الصناعة التقليدية القروية، تمّ إطلاق منتوج «إتقان» لتمويل إنشاء وتحديث وتوسيع ورشات الصناعة التقليدية أو المحلات الصغرى. وفي مجال النهوض بالسياحة القرويّة ، أبرمت مجموعة القرض الفلاحي بالمغرب اتفاقيّة مع وزارة السياحة في إطار برنامج «قريتي» قصد تثمين الموارد الطبيعية القروية والسوسيو- ثقافيّة لجماعات الاستقبال، وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل، والحدّ من الفقر، وضمان استقرار الساكنة المحليّة، ولا سيما في المناطق الجبلية والواحات والمناطق النائية.

75 - جلسة إنصات مع وزارة الاقتصاد والمالية.

76 - مؤسسة «أرضي» جمعية للقروض الصغرى ذات هدف غير ربحي أُسست سنة 2006 من طرف مجموعة القرض الفلاحي بالمغرب.

من جهة أخرى، وبهدف دعم قطاع الخدمات في الوسط القروي، تمّ إحداث منتوج «خدمات» الرامي إلى تمويل أنشطة الخدمات في العالم القرويّ، ولا سيما إنشاء المقاولات الفلاحية الموازية، وخلق مختبرات لتحليل المياه والتربة والغطاء النباتي، والعيادات البيطرية المحلية، وتوفير الأطباء والطوبوغرافيين والمهندسين والصيادلة ...، فضلا عن إنشاء مكتب للدراسات والاستشارة ودور الحضانة ومدارس تعليم الأطفال.

هذا علاوة على منتوجات أخرى تمّ تخصيصها لدعم الساكنة القرويّة، وخاصة في مجال الصيد البحري التقليديّ والغابات، وكذا تمويل المشاريع الاستثمارية التي يقدّمها الشباب المتفوق في التعليم الفلاحي والنهوض بالمقاولين الفلاحيين الشباب.

وهناك مؤسسات للقروض الصغرى مثل مؤسسة «أمانة» التي تساهم في عمليات القرض لفائدة الساكنة القرويّة، حيث بلغ جاري القروض بالوسط القروي، في شتنبر 2016، ما مجموعه 1.2 مليار درهم لأكثر من 170.000 زبون[77].

كما يساهم الفاعلون في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إنجاز مشاريع وعمليات في الوسط القروي. إلا أنّ هذا القطاع لا زال يعاني من عدد من الإكراهات القانونية والمؤسّساتية والاجتماعية والاقتصادية. فالتعاونيات، مثلا، لا تساهم سوى بنسبة 1.5 في المائة من الناتج الداخلي الخامّ ، وتجد صعوبة كبيرة في الولوج إلى تمويل أنشطتها[78].

رغم تنوّع المنتجات الموجَّهة إلى تمويل المشاريع الصغرى في الوسط القرويّ، تظّل هناك العديد من الصّعوبات أمام ولوج الساكنة القرويّة إلى تمويل مشاريعها، وتتجلى في:

- ضعف ثقافة ريادة الأعمال في الوسط القرويّ. فقد تبيّن وجود فراغ في هذا الجانب، وذلك بسبب غياب تكوين وتحسيس المستفيدين في هذا المجال، إضافة إلى انعدام تكوين خاصّ بجوانب المحاسبية المتعلقة بالاستغلاليات الفلاحيّة؛

- ضعف المصاحَبة غير المالية الشموليّة، حيث أنّ مسيّري الاستغلاليات نادرًا ما يتلقّون تأطيرًا للقرب حول الجوانب القانونية والتقنيّة والتدبيرية، مع لوحة قيادة تحدد الأهداف والنتائج المنتظرة من المشروع. في هذا الإطار، تمّ التأكيد على أن المصاحبة غير المالية، وتعزيز قدرات حاملي المشاريع هما محوران يتعيّن أن تتدخّل فيهما الهيئات المعنيّة، وذلك من أجل شرح إيجابيات ومخاطر المشاريع القابلة للتمويل، بحسب المسالك؛

- عدم كفاية القدرات التقنية والمهنية والتدبيرية على المستوى الميداني من أجل تأطير الساكنة القرويّة وتسهيل حصولهم على تمويل مشاريعهم الصغيرة؛

- الانخراط الضعيف بالنسبة لواقع السوق، لذلك من المهم استكشاف السوق قبل الشروع في الإنتاج، عن طريق اللجوء إلى القروض الصغرى؛

77 – الأمانة للقروض الصغرى، ورشة عمل نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع مؤسسات تمويل مشاريع العالم القروي، 1 نونبر، 2016.

78– التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2014.

- غياب الوثائق القانونية، لأنّ اللجوء إلى القروض الصغرى يتطلب تقديم وثيقة الاستفادة تحدّد علاقة المستفيد بالأرض قصد الحصول على تمويل المشروع؛

- التنظيم الضّعيف للمقاولات الفلاحيّة الصغيرة والمتوسطة لا تسهل الولوج إلى التمويل، لذلك من المهم تشجيع تجميع الفلاحين في شكل تعاونيات أو جمعيات مهنيّة من أجل الحصول على مساحات قابلة للحياة. كما أنَّ تنظيم الفلاحين في إطار هيئات مهنيّة فلاحيّة من شأنه أن يشكّل دعامة أساسية للفلاحة المغربية في المستقبل؛

- فضلًا عن الجهل بالمنتجات، يظلّ عرضها غير ملائم عمومًا لدورة الاستغلاليات الفلاحيّة (الحقول،...) ومستوى المبالغ غير الملائمة للأنشطة في بعض الأحيان؛

يتبيّن من النقاشات مع الفاعلين المشاركين في ورشة العمل التي نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي[79] أنّ العقار يحُول دون خلق الثروة، ويحدّ من وتيرة التنمية. وفي هذا الصّدد، لا بدّ من تشجيع التسجيل العقاري من خلال تبسيط مساطر التسجيل لجعلها أكثر مرونة، ومعالجة كل حالة على حدة. كما ينبغي تحديث المقاربة التقليدية وتوحيدها، وذلك باستعمال مساطر موحّدة قابلة للتتبع على صعيد القضاء. إنّ اللجوء إلى التسجيل الجماعي بإسناد التدبير إلى تعاونية يمكنه أن يشكّل حلّا كفيلًا بإيجاد مخرج كبير لهذه الإشكاليّة. إضافة إلى ذلك، ونظرا ربما لعدم وجود الإمكانيات، ينبغي الاستعانة بخدمات خارجيّة لتنفيذ بعض العمليّات في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاصّ، كالخرائطيّة على سبيل المثال.

وفيما يتعلق بنظام التحفيز، تمنح الدولة للفلاحين، في إطار صندوق التنمية الفلاحيّة، إعانات للسّقي بالتنقيط بنسبة 100 في المائة لصغار الفلاحين الذين يملكون أقلّ من 5 هكتارات. وبما أنّ صندوق التنمية الفلاحيّة لا يميز بشكل عام بين الاستغلاليات الصغيرة والاستغلاليات الكبيرة في مجال التحفيز، فإنّه من الضروريّ ملاءمة المقاربات المختلفة في هذا الشأن. إذ لا يجب معاملة كلّ من الاستغلاليات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بنفس المستوى على صعيد المساطر. ينبغي ملاءمة المسطرة مع نوعية الاستغلاليّات الفلاحيّة بهدف إعادة ضبط الإعانات مع واقع صغار المنتجين.

ومن ثمّ، فإنّ تحسين ولوج الساكنة القرويّة إلى القروض الصغرى يعتمد على إعداد برنامج يتعلق بالتكوين الأساسي ووضع آليّة للمواكبة غير المالية تتلاءم مع المقاولات الصغيرة جدّا والصغيرة والمتوسّطة الفلاحيّة والقرويّة. كما أنّ تطوير الحركة الجمعويّة وتسريع وتيرة تنظيم الاستغلاليات الفلاحية في الوسط القروي من شأنه ولوج المستفيدين إلى تمويل مشاريعهم.

## ج - تمويل العمليات عبر صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية

يعتبر صندوق التنمية القروية بمثابة رافعة حقيقيّة لتمويل ودعم المشاريع التنموية في العالم القروي والمناطق الجبلية. وخلال الفترة ما بين 2008 و2014 تمّ إعطاء دينامية لهذا الصندوق الذي شهد زيادة هامة في القروض المفتوحة التي انتقلت من 300 مليون درهم سنة 2008 إلى 1.324 مليار درهم سنة 2015. وقد سارت القروض الممنوحة عمليا في نفس التوجّه (من 250 مليون درهم سنة 2008 إلى 924 مليون درهم

79 – ورشة عمل نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع مؤسسات تمويل المشاريع في الوسط القروي، 1 نونبر 2016

سنة 2014). كما أنّ القروض المفتوحة برسم الفترة 2015-2008 ارتفعت إلى 6.8 مليار درهم. وقد خصّص مشروع قانون المالية لسنة2016 غلافا ماليا بقيمة 50 مليار درهم على فترة تمتد من 2016 إلى 2022.

وقد همّت أبرز العمليات المبرمَجَة في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية برسم سنتيْ 2015 و2016، (أ) تنمية مناطق الواحات وشجرة الأركان بما قدره 328.69 مليون درهم و451.45 مليون درهم على التوالي، و(ب) تنفيذ اتفاقيات الشراكة مع الفاعلين في مجال التنمية القروية والمناطق الجبلية بقيمة 428.60 مليون درْهم سنة 2015، و316.15 سنة 2016.

ورغم النتائج التي تحققت في إطار البرامج والعمليات المنجزة من أجل تنمية العالم القرويّ، لا تزال هناك فوارق كبيرة بين المجالات الترابية، ولا سيما في المناطق الجبلية والواحات.

ومن ثمّ، فعلى صعيد التنمية الاقتصادية، يظلّ مستوى الدخل حسب الأسر دونَ المتوسّط الوطني. وفيما يتعلق بالتنمية البشرية، فإنّ مستوى الهشاشة الاجتماعية لا يزال مقلقا جدا، بمستوى مؤشر أقلّ مرّتين بالقياس إلى المعدل الوطني. أما فيما يخصّ العوامل المتعلقة بتنمية العالم القروي والنهوض به، فالملاحَظ وجود ولوج محدود للأسر إلى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية.

من أجل مواجهة هذه التحديات، وبناء على التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2015، تم إطلاق برنامج عمل مندمج يقوم على عقد شراكة بين القطاعات الوزارية المعنية والمجالس الجهوية وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وينخرط هذا البرنامج في إطار الجهود الرّامية إلى القطع مع المقاربة القطاعيّة.

وفي الواقع، فإنّ البرنامج الجديد الذي يهدف إلى الحدّ من الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي (2022-2016) يتضمّن إدماج العمليات والبرامج الكفيلة بتنمية المناطق القروية. بالمقابل، فإنه ينبغي أن تصاحبه عمليّا مأسسة مبدأ الشفافية والمحاسبة ومسؤولية الفاعلين، وخاصة في إطار تنفيذ البرنامج المذكور.

إنّ هذا البرنامج، الذي تشرف عليه وزارة الفلاحة والصيد البحري، وإشراك القطاعات الوزارية الأخرى المعنية (إعداد التراب الوطني، وزارة الداخلية، ...)، سيتوفر على تمويل قيمته 50 مليار درهم يتمّ تخصيصها إلى تأهيل البنيات التحتية والمرافق الاجتماعية الاجتماعية كالطّرق والمَسَالك القروية وشبكة الماء الشروب والكهرباء والبنيات التحتية الخاصة بالصحة والتعليم، و5.8 مليار درهم لتمويل أنشطة مواكَبَة5.811 مشروعا مقسمة إلى أنشطة مولّدة للدخل، وأنشطة سوسيو- ثقافية ورياضية، وأنشطة تتعلق بمكافحة الهشاشة. أما كيفيات تنفيذ هذا البرنامج فهي في طور الإعداد.

بالمقارنة مع تنفيذ البرامج والمشاريع الممولة في إطار صندوق التنمية القروية، وتلك المنصوص عليها في ميزانيات القطاعات الوزارية، فإن التنسيق بين الوالي ورئيس الجهات يجب أن يتضح أكثر في هذا الشأن، علمًا أن برامج التنمية القروية والمخططات الجهوية للتهيئة الترابية، حسب التنظيم الجديد للجهة، هي أدوات هامّة لتنمية الجهة، بما في ذلك العالم القروي، وتقع تحْت إشراف رئيس الجهة. لذلك فمن الضروري وضع آليات كفيلة بتوضيح العلاقة بين كلّ من الوالي ورئيس الجهة من أجل التنفيذ المالي لهذه البرامج.

فإن التنفيذ الفعلي لهذا البرنامج سيمرّ حتما عبر تحديد مساهمة القطاعات الوزارية المعنيّة بحملها على ضمان التزامها، وحملها بالخصوص على وضع مخططات جهويّة تدمِج نختلف مكونات التنمية القروية، بالانخراط في إطار برنامج التنمية القروية وبرامج تنمية العمالات والأقاليم، مع الأخذ في الاعتبار الموارد والخصوصيات والصّعوبات السوسيو- اقتصادية والجغرافية لكلّ جهة. في هذا السياق، من المهم تشجيع إبرام عقود كبرى بين الدولة وبين الفاعلين المعنيين تحدّد تمويل البرنامج ووضع جدول زمني للتنفيذ، فضلا عن وضع آلية لتتبع المشاريع وتقييم المنجزات.

وأخيرا، فإنّ خلق الثروة وخلق فرص الشغل في الوسط القروي يتطلبان كذلك تشجيع المستثمرين من القطاع الخاص والمموّلين (محليا ووطنيا ودوليا) على الاهتمام أكثر بالعالم القروي، وذلك من خلال وضع تدابير تحفيزية في القطاعات ذات القيمة المضافة، وإشراك الفاعلين من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. كما يتعيّن على المسؤولين المحليين، ولا سيما الجماعات القروية، إعداد بنوك مشاريع ذات الطابع اجتماعي قابلة للتمويل من أجل تقديمها للمستثمرين الذين استفادوا من تدابير تحفيزيّة. كما ينبغي أن يساهم هؤلاء المستثمرون في تكوين ومصاحبة الشباب القرويّ المنتمي إلى مناطق المشروع، فضلا عنْ خلق فرص الشغل، مع الحرْص في الوقت نفسه على المحافظة على البيئة. كما يمكن البحث عن مختلف الوسائل للتمويلات البديلة لفائدة تنمية ساكنة العالم القروي.

## خلاصة وتوصيات

في ختام هذا التحليل، يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن التحولات والتغيرات السوسيو- اقتصادية والثقافية والديموغرافية والديمقراطية الجديدة التي عرفتها البادية المغربية خلال السنوات الأخيرة تتطلب **تغيير البارادِيغم والمقاربات المتعلقة بالتنمية لكيْ تتركّز على العنصر البشري** حتى لا يكون هناك خلط بين ما هو قرويّ وما هو فلاحيّ، و**عدم اعتبار البنيات التحتية ومختلف الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بمثابة غايات في حدّ ذاتها**، بقدر ما ينبغي اعتبارها وسائل يُعدّ قياسُ أثرها على الساكنة العالم القروي والعنصر البشري وتنمية العالم القروي، هو المؤشر الوحيد لنجاح البرامج والمشاريع المعتَمَدَة.

وإضافة إلى المشاريع ذات الطابع التقنيّ، فإنّ الدراسات السوسيولوجيّة والأنثروبولوجية الحديثة المتعلقة بدينامية البنية الاجتماعيّة لكل مجال ترابيّ، تكتسي أهمية قصوى من أجل تحسين ظروف عيْش الساكنة القرويّة، وتحليل قيمها الأساسية وتراثها الثقافي ( الأواصر، أشكال التعاون، النوع...) الذي يتعيّن الحفاظ عليه أو تطويره عن طريق وضع وتنفيذ برامج جديدة للابتكارات الاجتماعيّة تكون ملائمة لخصوصيات العالم القروي.

ويتعيّن أن تستند تنمية العالم القروي إلى **مقاربات مجدِّدَة وتشاركيّة لمختلف الفاعلين المعنيين**، تهدف إلى تحسين جودة تدبير الخدمات العموميّة، وذلك من خلال تعزيز تنسيق وإدماج العمليات والمشاريع المتعلّقة بتنمية المواطن الذي يعيش في الوسط القرويّ، وتفعيل **مبادئ الحكامة المسؤولة المرتبطة بالمحاسبة. كما يتعيّن إجراء تقييم منتظم للأثر الفعليّ لجميع الوسائل التي تعبّئها الدولة ومختلف الفاعلين** في إطار سياسات

عمومية قطاعية (الصحة والتعليم والفلاحة والبرامج المتعلقة بالبنيات التحتية الأساسية والسياحة القرويّة والصناعة التقليدية)، مع القيام في الوقت نفسه بتقييم مستوى تجانس واندماج هذه السياسات، وإشراك قدر الإمكان مراكز البحث الجامعي على المستوى الجهوي.

ففي هذا السياق، ومن أجل ترصيدِ المكتسبات والتزامات الدولة والأوراش المفتوحة، ولا سيما ورْش الجهوية المتقدمة وبرامج ومخططات تنمية العالم القروي، يقترح المجلس التوصيات التالية.

## توصيات ذات طابع استراتيجي وعرضاني

1. **اعتماد قانون-إطار يتعلق بتنمية العالم القروي، في أفق إعداد مدونة للعالم القروي.**

2. **الإعداد التشاركيّ لرؤية وطنية للتنمية العالم القروي، تتضمن المكوّن البشري والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي في أفق 2030 ثمّ 2050**، وتطوير وسائل الاتصال لفائدة جميع الفاعلين والساكنة المعنية، قصْدَ تملّكِ مضمون هذه الرؤية التي ينبغي أن توجّه مختلف التدخلات الرامية إلى تطوير الجهة والإقليم والجماعة القرويّة؛

3. **إعادة هيكلة اللجنة الدائمة المشتركة** بين الوزارات لتنمية المجال القرويّ والمناطق الجبلية بتعزيز صلاحياتها، وتمكينها من الكفاءات البشرية الضروريّة، وملاءمة تركيبتها، ولا سيّما قصد السماح لرؤساء الجهات الاثنتيْ عشرة بالمشاركة بصفة استشارية في هذا الشأن، فإنّ المجلس يوصي بما يلي:

- التشاور مع كلّ جهة على حدة من أجل تحديد المؤهلات الأساسية التي تشكّل هوية كلّ جهة من الجهات وإمكاناتها الإنتاجيّة؛ وكذا إعداد مخطط جهوي للتنمية القرويّة مندمج في برنامج التنمية الجهويّة، ويندرج في إطار استراتيجية وطنية يؤطّرها القانون الاطار المقترَح؛

- إنشاء عقود- برامج بين الدولة والجهة لتمويل وتنفيذ مخططات جهويّة للتنمية القروية، وذلك من خلال تعبئة ميزانيات صندوق التنمية القرويّة، وصندوق التأهيل الاجتماعي، وصندوق التضامن بين الجهات بكيفيّة تكاملية وشفافة.

- إحداث لجان جهوية للتتبّع على مستوى كل جهة، وذلك من أجل تنسيق وإدماج التدخلات القطاعية، مع تعزيز الحكامة اللامركزية في وضْع وتنفيذ اسْتراتيجيات وبرامج التنمية القروية.

4. **العمل على تنظيم مناظرة وطنية خاصّة بالعالم القروي، تشارك فيها مختلف الأطراف المعنية** (القطاعات الوزارية، المنتخبون المحليون، البرلمانيون، شخصيات من الوسط الاقتصادي أو الجمعويّ أو الجامعي، على سبيل المثال) **قصد مناقشة الرؤية وإغنائها واقتراح برنامج عمل محدد ومشترك بين الدولة والجماعات الترابية ( الجهة، الإقليم، الجماعة القروية).**

5. **الحرْص على إدماج نظم المعلومات وتقييم البرامج وديناميةتنمية العالم القروي، في إطار هيئة جهويّة خاصّة.**

6. **إعادة النّظر في طرق تعيين وتدبير وتحفيز الموارد البشرية لمختلف القطاعات الوزارية والقطاع الخاص،** وذلك باعتمادِ طرق ومقاربات أكثر ابتكارًا وملاءمة للوسط القروي من شأنها تحسين جودة ونتائج الخدمات المقدَّمة؛

7. **العمل على تنفيذ الآليات المتعلقة بإدماج السياسات الوطنية والمجاليّة، والاستعمال الأمثل للوسائل اللازمة لتنمية العالم القرويّ:**

- **التسريع بإصدار ميثاق اللاتمركز، وإعطاء الأولوية لإحداث اللجنة الوطنية** لقيادة الجهوية المتقدمة التي أوصى به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

- **وضع آليات للتخطيط** وإدماج مختلف وسائل الدولة والجهات والجماعات القروية، بالاعتماد المبتكر للاختيارات الاستراتيجية الكبرى التي توجّه التدخلات والميزانيات على المدى القصير والمتوسط والطويل، خلال مرحلة إعداد برامج التنمية القروية، مثل مخطط تنمية العمالات والأقاليم ومخطط العمل الجماعي، تبعًا لديناميةٍ وحركيّة الساكنة.

8. **القيام بإصلاح عميق ومتضافر للقوانين التشريعية المتعلقة بالعقار**، والتفكير في مواجهة التحديات المتزايدة وخاصّة ما يتعلق بتقسيم وتفتيت الأراضيّ الفلاحيّة، والتزايد العمراني القويّ والتحوّلات الديموغرافية والاجتماعية:

- إعداد مخطّط خماسي استعجاليّ للتسجيل المجاني لفائدة جميع صغار الفلاحين؛

- حثّ القطاعات المعنية (وزارة العدل والحريات، وزارة الداخلية، المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، المحافظة العقارية، الخ) على تسريع معالجة الملفات وتفعيل الأحكام المتعلقة بالعقار.

9. **إعداد وتنفيذ مخطط لتهيئة المراكز القرويّة على صعيد كلّ جهة وفي أقرب الآجال**، تبعًا لحجمها ولعدد ساكنتها المحيطة بها، وتبعًا لقربها من المدن، وذلك لتمكينها من:

- لعب دورها كاملا باعتبارها فضاءات للعيْشِ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وفضاءات لخلق الثروات وتوفير فرص الشغل؛

- **توفّير شروط أفضل للاستقبال ولحياة الساكنة القروية التي ستختار** باطراد الحركيّة المجاليّة حسب توقعات المندوبية السامية للتخطيط، وذلك بالحرص على:

  - **تطوير القرى الصغيرة والمراكز القروية في المناطق النائية**، بتمكينها، بحسب حجمها ، من البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الأساسية التي من شأنها خلق ظروف عيْش لائقة قادرة على تشجيع الساكنة القروية للانخراط في أنشطة غير فلاحيّة؛

  - **تطوير مركز المجال القروي القريب من المدن (الضواحي)** عن طريق إدماجها في تهيئة المدينة، وربطها بالمدن بكيفيّة قوية ولائقة (طراموای أو قطار)، فضلا عن تأهيلها اقتصاديًا: من الناحية الرياضية أو السياحية أو الصناعية أو غيْرها، حتى تلعب دورها في استقبال المهاجرين القرويين، الذي يجب مواكبتهم وتكوينهم، وتجنيب المدن التعرّض للضغط المتنامي والعشوائي للهجرة؛

  - **الإسراع في تأهيل المراكز القرويّة التي أُنشِئت في غياب مخطط للتهيئة**، وذلك من أجل تحسين إطار عيْش الساكنة، وخاصّة على مستوى التطهير السائل وإنشاء محطات للمعالجة.

10. **إعداد سياسة حقيقية للسكن القروي.** وفي هذا الصدد، يوصي المجلس:

- بإعداد برامج جماعيّة لإعادة تأهيل السكن القرويّ، وتحسين واستكمال البناء العشوائي، والمساكن غير المكتملة في المراكز القرويّة؛

- بتعزيز السكن القرويّ الملائم لخصوصيات القرى المغربيّة، وتجنب تشويه المجالات الطبيعية، لا سيما في المناطق الجبلية؛

11. **تسريع وتعزيز استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال باعتبارها وسيلة أساسية من وسائل تطوير العالم القروي بأقلّ كلفة**، وذلك عن طريق استثمار الربط الهاتفي والرقمي الحالي في العالم القرويّ ، من خلال:

- **التوسيع المتزايد للشبكة الرقمية** من أجل تغطية جميع المجالات الترابية بوسائل الاتصال؛

- **إنشاء مواقع إلكترونية جهوية مَحَيَّنَة** ومتاحة، تقدّم خدمات مختلفة للقرّب بواسطة الحكامة الإلكترونيّة إلى الساكنة القرويّة والفاعلين المحليين، وتمكينهم من الولوج إلى المعلومة؛

- **تطوير برامج تتعلق بالبحث التطبيقيّ والتكوين والمصاحبة**، تكون ملائمة للوسط القروي، من خلال إشراك مختلف المدارس والمعاهد والجمعيات والجامعات؛

- **تحفيز المؤسسات والهيئات التابعة للدولة**، على الصعيدَيْن الجهوي والجماعي، على تطوير محتويات وأدوات ووسائط الاتصال ومناهج تتعلق بإدماج التكنولوجيات الحديثة في كافة المجالات (الفلاحة، الصحة، التشغيل، السياحة القروية، الحكامة المحلّية...) بهدف ضمان خدمات عن طريق التعلم عنْ بُعْد والتطبيب عن بعد، ... لفائدة الساكنة القروية.

12. **تحقيق فعليّة المقاربة الإدماجيّة للمساواة بين المرأة الرجل في سياسة التنمية القرويّة، ووضع تدابير إيجابية لتمكين المرأة القرويّة، من أجل تجاوز الحواجز البنيويّة والثقافية، والقضاء على الممارسات التمييزية** (التفاوتات، وضعيّة النساء داخل الأسرة والمجتمع، المشاركة في اتخاذ القرار، الحق في الولوج إلى الملْكية والولوج إلى الأراضي- السّلاليات، الزواج المبكر للفتيات القرويات، التشغيل المنزلي للأطفال، استغلال النساء العاملات، ظروف النقل).

## توصيات ذات طابع إجرائيّ

### م. ضمان ولوج أفضل للساكنة القروية إلى الخدمات الاجتماعية وإلى البنيات ا لتحتية

13. **تعزيز الشبكة الطرقيّة في التجمّعات القرويّة**، وخاصة في المناطق النائية، **وتجويد موارد وجهود المتدخلين.** ولهذه الغاية، يوصي المجلس بما يلي:

- إعداد رؤية متوسطة وطويلة المدى حول الجهة، وكذا دراسات توقّعية وديناميات تتعلق بالساكنة القروية، تتجسد في شكل مخططات جهوية ومحلية للربط بين المناطق التي تقطن فيها الساكنة أو المخطط لها، والأخذ في الاعتبار مختلف أنواع الطرق والمسالك (المصنفة وغير المصنفة والمسالك القرويّة) الموجودة أو المزمَع إنجازها؛

- **وضع آلية تضمن في الوقت نفسه إنشاء هذه الطرق**، ولا سيما صيانتها، من خلال تحديد وتوضيح مسؤولية تدبير الطرق غير المصنفة (الصيانة والمراقبة، علامات التشوير، الأشغال...) باحترام المعايير المعمول بها؛

- الأخذ في الاعتبار وسائل النقل الملائمة التي ينبغي تعزيزها لكلّ حالة على حدة.

14. **تعزيز العمليات المتعلقة بمحددات الصحة** (الولوج إلى الماء الشروب، التطهير السائل وتصفية المياه، التربية الصحية والتربية الشاملة، الولوجيّة، الخ) من خلال استهداف المناطق الأكثر خصاصا والساكنة الفقيرة أو الهشّة في المقام الأوّل؛

15. **تفعيل المادة 16 من القانون-الإطار 09-34 المتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات** من أجل تحسين تغطية سائر المناطق القروية بالموارد البشرية، فضلًا عنْ إعادة النظر في المرسوم التطبيقي 562-14-2 المتعلق بالخريطة الصحية الذي صادق عليه مجلس الحكومة بتاريخ 5 نونبر 2014، لإدماج القطاع الخاص؛

16. **تنويع أساليب عمل منظومة التربية والتّكوين (المناهج الدراسية، تدبير الزمن المدرسيّ والفضاء...)، من خلال البحث عن طرق ومقاربات أخرى أكثر ابتكارا وملاءمة للوسط القرويّ**، تكون كفيلة بتحسين النتائج، وجودة التعليم، ونسبة مواصلة التمدرس، وتجويد الوسائل والجهود؛

17. **توسيع برنامج «تيسير» قصد إدماج التعليم الثانوي التأهيلي وتطويره** من أجل محاربة الهدر المدرسي في الوسط القرويّ؛

18. **تحسين مكانة وجاذبيّة المدرسة في الوسط القروي، وتسريع وتيرة تعميم المدارس الجماعتية، مع إجراء تقييم** موضوعي لهذه التجربة على مستوى كلّ مجال ترابيّ لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، بهدف تحسين التملّك من طرف مختلف الفاعلين المحلّيين، عن طريق الاهتمام أكثر بجودة التربية والتعليم والخدمات الاجتماعية (النظافة، الداخليات، المطاعم المدرسية،....)؛

19. **تحسين برامج كهربة وتزويد العالم القروي بالماء الشروب.** وفي هذا الشأن يوصي المجلس:

- **بالربط الإجباري بالماء الشروب والتطهير السائل والصلب، وإحداث محطات صغيرة وكبيرة ملائمة لمعالجة المياه**، حتى لا يتحوّل كلّ مشروع للتزويد بالماء الشروب إلى مشروعٍ للتلويث، مع كلّ ما يترتب عليه من آثار سلبية على صحة الساكنة وعلى النُّظُم الإيكولوجية؛

- **بالرفع من نسبة الربط المنزلي بشبكة الماء والكهرباء** الموجودة في الوسط القرويّ، ولا سيّما لفائدة الساكنة الأكثر هشاشة؛

- **بتوسيع شبكة الكهربة باستعمالِ حلول مجدِّدَة من خلال إعطاء الأولوية لاستخدام الطاقة المتجددة من خلال إقامة ألواح شمسية** ذات جودة، قابلة للاستعمال المتعدّد.

20. **ربط الكهربة بتطوير الأنشطة الاقتصاديّة، مع النهوض بالمشاريع الاقتصادية الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة ودعمها** في المناطق التي تمّ تزويدها بالكهرباء، من أجل ربط الكهربة القروية بتنمية الجماعات القروية؛

21. **إعادة تأهيل والتفكير في تهيئة وتدبير الأسواق الأسبوعيّة** بصفتها فضاءات للعيْش واللقاء والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لفائدة الساكنة القروية.

## ت. تعزيز دينامية الاقتصاد القروي

22. **وضع آليات ملائمة لكل نوع من أنواع الإنتاج بهدف التحكّم** في قنوات الإمداد (الأسمدة، المواد الكيماوية، مبيدات الحشرات،...) وتعزيز تسويق المنتجات؛

23. **وضْع تدابير تحفيزية كفيلة بتشجيع إنشاء وحدات لتثمين المنتجات الفلاحيّة في الوسط القروي.** وفي هذا الصدد يوصي المجلس:

- **بتشجيع التفاعل بين الفاعلين في مجال الفلاحة، وفي الصناعة الغذائية**، والمصالح الإدارية، وذلك من أجل دعم الإنتاج وتشجيع تسويق هذه المنتجات وتثمينها؛

- **تعزيز التجانس والاندماج بين مختلف التدخلات، وتوضيح أدوار ومسؤوليات** سائر المتدخلين في مجال صناعة تحويل المنتجات الفلاحيّة بهدف إعطاء دينامية جديدة لتنمية النسيج الصناعيّ الفلاحي في الوسط القروي؛

- تفعيل تنفيذ العَقد-البرنامج المتعلق بسلاسل الصّناعات الغذائية، وذلكَ من أجل إدماج فعلي للبداية الفلاحية والنهاية الصناعية، وتثمين أفضل للمنتجات الفلاحية للاستفادة الكاملة من ديناميات مخطّط المغرب الأخضر الذي مكّن من تحقيق نموّ في إنتاج أغلب السلاسل.

24. **دعم وتعزيز تطوير وتنظيم الفلاحة البيولوجيّة ومختلف المنتجات المحلية للفلاحة العائلية والتضامنيّة**؛

25. **تسريع تنفيذ استراتيجية تنمية المجال القروي والمناطق الجبليّة المُعتمَدة في يوليوز** 2015؛

26. **تشجيع وإدماج العمليات المتعلقة بتنمية السياحة القروية المحلية** من خلال:

- **إنجاز دراسات جهوية تروم تقييم الرأسمال المادي وغير المادي لكل جهة ومنطقة**، وتقييم المؤهلات السياحية لكل منطقة على حدة، بهدف إعداد رؤية وبرنامج على المدى القصير والمتوسط والطويل حول السياحة القروية بتنسيق مع جميع الفاعلين المعنيين؛

- **وضع وتنفيذ مخطط جهوي مندمج للسياحة القروية لتثمين وتحقيق جاذبية للمؤهلات** والثروات التي تزخر بها المناطق والجماعات القروية، وذلك عن طريق تشجيع «**علامة المنطقة و/ أو الجماعة**» لجذب مزيدٍ من السياح؛

- **تطوير في كل جهة، برنامج مستدام لإنجاح وحدات أو وحدات صغرى: مآوي، بيوت، دور ضيافة...، مع إرساء سلسلة التثمين بأكملها** (النقل والربط والتنشيط السياحي الملائم للوسط القروي والتسويق،...)، وجميع البرامج ذات الصلة المتعلقة بتكوين ومصاحبة الفاعلين، وإلا ظلّت المشاريع الصغرى المعزولة والتجارب النموذجية ومصيرها عرضة للفشل.

27. **إعداد مخطط للتنمية الجهوية لأنشطة الصناعة التقليدية في شكل برنامج على الصعيد المحلّي** تتوخّى بالخصوص خلق وتجهيز دار الصانع التقليدي في الجماعات القروية التي تزخر بإمكانات كبيرة على مستوى الصناعة التقليدية؛

28. **تطوير أنشطة غير فلاحيّة في الوسط القروي، ولا سيما الخدمات ذات الصلة بالفلاحة وبالاستعمال التجاريّ والخدمات**، وتشجيع إنشاء مقاولات صغيرة ومتوسطة قرويّة؛

29. **تثمين إمكانات استغلال ثروات قطاع الصيد البحري، عن طريق تطوير وتنويع الأنشطة المرتبطة بالمنتجات البحرية** (السياحة، زراعة الأعشاب البحرية، جمع الطحالب البحرية، تربية المحار، تربية الأسماك،...)، لفائدة صغار الصيادين والأشخاص الذين يعيشون في الوسط القروي.

30. **تعزيز البحث العلمي في الميدان الفلاحي وعلم الاجتماع القروي**؛

### د. حماية وتثمين الموارد الطبيعية

31. **جعل البُعد البيئي من بين أولويات السياسة التنموية، وتنسيق الدراسات المتعلقة بأثر مختلف المشاريع على البيئة، وذلك ضماناً** لتدبير عقلاني ومستدام واستباقيّ للموارد الطبيعيّة غير المستغلَّة بما يكفي، والمعرَّضة لسوء التدبير في بعض الأحيان؛

32. **تعزيز الوسائل الكفيلة بتثمين والمحافظة على الموارد والنظم الإيكولوجيّة ذات القيمة العالية في** المناطق الأكثر هشاشة عن طريق إرساء منظومة تضامنيّة ومبتكِرة للأداء الوطني والدولي ما بين منطقة الحماية ومنطقة الاستغلال (أداء مقابل خدمات النظم الإيكولوجيّة على سبيل المثال)؛

33. **استغلال الفرص التي تتيحها الصناديق الدوليّة للبيئة والمناخ** (الصندوق الأخضر للمناخ، المبادرة من أجل تكييف الفلاحة الأفريقية، صُندوق التكيّف) من أجل دعم السّاكنة الهشّة في العالم القروي **على مستوى التمويل وتعزيز القدرات ونقل التكنولوجيات**؛

34. **تعزيز ودعم دور مبادرات المجتمع المدني وشبكات الجمعيات النشيطة في مجالات حماية البيئة في العالم القرويّ**، على صَعِيد:

- **تأطير وتحسيس المواطنات والمواطنين في العالم القرويّ** بتحديات التغيرات المناخية؛
- **المشاركة في إعداد وتنفيذ** وتتبّع وتقييم السياسات العموميّة الخاصّة بتدبير الموارد الطبيعية على المستوى الجهوي والمحلي، كما ينصّ على ذلك الدستور؛
- **مصاحبة الساكنة القروية من أجل تطوير المشاريع المحليّة**، وضمان تمويلها وتنفيذها؛

### ه. تعزيز الأنشطة الثقافية والرياضية في الوسط القروي

35. **خلق على صعيد كل جهة وكل مركز قروي مواقع وأمكنة عيش ثقافية ورياضية** (دور الشباب، أنشطة ومسابقات رياضية، كشفية قروية، مخيمات صيفيّة،...) بالموازاة مع مخطط جهوي وجماعيّ للتنمية والترميم من أجل سدّ القصور الكبير في هذا النوع من المرافق في الوسط القروي من خلال:

- **تشجيع انخراط ومواكبة المجتمع المدني** من أجل المساهمة في إعداد وخلق وتدبير المرافق الثقافية في المناطق القروية؛

- **الحرْص على أنْ تستهدفَ البنيات التحتية والمرافق الثقافية والرياضية** النساء مختلف فئات الساكنة القرويّة: الشباب والأشخاص المسنين والأشخاص في وضعيّة إعاقة؛

36. **تعزيز وتطوير التظاهرات الثقافية والرياضية** (المهرجانات والفنون الشعبية المميّزة لكل جهة ولكل منطقة) من أجل تقوية الأنشطة الترفيهيّة وتعزيز التنمية الاقتصادية للمراكز القروية؛

## و. ضمان مواكبة القرب للفاعلين المحليين والساكنة القروية وتعزيز قدراتهم

37. **تسريع تنفيذ المقاربات والآليات المتعلقة بالديمقراطية التشاركيّة من أجل تحسين التشاور مع الساكنة**، وضمان تملكهم الفعليّ لأيّ مشروع أو برنامج من شأنه النهوض بالعالم القروي. ولهذه الغاية، يقترح المجلس:

- **إشراك الجامعيين والباحثين، مع مختلف الفاعلين من المجتمع المدني**، في عمليات التحسيس وتعزيز القدرات والتتبّع والتقييم وإصدار تقارير منتظمة من طرف باقي الفاعلين؛

- **توضيح الأدوار، وموضوع التشاور والحوار والتقاسم** في إطار منتديات جهوية ومحلية؛

- **تطوير عمليات فعالة لمصاحبة الساكنة يقوم بها فاعلون في مجال التنمية أو فاعلون اجتماعيون أو فاعلون جمعويون** جهويون أو محليون، يتوفرون على التكوين الملائم و التحفيز ويخضعون للتقييم؛

38. **تقوية نسبة وجودة تأطير الفلاحين**، وضمان مصاحبة القرب بالعمل على تحسين جودة الاستشارة الفلاحية وتنويع برامج التكوين والتحسيس والتجارب بحسب الخصائص التي تميّز المناطق القروية وقدرات الفلاحين أنفسهم، مع إنجاز تقييم منتظم لأنشطة المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية بالتركيز على أثرها؛

39. **تعزيز ريادة الأعمال في العالم القروي، ولا سيما المقاولات الصغيرة والمتوسطة**، ولتحقيق ذلك يُوصى ب:

- **إعداد وتنفيذ برامج في التكوين الأساس أو المستمر** تتلاءم مع المقاولة القرويّة والفلاحية الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما البرامج المتعلقة بثقافة ريادة الأعمال والتربية المالية لحاملي المشاريع؛

- **إرساء آلية للمساعدة التقنيّة غير المالية** للمقاولة القروية والفلاحية الصغيرة والمتوسطة، من خلال تعبئة الخبرة الخاصة؛

- دعم الاستغلاليات الفلاحية الصغيرة في جهودها الرامية إلى تأسيس جمعيات وتعاونيات مستدامة من أجل المساهمة في تعزيز الاقتصاد الاجتماعيّ والتضامنيّ.

40. **تطوير وتنويع برامج ومشاريع جهوية تتعلّق بمحو الأمية لفائدة الساكنة القرويّة** ؛

## ز. تعزيز تمويل العمليات المتعلقة بالتنمية القروية وتوجيهها نحو رفاه المواطن في العالم القروي

41. **جعل المواطنة والمواطن في العالم القرويّ** في صلب الميزانيات منْ أجْل تحسين دخْل المواطنين في العالم القرويّ وتنويع مواردهم المالية؛

42. **تشجيع الاستثمارات الخاصة والمالية ( استثمارات محلية ووطنية ودولية) على الاهتمام بالعالم القرويّ بوضع إجراءات تحفيزيّة في القطاعات** ذات القيمة المضافة، وإشراك الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

43. **البحث عن مختلف الوسائل للتمويلات البديلة لفائدة العالم القروي**؛

44. **تشجيع المسؤولين المحليين على إعداد أبناك مشاريع ذات طابع اجتماعيّ** يمولها المستثمرون الذين يستفيدون من الإجراءات التحفيزيّة؛

45. **تفعيل تنفيذ « البرنامج الجديد للحدّ من الفوارق المجاليّة والاجتماعية للعالم القروي والمناطق الجبلية»**، من خلال الإنصاف في توزيع الدعم المالي والنجاعة في تنفيذ القرارات.

# ملاحق

## الملحق الأول: لائحة مجموعة العمل المنبثقة عن اللجنة

| | |
|---|---|
| رئيس اللجنة | - عبد الرحيم كسيري |
| مقرر اللجنة والموضوع | - إدريس بلفاضلة |
| أعضاء مجموعة العمل | - عبد الرحمان الزاهي<br>- مينة الروشاتي<br>- عبد الرحيم كسيري<br>- محمد فيكرات<br>- محمد الخادري<br>- عبد المولى عبد المومني |
| الخبير المبرز الدائم | - عمر ابن عيدة |

## الملحق الثاني: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية

| |
|---|
| **فئة الخبراء** |
| ادريس أوعويشة |
| لحسن والحاج |
| محمد وكريم |
| **فئة النقابات** |
| جامع المعتصم |
| عبد الرحمان قنديلة |
| محمد دحماني |
| مينة الرشاطي |
| **فئة الهيئات و الجمعيات المهنية** |
| أحمد أعياش |
| ادريس بلفاضلة |
| عبد الحي بسة |
| محمد فيكرات |
| منصف كتاني |
| **فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعوي** |
| الزهرة زاوي |
| عبد الرحمان الزاهي |
| عبد الرحيم كسيري |
| عبد المولى عبد المومني |
| محمد الخاديري |
| نزهة العلوي |
| **فئة الشخصيات المعينة بالصفة** |
| الجيلالي حزيم |
| عبد اللطيف الجواهري |

## الملحق الثالث: الفاعلون الذي تمّ الإنصات إليهم

| المؤسّسة | الفاعلون الذين تمّ الإنصات إليهم |
|---|---|
| شخصيات مصادر | • الأستاذ إدريس الكراوي، الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.<br>• السيد العربي الزغدوني، أستاذ باحث بالمعهد الحسن الثاني للزراعة والبطرة.<br>• السيد أحمد عرفة (الوالي السابق، مكتب الدراسات).<br>• السيد نجيب أقصبي، أستاذ باحث بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة.<br>• السيد عبد العزيز عديدي، مدير المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، المغرب. |
| قطاعات وزارية ومؤسسات عمومية | • المندوبية السامية للتخطيط.<br>• وزارة الداخلية.<br>• مديرية التنمية القروية والمناطق الجبلية.<br>• وزارة الفلاحة والصيد البحري.<br>• وزارة الاقتصاد والمالية.<br>• وزارة التعمير والتهيئة الترابية.<br>• وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك.<br>• وزارة الصحة.<br>• وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني.<br>• وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.<br>• الشركة المغربية للهندسة السياحة.<br>• الوكالة الوطنية للتأمين عن المرض.<br>• الكنفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية الفلاحية. |
| الهيئات الدولية | • منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (الفاو).<br>• الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (فيدا). |

| | |
|---|---|
| **ورشات العمل** | ورشات عمل مع هيئات العمل الميداني والمنظمات المهنية:<br>• وكالة التنمية الفلاحية. المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، (سوس- ماسة- درعة).<br>• الاتحاد المغربي للفلاحين.<br>• المحافظة العقارية (لم تستجب للدعوة)<br>• جمعية تنمية العالم القروي.<br>• جمعية تانا للتنمية الفلاحية والسياحة الجبلية والحفاظ على الموارد الطبيعية<br>• شبكة الجمعيات التنموية لوركة الكبرى - تنجدان - الراشيدية<br>• جامعة الغرف الفلاحية بالمغرب<br>• الجمعية الجهوية للمرأة الفلاحة -الجديدة<br>• التعاونية الفلاحية كوباك<br>ورشة عمل هيئات تمويل المشاريع:<br>• مجموعة القرض الفلاحي بالمغرب.<br>• مجموعة التعاضدية الفلاحية للتأمينات (لم تستجب للدعوة)<br>• جمعية «أمانة» |
| **زيارات ميدانية** | • جهة الشرق<br>• جهة بني ملال- خريبكة. |

## الملحق الرابع : مراجع بيبليوغرافية


- Agence pour le Développement Agricole/MAPM
- Atelier sur les ODD, Direction des Etudes et des Prévisions Financières/Ministère de l'économie et des Finances, 3-5 mai 2016
- Atelier international sur les politiques publiques de lutte contre la pauvreté et l'exclusion, à l'occasion du 11ème anniversaire de l'INDH, mai 2016
- RGPH, HCP, 2014
- Enquête nationale sur la consommation et les dépenses des ménages au Maroc, HCP, 2016
- Enquête nationale sur la population et la santé familiale (ENPSF), Ministère de la Santé, (2011 et 2004)
- Enquête panel de ménages, observatoire national du Développement Humain, 2012
- Livre blanc, l'initiative pour l'Adaptation de l'Agriculture Africaine (AAA) aux changements climatiques
- Note sur les zones de montagne en chiffre, Direction de développement rural, Ministère de l'agriculture et de la pêche maritime ;
- Note d'information du Haut-commissariat au plan au sujet de la situation du marché du travail au deuxième trimestre de l'année 2016 (créations nettes d'emploi, entre les deuxièmes trimestres de 2015 et 2016, par secteur d'activité économique et milieu de résidence)
- Projet de loi de finances 2016, secteur agricole, Ministère de l'Agriculture et de la pêche Maritime
- Projections de la population du Maroc par milieu de résidence 2005-2030, HCP
- Projet de loi de Finances 2016, rapport économique et financier, Ministère de l'Economie et des finances
- Programme de Développement Intégré du Tourisme Rural et de Nature, QARIATI (2015-2025), Société marocaine d'ingénierie touristique
- Recensement Général de la Population et de l'Habitat (RGPH), 2014 Haut-Commissariat au Plan, 2014
- Stratégie et Approche d'Intervention du développement de l'Espace Rural et des Zones de Montagne, Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime, mars 2016
- Rapport annuel du CESE, 2015
- Rapport sur la pauvreté rurale, FIDA, 2011.

- Rapport Mobilité sociale intergénérationnelle au Maroc, Haut-Commissariat au Plan, 2011,
- Rapport sur « La situation mondiale de l'alimentation et de l'agriculture, Protection sociale et agriculture: Briser le cercle vicieux de la pauvreté rurale, Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture (FAO), Rome, 2015
- Rapport sur « les soins de santé de base : Vers un accès équitable et généralisé », CESE, 2013
- Rapport et avis du CESE sur les lieux de vie et action culturelle, édité en 2013
- Rapport annuel de l'ANRT, 2015
- Rapport annuel, ANRT 2013.
- Rapport de synthèse, assises nationales sur la politique foncière de l'Etat et son rôle dans le développement économique et social, 8-9 décembre 2015
- Rapport sur « l'action de la FAO, Face au changement climatique », Conférence des Nations Unies sur le changement climatique 2015.
- Rapport d'activité 2014, Département de la Pêche Maritime, Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime
- Ministère de l'Artisanat et de l'Economie Sociale et solidaire,
- www.equipement.gov.ma (Ministère de l'Equipement, du Transport et de la Logistique)
- 8ième édition des Assises de l'Agriculture, Meknès avril 2015 (http://www.agriculture.gov.ma/pages/actualites/8ieme-edition-des-assises-de-l%E2%80%99agriculture)
- Rapport de la commission parlementaire (Chambre des conseillers) sur l'évaluation des politiques publiques y compris le PMV, juillet 2016
- مجلس النواب البرلمان، دورة أبريل 2016 (PERG)تقييم برنامج الكهربة القروية الشمولي
- https://www.ramed.ma
- http://www.anam.ma/
- http://www.agriculture.gov.ma/pages/pilier-ii
- http://www.hcp.ma/Emploi-par-branche-d-activite-de-la-population-active-occupee-au-milieu-rural_a154.html
- http://www.agriculture.gov.ma/sites/default/files/dossier_de_presse_assises_vf.pdf
- http://www.agriculture.gov.ma/pages/actualites/la-premiere-assurance-agricole-veritable-voit-le-jour.